Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Sociales et Humaines

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم: العلوم الاجتماعية **فرع: الاجتماع**

تخصص: تنظيم وعمل

عنوان:

المعوقات الوظيفية للمرأة الصحفية في الجزائر

دراسة ميدانية لعينة من الصحفيات المشتغلات فب الصحافة المكتوبة في الجزائر العاصمة

ماي 2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالبتين:

- قاسي عزيزة
- مرزوق نعيمة

تحت إشراف:

- حربي مُحَمَّد

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر

نشكر المولى عز وجل الذي منحنا الصحة والعافية لإتمام هذا العمل

وسخر لنا الزاد والعباد للوصول إلى مبتغانا

كما نشكر الأستاذ الفاضل محمد حربي على تقبله الإشراف

وعلى توجيهاته وإلى كل أساتذتي الذين ندين لهم بالفضل على

ما قدموه لنا من يد العون ولم يبخلوا بتوجيهاتهم لنا

نخص بالذكر أساتذة التخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

كما نشكر الأستاذة جميلة حميداش التي ساعدتنا

بتوجيهاتها ونصائحها القيمة وإلى السيد عيسى(بوزريعة)

وإلى الصحفي ارناتن فؤاد

نشكرهم جزيل الشكر على مساعدتهم لنا

وإلى كل الصحفيات اللواتي قبلن الإجابة على الأسئلة

وإلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

إهداء

أهدي بحثي هذا إلى:

الذي قال فيهما (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

ألماس الذي لا ينكسر... نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي وعلمني طرق الارتقاء...

إلى أبي العزيز

الزهرة التي لا تذبل... نبع الحنان... التي ساندتني ووقفت إلى جانبي حتى وصلت هذه

المرحلة من التقدم والنجاح... إلى من تعجز الكلمات عن وصفها

وتسكن أمواج البحر لسماع اسمها... إلى أمي

إلى شقائق النعمان الذين احتضنوني وزرعوا الورد في طريقي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء كلهم

إلى رفاق الدرب وإلى أروع وأصدق وأنبل البشر إلى صديقاتي المخلصات

زينة، سعدية، رحمة، دلال، نورة، حورية ،رزقية،دون أن أنسى

كل من عرفته في مشواري الدراسي

أهدي هذا الجهد إلى كل من قدم لي يد العون

عزيزة

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

الفهرس

كلمة شكر..... /

إهداء..... /

قائمة الجداول..... /

قائمة الأشكال..... /

مقدمة..... أ-ب-ج

الباب الأول

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي

1-1- أسباب اختيار الموضوع..... 07

1-2- أهمية الدراسة..... 08

1-3- أهداف الدراسة..... 08

1-4- الإشكالية..... 08

1-5- الفرضيات..... 11

1-6- تحديد المفاهيم..... 11

1-7- منهج الدراسة وأدواته..... 14

1-8- كيفية إختيار العينة..... 16

1-9- المقاربة النظرية..... 17

1-10-الدراسات السابقة..... 18

1-11-صعوبات الدراسة..... 24

الفصل الثاني: المرأة والعمل

تمهيد..... 28
2-1- نبذة تاريخية عن العمل النسوي..... 29
2-2- انعكاسات الثورة الصناعية على العمل النسوي..... 30
2-3- أثر الحربين العالميتين على العمل النسوي..... 32
2-4- أهم الاتجاهات النظرية المتناولة لقضايا التمييز بين الجنسين..... 34
2-5- العوامل المساعدة لدخول النساء عالم الشغل..... 37
2-6- عمل المرأة في العالم..... 42
أ- عمل المرأة في أوروبا..... 42
ب-عمل المرأة في الدول العربية..... 44
ج- عمل المرأة في الجزائر..... 46
خلاصة الفصل..... 51

الفصل الثالث: الصحافة المكتوبة

الفصل الثالث: الصحافة المكتوبة

تمهيد..... 54
3-1- لمحة عن نشأة الصحافة وتطورها..... 55
أ- لمحة عن نشأة الصحافة في العالم الغربي..... 58
ب-لمحة عن نشأة الصحافة في العالم العربي..... ,..... 61
3-2- أهمية الصحافة المكتوبة..... 77

3-3- سمات الصحافة المكتوبة وخصائصها..... 79
3-4- أنواع الصحافة المكتوبة..... 81
3-5- مضامين الصحافة المكتوبة..... 84
خلاصة الفصل..... 88

الفصل الرابع: المرأة والعمل الصحفي

تمهيد..... 91
4-1- المرأة والمواثيق الدولية..... 92
4-2- البدايات الأولى لعمل المرأة الصحفي..... 96
4-3- واقع المرأة في المؤسسات الصحفية..... 106
4-4-المرأة الصحفية بين التشريع و الممارسة..... 110
4-5-تجربة المرأة الجزائرية في الصحافة..... 113
أ-المرأة الجزائرية الصحفية في عهد الاحادية الاعلامية..... 113
ب- المرأة الجزائرية و الصحافة المعاصرة..... 117
4-6-معوقات المرأة الصحفية..... 121
خلاصة الفصل..... 125

الباب الثاني:الجانب الميداني

الفصل الخامس: التعريف بميدان الدراسة وخصائص العينة

تمهيد..... 128

5-1- التعريف بالمؤسسة الإعلامية والصحفية..... 129

5-2- المجال الزماني للدراسة..... 131

5-3- التعريف بخصائص العينة..... 132

خلاصة الفصل..... 137

الفصل السادس: أنتج عمل المرأة كصحفية مشاكل وظيفية

تمهيد..... 140

6-1- بناء الجداول الإحصائية..... 141

6-2- الاستنتاج..... 151

الفصل السابع: أنتج عمل المرأة كصحفية مشاكل اجتماعية

تمهيد..... 155

7-1-بناء الجداول الإحصائية..... 156

7-2-الاستنتاج..... 162

7-3-الاستنتاج العام..... 164

خاتمة 169

قائمة المراجع.

الملاحق.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	132
02	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	133
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي	134
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العقد المبرم	135
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	136
06	يوضح العلاقة بين القسم الذي تشتغل فيه والمشاكل التي تواجهها	141
07	يوضح العلاقة بين تناسب الأجر والرضا	143
08	يوضح العلاقة بين الخبرة والترقية	144
09	يوضح العلاقة بين كيفية حصول المرأة الصحفية على العمل و طبيعة الاتصال	145
10	يوضح العلاقة بين الاستمرار في العمل والتعرض للمضايقة	147
11	يوضح العلاقة بين الفئات المؤهلة للعمل الصحفي و المشاركة في إتخاذ القرار	148
12	يوضح العلاقة بين أيام الدوام والتسهيلات المقدمة	149
13	يوضح العلاقة بين الحالة المدنية ومعارضة الأسرة	156
14	يوضح العلاقة بين أسباب اختيار الصحافة ومنع الأسرة للقيام بتغطيات ميدانية	157
15	يوضح العلاقة بين التكليف بالسفر ورد فعل الأسرة	158
16	يوضح العلاقة بين عقد العمل والتوفيق بين العمل في البيت والعمل الصحفي	159
17	يوضح العلاقة بين تفضيل العمل ونظرة المجتمع	160

مقدمة

مقدمة:

يعد العمل ليس جديدا على المرأة إذ وجدناها تعمل منذ أقدم العصور في زراعة الأرض، وخدمة أولادها ورعاية بيتها، والاهتمام بمتطلبات واحتياجات زوجها، ولكن الشيء الجديد على المرأة هو العمل ضمن فترة ووقت محدد وثابت، الذي تتقاضى عليه أجرا إذ يعتبر خروج المرأة إلى العمل ظاهرة حديثة عرفتها المجتمعات المعاصرة بأسرها، وقد كان للثورة الصناعية دورا في ذلك، إذ بعدما كانت القيم والمعتقدات الاجتماعية ترى في عمل المرأة أمرا لا تسمح به التقاليد والأعراف المجتمعية، حيث كانت وظيفتها الأساسية لا تتعدى خدمة الأسرة وتربية الأطفال ورعاية شؤون المنزل وتلبية حاجيات الزوج، غير أنه بظهور الثورة الصناعية استطاعت أن تخرج من البيت وأن تتخذ لها دورا جديدا خارج منزلها، فكان المصنع المكان الأول لبداية عملها الخارجي وخاصة خلال الحربين العالميتين عندما كان المستعمر يجند الرجال على جبهات القتال مما اضطر أرباب المصانع إلى تجنيد النساء في المصانع من أجل استمرارية العملية الإنتاجية، بالفعل أثبتت المرأة جدارتها في هذا المجال، وساهمت في زيادة الإنتاجية إلى جانب الرجل.

وقد شهد أوائل القرن الماضي بداية المطالبة بحقوق المرأة في العمل، ومن هنا بدأ الإهتمام بالمرأة باعتبارها فردا هاما له حقوق وواجبات ما يضمن لها أداء رسالتها في الحياة الاجتماعية ،فكفل لها حق التعليم الذي كان في البداية يقتصر على الجنس الذكوري باعتبارها المجتمعات القديمة كانت تركز على الرجال وتعتبرهم القادة أما المرأة فهي تابعة للرجال وأن أدوارها ثانوية ولا تصلح إلا للأعمال المنزلية وتربية الأبناء.

فبعد أن حققت نجاحا ملموسا في مجال التعليم، ولكن مع التطور الحاصل في المجتمعات والاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية التي منحت جميع حقوقها ونتيجة وصولها إلى أعلى درجات العلم من خلال تعليمها، أصبحت لديها الفرصة في البحث عن بدائل أخرى للعمل في مختلف المجالات من بينها الصحافة التي تعتبر

من أهم وسائل الاتصال وأقدرها على تشكيل الرأي العام تجاه القضايا المختلفة، ومن ثم تبقى الصحافة منبرا مهما للرأي العام ومن أقدر الوسائل على بلورته والتأثير فيه، وليس من قبيل المصادفة رغم تعدد وسائل الإعلام إلا أن الجرائد تظل معترفا بها على أنها زعيمة الصحافة، والمرأة في هذا الميدان خاضت فيه تجربتها وأبدعت فيه أيما إبداع مثل الجنس الآخر، رغم كل المعارضات التي تلقتها باختلاف المجتمعات، العادات والتقاليد، فأوجدت لذاتها منبرا تعبر فيه عن قضاياها وقضايا المجتمع من خلال مشاركتها بآرائها ومواضيعها، محاولة بذلك تغيير الصورة النمطية والذهنية لواقعها المهني والإداري والقانوني من طرف الآخرين في هذا القطاع، والمساهمة في تطوير هذه المنظومة ودورها في اتخاذ القرار في المؤسسة الإعلامية، والمرأة الجزائرية كانت كمثيلاتها من النساء الغربيات والعربيات وذلك مع ظهور الإعلام في الجزائر والذي يعد منعرجا في ازدياد العمل الصحفي النسوي، لكن بالرغم من النجاحات التي تلقتها المرأة الصحفية إلا أن هناك بعض المشاكل والعراقيل التي لا تزال تواجهها في مكان عملها ولم تستطع التغلب عليها.

لهذا سنحاول دراسة موضوع المعوقات الوظيفية للمرأة الصحفية المشتغلة في الصحافة المكتوبة ولهذا قسمنا دراستنا إلى بابين:

الباب الأول: يضم الإطار المنهجي والنظري للدراسة، وبدوره تضمن أربعة فصول، الفصل الأول يرتبط بالإطار المنهجي والذي تم فيه تحديد أسباب وأهمية وأهداف الدراسة، إشكالية الدراسة وفروضها، وتحديد المفاهيم مع المنهج المستعمل وعينة الدراسة وذكر بعض الدراسات السابقة وكذا المقاربة النظرية، ثم يأتي الفصل الثاني الذي تناولنا فيه المرأة والشغل وكل الجوانب المتعلقة به، الفصل الثالث تطرقنا إلى الصحافة المكتوبة وكل الجوانب المتعلقة به والفصل الرابع تطرقنا إلى المرأة والعمل الصحفي وكل الجوانب المتعلقة به.

أما الباب الثاني: خصصناه للجانب الميداني للدراسة وبدوره تضمن ثلاثة فصول، الفصل الأول تناولنا فيه التعريف بالمؤسسة الصحفية والمجال الزمني للدراسة، إضافة إلى خصائص عينة بحثنا ،ثم الفصل الثاني الذي تناولنا فيه بناء الجداول الإحصائية الخاصة بالفرضية الأولى التي كانت تحت عنوان سبب عمل المرأة كصحفية مشاكل وظيفية أثرت على قرارها في مواصلة عملها،أما الفصل الثالث تناولنا فيه بناء الجداول الإحصائية بالفرضية الثانية التي كانت تحت عنوان سبب عمل المرأة كصحفية مشاكل اجتماعية ثم تقديم الاستنتاجات لها وأخيرا تقديم الاستنتاج العام للدراسة، تليه خاتمة للدراسة ومن ثم المراجع والملاحق.

الباب الأول

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار المنـهجي

الفصل الأول

الإطار المنهجي

1-1 أسباب اختيار الموضوع.

2-1 أهمية الدراسة.

3-1 أهداف الدراسة.

4-1 الإشكالية.

5-1 الفرضيات.

6-1 تحديد المفاهيم.

7-1 منهج الدراسة وأدواته.

8-1 كيفية إختيار العينة.

9-1 المقاربة النظرية.

10-1 الدراسات السابقة.

11-1 صعوبات الدراسة.

1-1 أسباب اختيار الموضوع:

أي بحث علمي لا ينطلق من الصدفة أو العدم، ومن المعروف أن لكل باحث أسباب تدفعه إلى اختيار مشكلة من أجل الأخذ بدراستها والبحث فيها عن مختلف خباياها وأسبابها، لذلك هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة قضايا المرأة وبالأخص المرأة الصحفية.
- فرصة لمشاهدة المرأة الصحفية في ميدان العمل.
- التعرف على أهم العوامل والأسباب التي من خلالها تقدم توصيات للحد من بعض العراقيل التي تواجه المرأة الصحفية داخل وخارج العمل.
- الموضوع يندرج ضمن التخصص.

الأسباب الموضوعية:

- ندرة الدراسات حول موضوع المرأة الجزائرية الصحفية، فالدراسات التي تحصلنا عليها تناولت وسائل الإعلام بأشكالها لكنها لم تهتم بالصحافية كلسان ناطق بالتالي تأتي هذه الدراسة لتزويد مكتبتنا الجامعية من حيث هذا النوع من المواضيع.
- البحث عن أهم المعوقات التي تحول دون الأداء الجيد للمرأة الصحفية.
- التكلم عن المشاكل التي تتعرض إليها المرأة الصحفية والتي تؤدي إلى عدم استقرارها الوظيفي.

1-2 أهمية الدراسة:

تكمن أهميةهذه الدراسة من خلال إفادة المهتمين بقضايا المرأة عامة والصحفية خاصة، بحيث تعتبر نصف المجتمع وركيزة من ركائزه إلى جانب الرجل بالإحاطة بالمشاكل التي تعاني منها المرأة الصحفية سواء في ميدان العمل أو خارجه من أجل وضع برامج وقوانين للحد منها والعمل على حلها من أجل أن تقوم بأداء المهام الموكلة إليها على أكمل وجه لصالح المؤسسة والتي تعود بفعالية وتنمية للمجتمع بأسره.

1-3 أهداف الدراسة:

هناك عدة أهداف نسعى الوصول إليها من خلال هذه الدراسة تستعمل في:

- الكشف عن العراقيل المهنية والاجتماعية التي تواجه المرأة الصحفية.
- معرفة الجو الذي تعمل فيه المرأة الصحفية ومدى انسجامها مع الزملاء في العمل.
- إظهار المكانة التي تحتلها المرأة الصحفية داخل العمل وخارجه.
- دراسة هذه المشاكل والمعيقات لكي نتجنبها في المستقبل بما أننا مقبلات على العمل في مختلف المجالات.

1-4 الإشكالية:

تمثل المرأة نصف المجتمع وأحد مقومات بقائه واستمراره لما تقوم به من أدوار داخل المجتمع، فهي "العامل المؤثر والفعال في انتاجية الأجيال وصياغة الأجيال القادمة"[1]، وقد وجدناها تعمل منذ أقدم العصور إلى جانب الرجل، فكان الرجل البدائي يختار العمل الذي يناسبه ويترك الباقي للمرأة لخدمة بيتها ورعاية أبنائها،

[1] كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دون طبعة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990، ص21.

ولا يعتبر العمل جديدا عليها وإنما العمل المنظم الثابت الذي تتقاضي عليه أجرا هو الأمر المستجد في حياة المرأة والمجتمع، مما جعل حياتها مقسمة بين نمطين من المعيشة، بحيث تقوم بالأعمال المنزلية ورعاية الأبناء والزوج من جهة ومن جهة أخرى لها دور خارج البيت والذي يشتمل في العمل المأجور.

فتطور العمل عبر التاريخ نتيجة للتغيرات والتحولات التي أصابت البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات نتيجة للثورة الصناعية، أين عرف عمل المرأة تطورا تاريخيا متباينا من مجتمع لآخر، وخاصة خلال الحربين العالميتين أين بينت جدارتها وساهمت بزيادة الإنتاجية إلى جانب الرجل، فمنه أصبحت طرف أساسي في عملية التنمية الشاملة، بحيث حلت محل الرجل الذي خرج إلى الحرب، "ولقد زاد عمل المرأة أهمية بانتشار التعليم وتزايد عدد النساء المؤهلات"[1]، وهذا ما يدل على أنها اقتحمت ميدان العمل بشكل متدرج يزداد توسعا وانتشارا مع تقدم الزمن.

لقد حضي عمل المرأة باهتمام من طرف الدول المعاصرة، حيث سنت لوائح وقوانين اشراك المرأة والإقرار بدورها في مجالات العمل المختلفة والتي تتمثل في الطب، التعليم، الإدارة بالإضافة إلى الصحافة والإعلام، "فتنامى الاهتمام العلمي والسياسي العالمي بضرورة تشجيع المرأة، وإتاحة فرص العمل وترقيتها بتنظيم الندوات والملتقيات الدولية والجهوية للتوعية والتحسيس بمدى مشاركة المرأة في مؤسسات الإعلام، كما شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تقدما ملحوظا في مشاركة المرأة في المجال الإعلامي، وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية كوسيلة لنشر المعلومات وتبادل الآراء وتقديم الدعم للقوى النسائية العاملة في وسائط الإعلام، كما تزايدت قوة تأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية.

[1] فاطمة محمد عثمان، القيادة النسائية في عالم متغير، الملتقى المصري للابداع و التنمية، الإسكندرية، 1998،ص11.

والمتأمل في واقع التشريعات مما له صلة بالعمل الصحفي، لا يجد ما يمنع على المرأة حق الدخول إلى المهنة والانتماء إليها بالتساوي مع الرجل في الحقوق والواجبات، إلا أن دخول المرأة وخضوعها تجربة العمل الصحفي بأعداد متزايدة يعد حديث مقارنة مع العمل في قطاعات أخرى أو مقارنة مع تاريخ تجربة زميلها الرجل الصحفي"[1].

"فعلى غرار هذه البلدان نجد الجزائر التي وجدت نفسها بعد الاستقلال أمام تحديات ومشاكل كثيرة كان لابد من مشاركة جميع أفراد المجتمع رجال ونساء للنهوض بالتنمية الوطنية، فقامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها سياسة مجانية التعليم الذي سمح للمرأة من تحسين مستواها التعليمي والحصول وفي ظرف قياسي على تأهيل سمح لها بالدخول إلى سوق العمل في مختلف مجالاته"[2]، بالخصوص "في مجال الإعلام الذي أصبح يجلب المرأة الجزائرية إلى درجة الحديث عن تأنيث هذا الأخير نظرا إلى العدد المتزايد للنساء المشتغلات به"[3]، ومع هذا التزايد المستمر نتجت ظواهر جديدة ومعوقات وظيفية تعقد العلاقة الاجتماعية في محيط العمل، وهذا ما دفعنا إلى طرح التساؤل التالي: فيما تتمثل أهم المعوقات الوظيفية التي قد تسبب للمرأة الصحفية عدم استمرارها المهني؟

ومن خلال هذا التساؤل ينبثق منه سؤالين جزئيين:

- هل تواجه المرأة الصحفية مشاكل وظيفية عند ممارستها لعملها الصحفي ؟
- هل تواجه المرأة الصحفية مشاكل اجتماعية نظرا لولوجها مجال العمل الصحفي؟

---

[1] عبد العزيز بوصفط، المرأة الصحفية في الجزائر: الحضور والأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، 2005، ص13-14.

[2] ناصر جابي، مواطنة من دون استئذان، دار الشهاب، الجزائر، 2006، ص14.

[3] فضة عباسي بصلي، تأثير وسائل الإعلام في توجيه الاختيار المهني لطالبات الجامعة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 3+4، 2010، ص494.

بناءا على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، توصلنا إلى طرح مجموعة من الفرضيات وتتمثل في:

1-5- الفرضية الرئيسية:

تؤدي المعوقات الوظيفية والاجتماعية التي تواجهها المرأة من خلال ممارستها العمل الصحفي إلى التفكير في التخلي عن عملها وعدم رغبتها في الاستمرار فيه.

وتنبثق من خلال هذه الفرضية الرئيسية فرضيتين جزئيتين تتمثل في:

- أنتج عمل المرأة كصحفية مشاكل وظيفية أثرت على قرارها في مواصلة العمل.
- أنتج عمل المرأة كصحفية مشاكل اجتماعية أثرت على حياتها الأسرية وعلاقاتها العائلية والاجتماعية.

1-5 تحديد المفاهيم:

1-6-1- تعريف المرأة:

هي الشق الثاني من الإنسان المعمر على الأرض ولفظة المرأة في اللغة العربية من فعل مرا ومصدرها المروءة وتعني كما الرجولية أو الإنسانية ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان[1].

1-6-2- التعريف الإجرائي للمرأة الصحفية:

المقصود بالمرأة الصحفية في دراستنا هذه، هي المرأة الصحفية العاملة في الصحافة المكتوبة والمتفرغة لجمع المعلومات والأخبار وتقديمها للقارئ، ويعتبر هذا النشاط مهنتها المنتظمة، ومصدرا رئيسيا لدخلها.

[1] ليلي صباغ، المرأة في التاريخ العربي، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1970، ص15.

1-6-3- تعريف الصحافة المكتوبة:

إن كلمة الصحافة المكتوبة كما يعرفها معجم مصطلحات الإعلام بأنها صناعة إصدار الصحف، وذلك بإيفاء الأنباء ونشر المقالات، بهدف الإعلام ونشر الرأي والتعليم والتسلية، كما أنها واسطة تبادل الآراء والأفكار بين أفراد المجتمع، وبين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة، فضلا عن أنها من أهم وسائل توجيه الرأي العام[1].

والصحيفة أو الجريدة هي مجموعة من الصفحات تصدر في مواعيد منتظمة، وتحمل في طياتها مادة خيرية وثقافية في السياسة والاجتماع والاقتصاد والعلم والثقافة والفنون والرياضة، والذي يعمل بهذه المهنة يسمى صحفيا وصحافيا

ويعرفها "فيليب دي طرازي" فيقول: "الصحافة صناعة الصحف، والصحف جمع صحيفة وهي قرطاس مكتوب والصحافيون القوم ينتسبون إليهم، ويشتغلون فيها، والمراد الآن بالصحف أوراق مطبوعة تنشر الأنباء والعلوم على اختلاف مواضيعها بين الناس في أوقات معينة[2].

أما خليل صابات فيقول في معنى مصطلح الصحافة: هي مطبوع دوري ينشر الأخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية... ويشرحها ويعلق عليها[3].

---

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، ط2، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1994، ص124.

[2] ابراهيم عبد الله المسلمي،نشأة وسائل الاعلام و تطورها،ط2،دار الفكر العربي،القاهرة،2005،ص131.

[3] خليل صابات، وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1991، ص75.

1-6-4- تعريف المعوقات الوظيفية:

المعوق أصبح يتضمن ما هو أكبر من التثبيط حيث يشمل أيضا الحيلولة دون تحقيق الهدف والمنع عن ذلك وعرقلة كل ما من شأنه أن يقف في وجه إنجاز الأمر أو إحراز النجاح، إن المعوقات تؤثر سلبا على الظاهرة المدروسة أي الإعاقة عن القيام بالعمل[1].

إن أول من استخدم مفهوم المعوقات الوظيفية هو "روبرت ميرتون" عندما أشار إلى النتائج الغير المتوقعة للنظام البيروقراطي والتي تشكل اختلالات واضطرابات تكمن وراء الوظائف الكامنة الغير ظاهرة[2]، ويقترن هذا المفهوم في علم الاجتماع بالمعوقات الوظيفية، كما يشار إليه بالخلل الوظيفي ويعرف على أنه نتيجة تترتب على وجود أحد جوانب النسق الاجتماعي وينظر إليها باعتبارها مهددة أو معوقة لتكامله أو توافقه أو استقراره ويلاحظ أن ما قد يحكم عليه بأنه معوق وظيفي معين من أجزاء النسق، قد ينظر إليه على أنه وظيفي بالنسبة لجزء آخر، مثال: قد ينظر إلى وجود بعض المعتقدات في أحد الأنساق الطبقية الاجتماعية على أنها وظيفية بالنسبة للطبقة العليا ولكنها تكون معوقا وظيفيا بالنسبة للطبقة الدنيا[3].

وقد جاء مصطلح العلوم الاجتماعية لأحمد زكي بدوي بأن العائق الوظيفي أو المانع هو كل النتائج أو العمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه كما يتضمن ضغطا وتوترا على المستوى البنائي فالتفرقة العنصرية تعتبر خللا وظيفيا في المجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة[4].

---

[1] محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004،ص512.

[2] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع،ط1،الدار العربية للموسوعات، ، بيروت، 1999، ص39.

[3] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، مصر، 1999، ص142.

[4] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص120.

1-6-5- التعريف الإجرائي للمعوقات الوظيفية:

هو كل ما يمنع ويعرقل السير الحسن للمرأة الصحفية من سياسات وعمليات ووظائف ونشاطات ومهام، أي كل ما يتعلق بعرقلة المرأة الصحفي سواء داخل ميدان العمل أو خارجه.

1-7-منهج الدراسة وأدواته:

1-7-1- المنهج المتبع:

البحث الاجتماعي مثله مثل كل البحوث يعتمد على مجموعة من القواعد أو الإجراءات المنهجية للدراسة وأولها المنهج الذي يعد أهم الخطوات التي يستخدمها الباحث من أجل الوصول إلى معلومات خاصة بالظاهرة التي هو بصدد دراسته لها.

يعرف المنهج العلمي: بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة بواسطة مجموعة من القواعد والإجراءات التي يتم وضعها بقصد الوصول للحقيقة في العلم والكشف عن تلك التي يجعلها من أجل البرهنة عليها للآخرين، ومناهج وطرق البحث المتبعة تختلف باختلاف طبيعة مشكلة الدراسة والتخصصات[1].

ونظرا لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها وعلى ضوء الأسئلة التي تسعى الدراسة الإجابة عنها واستنادا إلى موضوع دراستنا الممثل في المعوقات الوظيفية للمرأة الصحفية اتبعنا المنهج الوصفي كونه يقوم على وصف الظاهرة التي نريد دراستها كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة وخصائصها.

[1] حسان هشام، منهجية البحث العلمي، بدون طبعة، بدون دار النشر، وبلد النشر، 2007، ص44.

والتعبير الكمي يعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وعليه فإن المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول لأغراض محددة لوضعية اجتماعية، أو مشكلة اجتماعية، كما يقوم بوصف الظاهرة المدروسة وتطويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإحصائها للدراسة الدقيقة[1].

1-7-2-أدوات جمع البيانات:

يعتبر اختيار وتحديد أدوات جمع البيانات الخاصة بالظاهرة المراد دراستها عنصرا هاما من عناصر الدراسة الاجتماعية والعلمية، ففيها يتم التجميع الفعلي للبيانات والمعلومات اللازمة للبحث بواسطة أداة جمع هذه البيانات التي اختارها الباحث التي تتوافق مع طبيعة موضوع الدراسة والهدف المراد الوصول إليه، وفي دراستنا قد تم الاعتماد على التقنية التالية:

❖ **الاستبيان:**

وهي مجموعة من الأسئلة تستخدم من أجل البحث العلمي التي تقدم للمبحوثين وتصمم لتقديم معلومات مناسبة لموضوع البحث، ويتم استكمالها من قبل المبحوثين وعادة ما يكون ذو نهاية مغلقة[2].

كما يعرف أيضا أنه أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل مستجيبين، يستخدم لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المستجيبين لجمع الحقائق هم على علم بها، ويكون جمع المعلومات إما عن طريق تقديم الأسئلة المكتوبة بواسطة الباحث نفسه، وعن طريق مساعديه،

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص139.

[2] معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص351.

أو البريد، كما أنها طريقة تمكن الباحث للوصول إلى المبحوثين جميعا في وقت محدد وبتكاليف معقولة، وعليه فإن الهدف منه هو الحصول على معلومات كثيرة وبيانات واقعية للكشف عن إجابات محددة[1].

ويشتمل استبيان دراستنا على 41 سؤال مستمدا من أبعاد ومؤشرات الفرضيات موزعين على 4 محاور:

المحور الأول: يتضمن بيانات شخصية للمبحوثات.

المحور الثاني: يتضمن بيانات تتعلق بعمل المرأة الصحفي.

المحور الثالث: يتضمن بيانات تتعلق بمشاكل المرأة الصحفية الوظيفية.

المحور الرابع: يتضمن بيانات تتعلق بمشاكل المرأة الصحفية الاجتماعية.

1-8- العينة وكيفية اختيارها:

يعتبر اختيار العينة الممثلة للمجتمع المبحوث من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين والدارسين، وإن شروط نجاح اختيارها هو ضرورة تمثيلها لكل حالات المجتمع المبحوث وتعبيرها بصدق عن الظاهرة محل الدراسة[2].

وتعرف العينة على أنها مجموعة جزئية يقوم الباحث بتطبيق دراسة عليها ويجب أن تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي[3].

---

[1] مصطفى نمر دعمس، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، بدون طبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص217.

[2] سلاطنية بلقاسم وآخرون، أسس البحث العلمي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص127.

[3] حسن المنسي،منهج البحث التربوي،ط1،دار الكندي،الأردن،1991،ص92

ولقد اقتضى مجال الدراسة استعمال العينة المقصودة التي تقوم على تقدير الباحث واختيار الحالات التي تكون على أساسها عينة البحث أن تكون من وحدات معينة[1]، وتتكون مجتمع دراستنا من 47 صحافية بمختلف المؤسسات الإعلامية لولاية الجزائر العاصمة، وقد تم اختيار العينة القصدية لتلائمها مع دراستنا بحيث قصدنا الصحافيات المشتغلات في الصحافة المكتوبة وقد تم توزيع 60 استمارة واسترجعنا منها 47 استمارة فقط، وعليه تحصلنا على عينة قوامها 47 مفردة.

1-9-المقاربة النظرية:

يتطلب أي بحث سوسيولوجي تحديد النظريات الأساسية له، وهذا من أجل موقعة البحث فكريا ،ولما كان موضوع البحث منصبا على عمل المرأة الصحفي والمعوقات التي تواجهها في بيئة عملها وخارجه توجهت الأنظار إلى روبرت ميرتون والنظرية الوظيفية حيث يعتقد ميرتون أن التحليل الوظيفي هو مدخل سوسيولوجي ويشير مفهوم الوظيفة لديه إلى كثير من المشكلات ويرجع ذلك إلى أنه استخدم لمعاني مختلفة، فالمعنى الشائع للوظيفة هو المهنة أو الأنشطة المرتبطة بدور أو عمل معين.

ويشير المفهوم تجريبيا إلى الدوافع والمقاصد والأهداف، أما الاستخدام المفيد للمفهوم حسب رأيه هو أن تدرك الوظيفة على أنها "تلك النتائج أو الأثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين'

[1]سعيد جاسم الأسدي، أخلاقيات البحث العلم يفي العلوم الإنسانية و التربوية و الإجتماعية، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة،2008 ،ص92

في حين يرى أن المعوقات الوظيفية بأنها "تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها والتي قد تحد من تكيف النسق وتوافقه فالتفرقة بين الجنسين على سبيل المثال قد تكون معوقا وظيفيا في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة[1].

1-10-الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة أرضية ينطلق منها الباحث لأنها تساعده على الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع دراسته، كما تسهل عليه التحكم في معطياتها في الواقع الاجتماعي، والإفادة منها، إذ تزيد من خبرات الباحث ومهاراته والاستفادة من مناهجها العلمية وعقد مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية من حيث نتائجها والتي تعتبر مكملة ومدعمة للموضوع.

1-10-1- الدراسات العربية:

- ✓ **دراسة نجلاء أبو سمرة عن "معوقات الأداء الإعلامي للصحفيات المصريات":**

تعرضت هذه الدراسة إلى معوقات الأداء الإعلامي للصحفيات المصريات سواء كانت شخصية أم مهنية أم اجتماعية فهي تجمع المعوقات الخاصة بالمرأة الصحفية على مستويين:

أ- كونها امرأة عاملة.

ب-كونها صحفية.

[1] محمد علي محمد، تاريخ علم الإجتماع، ط1، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،1998،ص459،458

وعالجت الباحثة موضوعها بدراسة وصفية استخدمت فيه منهج المسح الإعلامي بطريقة العينة والمنهج المقارن معتمدة على أداة الاستقصاء المقنن بالمقابلة الشخصية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- أن هناك معوقات اجتماعية تؤثر على أداء الصحفيات وهي السهر لوقت متأخر، السفر لمدة طويلة، والابتعاد عن المنزل، التنقل من مكان إلى آخر لتغطية الأحداث، الاختلاط بالرجال.
- إن هناك معوقات مهنية تؤثر على الصحفيات وهي: صعوبة الحصول على المعلومات صعوبة التعامل مع المصادر، رفض التعامل مع الصحفيات، تفضيل الرجل في التعامل، تدخل المصادر في منع النشر.
- أن هناك معوقات نفسية تواجه الصحفيات وتؤثر عليهن ومنها: كثرة الانفعالات والتوترات بسبب الظروف المختلفة المحيطة بالمرأة، القلق لعدم القدرة على تحقيق مسؤولياتها، الإحساس بالذنب لعدم القدرة على الموازنة بين المسؤوليات المختلفة، الخوف من عدم القدرة على التكيف مع العمل وتحقيق الذات[1].

✓ **دراسة الدكتورة عواطف عبد الرحمن عن: "الإعلاميات المصريات بين المسؤولية المهنية والدور الاجتماعي":**

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات الوصفية التي تهتم برصد وتوصيف وتفسير واقع المرأة السعودية العاملة في مجال الصحافة وأهم معوقات عملها الصحفي على مستويين المهني والمجتمعي كما اعتمدت في هذه الدراسة على منهج المسح الإعلامي، كما استخدمت الدراسة الاستقصاء المقنن بالمقابلة الشخصية إضافة إلى الملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة.

وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها:

---

[1] www.alitthad.com/paper.php?name=newe&file=article&sid=739442015-03-15) (

- معوقات إدارية تمثلت بسيطرة المكافآت على العمل الصحفي للمرأة، بحيث لا توجد تعيينات للمرأة الصحفية بسهولة وتفضل معظم الصحف نظام العمل بالمكافآت وخاصة في ظل عدم وجود أقسام في معظم الصحف.
- غياب المعايير الموضوعية لتقييم عمل الصحفية وعدم تعيين المرأة في مواقع قيادية داخل الصحفية.
- عدم وجود تشريعات صحفية تحمي المرأة بحيث تتعرض المرأة للفصل بسهولة.

معوقات مالية:

- ضعف المردود المادي للعمل الصحفي للمرأة مقارنة بزملائها الرجال.
- قلة المكافآت المالية لغير المعينات والتي لا تتناسب مع ما تتكبده من الأعباء المادية لإجراء اتصالاتها والتنقل بين مواقع الحدث...الخ، والذي لا تتكفل به صحيفتها أو تعوضها عنه.
- عدم توفير أدوات العمل التي تحتاج إليها الصحفية من فاكسات، تليفونات، أجهزة تسجيل إضافة إلى عدم توفير وسائل المواصلات والانترنت...الخ.

معوقات اجتماعية:

- عدم تقيد المرأة الصحفية بساعات عمل ثابتة مما يثير مشكلات مع محيطها الأسري.
- نظرة المجتمع للمرأة الصحفية وما تفرضه عليها مهنتها من علاقات بالإضافة إلى كم النقد والتقريع.
- الدور المزدوج الذي تقوم به المرأة العاملة (كامرأة عاملة وزوجة وأم) يؤدي إلى إحساس المرأة الصحفية بالضغوطات الحياتية[1].

[1] عواطف عبد الرحمان، الصحفيات والإعلاميات العربيات، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

1-10-2- الدراسات الجزائرية:

- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، من إعداد الطالب عبد العزيز بوصفط تحت عنوان المرأة الصحفية في الجزائر، الحضور والأداء، بجامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال لسنة 2005م، 2006م هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أداء وتحديد مواقع المرأة الصحفية بمؤسسات الصحف الجزائرية وكان السؤال المطروح: ما هو واقع حضور وأداء المرأة الصحفية في الصحافة اليومية الجزائرية؟

وكانت نتائج الدراسة كالآتي:

- وجود هيمنة ذكورية على المناصب القيادية العليا بالمهنة الصحفية بالجزائر.
- تبين أن المرأة الصحفية تمارس السلطة في مستويات القرار الحساسة بنسبة ضئيلة جدا تعادل 6.81%.
- تبين من خلال المسح الميداني لـ27 يومية وطنية ما يعادل نسبة 27.16%من المناصب تشغله نساء على مستوى الصحف ككل، مما يوحي إلى أن حضور النساء بالمهنة الصحفية محكوم عليه من قبل الرجل الذي يسير أزيد من نسبة 70%[1].

- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، من إعداد الطالبة جميلة حميداش تحت عنوان خصوصيات العمل الصحفي، دراسة سوسيولوجية لعينة من صحافيات وسائل الإعلام السمعية البصرية، السمعية والمكتوبة وكان السؤال المطروح هو ما هي الخصوصيات التي ينفرد بها العمل الصحفي والتي كانت سببا لتوجه النساء إلى ممارسته بصفة ملحوظة وهل ضمن ممارسة المهنة الصحفية إشباعات معينة تريد المرأة الصحفية تحقيقها؟ وأخيرا ما هي المشاكل التي تنفرد بها المؤسسة الإعلامية؟

[1] عبد العزيز بوصفط، المرأة الصحفية في الجزائر: الحضور والأداء، رسالة ماجستير، قسم الإعلام والاتصال، ، جامعة الجزائر، 2005.

اعتمدت الطالبة على منهج المسح بالعينة وذلك لأنها في البداية قامت بالمسح الشامل لمجتمع البحث 196 مفردة ولكي تظهر الصعوبات التي تلقتها وعدم استرجاعها لكامل الاستثمارات إذ تقلص عدد المفردات إلى 103 استمارة مما أدى إلى تغيير المنهج المتبع إلى المسح بالعينة.

والنتائج التي توصلت إليها:

إن أكبر عدد من الصحافيات يساندن فكرة عمل المرأة واتخاذ موقف كهذا مبرره الأساسي الظروف المعيشية القاسية التي تعاني منها العائلات الجزائريات لذا فهي تعمل كل ما في وسعها لتنظيم وقتها للقيام بواجباتها داخل وخارج البيت وأن اختيارهن لمهنة الصحافة حبا فيها ورغبة وميل للمهنة، لكون حلم روادها منذ الصغر لذلك اتجهن للميدان الصحفي ايمانا بقدراتها وكون العمل الصحفي ميدانا حرا وغير ممل وبعيدا عن الروتين.

كما توصلت إلى أن الدافع من وراء خروج المرأة إلى العمل غايته الأولى اشباع حاجيات معنوية مرتبطة بالراحة النفسية، لأن ممارسته تعتبر ثمرة مجهود في الدراسة، وإحساس المرأة أنها تقوم بواجبها الاجتماعي الذي يتحدد في خدمة المجتمع.

إن المشاكل التي تعاني منها الصحفيات في المؤسسات الإعلامية هي مشاكل موحدة بين الجنسين، فهذا يعني أن الصحفي بصفة عامة يعمل في جو ينعدم فيه التنظيم والتنسيق وتقسيم العمل وهي مشاكل تعيشها المؤسسات الإعلامية العمومية خاصة عندما تدخلت عوامل كثيرة كالوساطة والمحسوبية، البيروقراطية، الغيرة، الحقرة الممارسة من طرف المسؤولين[1].

[1] جميلة حميداش، خصوصيات العمل الصحفي: دراسة سوسيولوجية لعينة من صحافيات وسائل الإعلام، رسالة ماجستير ،قسم علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 1996.

❖ التعقيب على الدراسات السابقة:

لا يمكن لأي دراسة أن تنطلق من العدم، فلابد من دراسات قبلها تناولت الموضوع وهذا راجع إلى خصائص البحث العلمي الذي يمتاز بصفة التراكمية إذ لا يمكن أن ينطلق الباحث إلا بعد الاطلاع على نتائج دراسات سابقة فهي نقطة البداية له كوننا بصدد دراسة موضوع المعوقات الوظيفية للمرأة الصحفية.

لقد استفدنا من هذه الدراسات في بناء الإطار النظري وصياغة الفروض، وكذا معالجة الجوانب الأخرى التي لم تتطرق لها تلك الدراسات وإمكانية استخدام نتائجها لتأكيد نتائج بحثنا أو مقارنة نتائجها بالنتائج التي توصلنا إليها، بالإضافة إلى منهجية الدراسة الميدانية وأدوات جمع البيانات وطريقة التعامل مع البيانات المحصلة من الميدان وتحليلها وتفسيرها ومقارنتها مع نتائج هذه الدراسات السابقة.

فتعتبر الدراسات الأولى العربية من أهم الدراسات الأكثر تقاربا مع بحثنا، حيث تعرضت إلى مختلف المعوقات التي تواجه المرأة الصحفية في ميدان عملها.

لقد تعددت الدراسات حول موضوع المعوقات الوظيفية للمرأة العاملة عامة ونحن اكتفينا بهذه الدراسات كونها متشابهة بموضوعنا بحيث استفدنا منها ووجهتنا أكثر في منهجية الدراسة الميدانية وكذا صياغة الفرضيات.

أما الدراسات الجزائرية فهي تتحدث عن العمل الصحفي بصفة عامة ودور المرأة الصحفية فيها كما أنها تطرقت إلى بعض المعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة الصحفية داخل مكان العمل، استفدنا منها في تحديد الإطار النظري وإرشادنا لأهم المراجع الأساسية المعتمدة عليها في دراستنا الحالية.

من خلال ما قلناه أنه بعد اطلاعنا على كل الدراسات السابقة نستنتج أنه لم نعثر على أي دراسة جزائرية تناولت بالتحديد المعوقات الوظيفية للمرأة الصحفية بل وجدنا دراسات حول المرأة العاملة عامة ودراسات حول وسائل الإعلام والعمل الصحفي عامة لذا سنحاول الكشف من خلال دراستنا عن ما أهملته الدراسات السابقة بالنسبة لأهم المعوقات والعراقيل التي تواجه المرأة الصحفية.

1-11- صعوبات الدراسة:

إن من خلال مدة انجازنا لهذا البحث لم تتهيأ لنا الظروف المثالية لإنجاز هذه الدراسة على أحسن وجه وكانت أهمها ما يلي:

- صعوبة إيجاد ميدان للدراسة، بحيث أنه يكون حسب المعارف الشخصية، فنحن في البداية لجأنا إلى إذاعة البويرة الجهوية لإجراء التربص وتم التلاعب بنا وذلك لم يتم قبولنا حتى بعد شهرين ولما بدأنا التربص لم نتحصل على المعلومات وذلك راجع لاستهزاء الصحفيات وعدم الإدلاء بالمعلومات الصحيحة، وكذا تجاهلهم لبعض الأسئلة وذلك لحساسية الموضوع، وبعد ذلك قمنا بتغيير الميدان وذلك باللجوء إلى المؤسسات الإعلامية في الجزائر العاصمة والتي تمثلت في المجاهد، الشعب، البلاد، الوطن، الآفاق لم نحظى بالقبول وإنما الرفض ولكن في الأخير تم قبولنا في مؤسسة الآفاق l'horison، وذلك بصعوبة كبيرة ولكن لم نجد العينة المرجوة بحيث تحصلنا على 15 صحفية في الصحافة المكتوبة فقط مما أدى بنا إلى توزيع الاستمارات بطريقة خفية لمجموعة من الصحافيات المشتغلات في الصحافة المكتوبة في المؤسسات المذكورة سابقا، وهذا ما كان عائقا كبيرا أمام الانتهاء من هذه الدراسة في الوقت المناسب.

– وعدم توفر المراجع في مكتبتنا الجامعية أكلي محند أولحاج، مما أدى بنا إلى التنقل إلى عدة جامعات أخرى للبحث عن المراجع وتلقينا عدم القبول بالدخول خاصة المدرسة العليا للصحافة إلا من كان يملك المعارف الشخصية.

الفصل الثاني

المرأة والعمل

الفصل الثاني: المرأة والعمل

تمهيد.

2-1 نبذة تاريخية عن العمل النسوي.

2-2 انعكاسات الثورة الصناعية على العمل النسوي.

2-3 أثر الحربين العالميتين على العمل النسوي.

2-4 أهم الاتجاهات النظرية المتناولة لقضايا التمييز بين الجنسين.

2-5 العوامل المساعدة لدخول النساء عالم الشغل.

2-6 عمل المرأة في العالم.

أ- عمل المرأة في أوروبا

ب-عمل المرأة في الدول العربية.

ج -عمل المرأة في الجزائر.

خلاصة.

تمهيد:

إذا كان الاتجاه الحالي يرمي للمقارنة بين صور العمل الرجالي والعمل النسوي، فإن هذا الأخير قد تغير برحابه بموجب المراحل والمجتمعات، لقد عرف في أكثر الأحيان لامساواة بارزة بين أجور الرجال وأجور النساء، ومن بين الصور الأخرى للامساواة نجد إمكانيات أقل للنساء من الوصول إلى مناصب المسؤولية وهذا بالرغم من وجود مبدأ عام عرف في معظم التشريعات أن يقضي على التمييز، لكن ومع كل هذه العراقيل لم تيأس المرأة، واقتحمت ميدان العمل، فظاهرة العمل النسوي ليست وليدة الساعة وإنما عرفت منذ القديم تحت أشكال وظروف وقوانين مختلفة.

I- نبذة تاريخية عن العمل النسوي:

في كل زمان وتحت أشكال متعددة ساهمت المرأة في الإنتاج وكان ذلك أولا بعملها المنزلي، فكانت تعتبر الأعمال النسوية الممارسة خارج المنزل كمساعدة بسيطة للزوج ومثال ذلك: الأعمال الزراعية، فبالرغم من تعدد الأولاد كان عليهن تجفيف اللحوم أو الأسماك وطهيها وكشط جلود الحيوانات وتقطيعها وجمعها لصنع أغطية منها أو ملابس أو لمبادلتها بمنافع أخرى، ثم أنهن اللواتي يضطلعن بأعمال النسيج وصنع الملابس وغيرها من الأعمال التقليدية، وكانت مهن النساء الأولى مرتبطة بنشاطاتهن التقليدية أما المهن الأقدم فهي على علاقة مباشرة بالحياة أو الموت، كمهن القابلات، المكفنات، النائحات[1]، وغالبا ما تكون صاحبات هذه المهن النساء الأكبر سنا في القرية وهن اللواتي تدربن على أيدي أمهاتهن ويدربن بناتهن بدورهن.

ولكن نصادف أيضا الغسالات والغزالات والناسجات وهذه المهن النسوية تحظى بنظام أساسي واستطلاع خاص، على الرغم من أشكال العبودية المتعددة التي فرضت على المرأة في العصور النيوليتية، نستطيع أن نتكلم عن ترق أصابتة المرأة في ذلك العهد، فمع اكتشاف الزراعة أصبحت المرأة الممونة الأولى للمواد الغذائية كما ساهمت في اقتصاد القطاف، وإلى زراعة الحبوب أضيفت فيما بعد زراعة النباتات الليفية، فكانت ولادة عمل شاق حافظ على مدى القرون والأجيال على طابعه النسوي المميز (الغزل والحياكة) ففي الصين القديمة تحولت قطع القماش التي ينسجنها إلى شبه عملة يتداولها الناس في مبادلاتهم اليومية[2].

لم تكن المرأة في طبقة الأحرار العليا محرومة من الثقافة، بل كانت أبواب بعض الوظائف مفتوحة أمامها، فمنذ الألف الثالثة قبل الميلاد ارتقت بعضهن إلى مهنة النسخ، وعلى صعيد النشاطات الاقتصادية

---

[1] جورميت بورسيل،المرأة في الحياة المهنية من أجل تكافؤ الفرص بين الجنسين، مؤسسة الخدمات الطباعية (درغام)، لبنان، 1984، ص20.

[2] مونيك بيتر، المرأة عبر التاريخ، تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا، ترجمة هنريت عبودي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص13-14.

كانت المهن النسوية في غالب الأحيان إمدادا للعمل المنزلي، الغزل، النسيج، خياطة الثياب، صنع الجعة، الخبز، وفي ورشات البناء، كانت النساء تعملن في نقل المواد الأولية، الكلس، الرمل، الماء، وفي صنع الملاط، في انجلترا بدأت النساء تعملن في المناجم منذ القرن 14.

وكان العمل الحرفي يرتضي طابعا عائليا خاصا حيث كان يعمد الحرفيون إلى استعمال أعضاء كيد عاملة، وكانوا يبدون حرصا شديدا على تعليم أبنائهم أصول مهنتهم ونجد على سبيل المثال: النحات الكبير (فون شتاينباك) بعد وفاته أتمت إبنته سابينا عمله من بعده، كانت النساء انطلاقا من القرن 14 منظمات بنفس صفة الرجال إلى طوائف الخياطين، الحلاقين والنجارين، وعلى النقيض كانت طوائف الخياطة والتخريم مخصصة للنساء فقط[1]

تدريجيا عوضت الطوائف بنظام عمل منزلي حيث يزود التجار العمال (نساءا/رجالا) بالأدوات والآلات فيضعون السلع في بيوتهم ويؤجرون بالقطعة ويسمى هذا النظام بـ "الركام الصناعي" الذي تستغل فيه النساء كثيرا.

II- انعكاسات الثورة الصناعية على العمل النسوي:

لقد اختلف وضع المرأة من مجتمع لآخر عبر التاريخ ،وقد لعبت الثورة الصناعية دورا كبيرا في تحرير المرأة بحملها فكرا علميا يبتعد عن الأفكار الغيبية والدينية ،كما اقتضت الثورة الصناعية على أساس النظام الرأسمالي الذي دافعه الوحيد هو الربح، ومن ثم دخلت المرأة للعمل في الصناعة، وكان لظهور الرأسمالية

[1] نفس المرجع السابق، ص133.

الصناعية آثارا كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية، ففي الطبقة العليا زادت الثورة الجديدة من وقت الفراغ لدى المرأة بينما قاست زوجات الطبقة العاملة كثيرا[1].

فقد كان خروج المرأة للعمل محصورا في الطبقات الدنيا من المجتمع بسبب الفقر وقسوة الظروف بينما كانت القيم السائدة في أوساط الطبقة المتوسطة والعليا تمنعهن من العمل، ومع هذا لم يكن عمل نساء الطبقة الدنيا ليكسبهن أية حقوق أو يؤثر على وضعهن في المجتمع من حيث المركز والمكانة.

وقد أثر النظام التقني في جميع النظم والهيئات الاجتماعية التي حدث فيها خاصة أوروبا تاركا سماته البارزة على كل ناحية من نواحي الحياة، وقد كان أشد النظم الاجتماعية تأثرا به النظام الاقتصادي والنظام الأسري نتيجة وجود علاقة قوية متبادلة بينهما فالأسرة تمد الميدان الاقتصادي بالأيدي العاملة بما في ذلك أيدي الإناث على اختلاف مراكزها فيها، والنظام الاقتصادي كما خلق عمالة المرأة منذ بدأ الانقلاب الصناعي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد بدء في القرن العشرين يشجعها على الخروج للعمل[2]، لقد كان الامتداد السريع للمناطق الصناعية يزيد الطلب على اليد العاملة فكانت النتيجة أن استخدمت النساء فتيات، عازبات، أرامل، كعاملات يدويات بينما الرجال المتمرنون كانوا يشغلون المراكز المميزة مع إمكانيات طلب التحول إلى عمال مهرة ورؤساء عمال.

فأنشئت معاهد أو مدارس غايتها إعداد أرباب الصناعة غير أنها كانت وقفا على الرجل، ثم ومع ظهور الآلة الكاتبة، فتحت مدارس التجارة والدروس الخصوصية المتعلقة بالضرب على الآلة الكاتبة، فبدأ الشبان يسجلون أنفسهم وحتى الفتيات في الفترة المسائية ثم ما لبثت مهنة مستخدمي المكاتب أن تأنثت[3].

---

[1] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص265.

[2] حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص173.

[3] جورميت بورسيل، نفس المرجع السابق، ص21-22.

وقد اشتغلت المرأة آنذاك في مصانع الغزل والنسيج وفي مناجم التعدين في باطن الأرض وفوقها، ثم في صناعة الملابس الجاهزة، وقد كانت النساء في الأربعينات من القرن التاسع عشر يحملن مواليدهن إلى المصانع ليرضعنهن في فترة استرجاعهن لتناول الغذاء، وكان من الشائع تخديرهم بالعفيون للتخلص من ضجيجهم وكان بقية الأطفال يتركون تحت رعاية أقاربهم.

وفي أوائل القرن العشرين بدأت الصورة تتغير تدريجيا، فمن بين كل 1000 امرأة كن يعملن خارج بيوتهن، هناك 386 منهن تعمل في الخدمات الشخصية، وهي الحرفة النسائية التقليدية التي كانت من مخلفات الماضي، والتي طرأ تغيير كبير عليها فيما بعد نتيجة تعليم الإناث واشتغالهن في شتى المهن والحرف، 145 في صناعة الملابس الجاهزة، 136 في صناعة الغزل والنسيج، 96 في الشؤون المالية، 20 في الزراعة، أما 217 الباقيات كن يشتغلن في المجالات التجارية وكذلك مكاتب المهنيين[1]، وعليه فإن الثورة الصناعية باعتمادها على العمل المأجور، أعطت دفعا قطيعا للتحرر النسوي، الحقوق المدنية، الحق في التربية، الحق في امتلاك أجر،... وهي حقوق كان الإسلام قد أقرها للمرأة آنذاك منذ أربعة عشر قرنا.

III- أثر الحربين العالميتين على العمل النسوي:

ويمكن لأي دارس إنكار أثر الحربين العالميتين في انتشار العمل النسوي بشتى الوظائف فقد أدت الحرب إلى انخراط الرجال في سلك الجندية، فتحتم ملأ الوظائف الشاغرة عن الذكور بالإناث، فأوجب على المرأة وحتى تلك التي لم تعمل، الانضمام إلى عالم المصنع.

وبعد الحرب صار من الصعب على الكثيرات من النساء ترك العمل والوظيفة والعودة للإقامة بين جدران البيت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فناء الرجال بالملايين حتم على الشابات والأرامل الاستمرار بالعمل،

[1] حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص175.

لقد شهدت البلدان المصنعة أثناء الحرب العالمية الأولى نمو المدارس المهنية أو القومية للفتيات 1925، وبسبب الحرب ومخلفاتها بادرت البلدان المعنية للاستعانة بالنساء لمواصلة العمل في المصانع، والمكاتب، والحوانيت، والحقول، ومرافئ الصيد، وكان هذا إثباتا لقدرات النساء على ممارسة جميع المهن حتى المحصورة بالرجال، ويختلف الوضع في المناطق الريفية للبلدان الصناعية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بنات الرواد وحفيداتهم اللائي كن قد شاركن آباءهن وأزواجهن في استصلاح الأراضي وأصبحن مع المكننة المتسارعة للزراعة ربات... نساءهن أول من افتتح شكلا جديدا من أشكال مشاركة المرأة في شؤون مجتمعها.

هذا الوضع المميز للمزارعات في أوروبا تطور تدريجيا في الأقاليم التي بدأت فيها الملكية الكبيرة تتجزأ فانبثق أكارون، ومع ارتفاع مستوى المعيشة لدى هذه الفئة تشكلت من أبنائها الدفعات الأولى من تلاميذ المدارس الزراعية المتوسطة أو التطبيقية، وكذلك تمكنت بذاتها من الذهاب إلى المعاهد الثانوية في المدن أو في الغالب إلى المدارس الريفية للفنون الجميلة.

وفي الريف أيضا توجب انتظار الحرب العالمية الأولى لرؤيتهن يمسكن بزمام الاستثمارات[1]، وقد كان للحرب العالمية الثانية (1939-1945) على وجه الخصوص أثر بالغ في تحرير المرأة واشتغالها في شتى المهن، فقد جندت فيها النساء وخاصة في دول المعسكر الغربي في القوات البرية، البحرية والجوية، بمساعدة الجنود والصمود ورائهم كصف ثابت يقوى من كفاءتهم الحربية ويرفع من روحهم المعنوية وبعد انتهاء الحرب سنة 1945 أصبح من الصعب أن تفقد النساء كل الحريات التي حصلن عليها أثناء الحرب ولذلك" "نجد أن الحرب العالمية الثانية أصبحت تعد معلما تاريخيا في حركة تحرير المرأة وحصولها على حقوق مساوية لحقوق الرجل"[2].

---

[1] جورميت بورسيل، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص180.

لكن مستوى الأجر بقي أقل من أجر الرجال، حيث كان يمثل ثلث الأجر.

لقد ولد الاستعمال المتكاثر للآلة الراقنة والهاتف نوعين جديدين من الوظائف: كاتبة، ومهاتفة وتأثيرها كان في بروز وظائف نسوية أقل أجرا، ولعل أول مهنة تأنثت هي الطب، ربما لأن مهنة القابلة تقليديا مخصصة للنساء.

IV- أهم الاتجاهات النظرية المتناولة لقضايا التمييز بين الجنسين:

1- الاتجاه البنائي الوظيفي:

يذهب هذا الاتجاه إلى أن تفسير العمل بين الجنسين يقوم على أساس طبيعي ووظيفي في نفس الوقت، فمكانة كل من الجنسين ترتبط بتفسير الأدوار الاجتماعية بينهما، فلقد حاول "بارسونز" أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تفسير العمل بين المرأة والرجل، حيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج، ويقتصر دور المرأة على الدور العائلي، ويرى بارسونز أن هذا التقسيم يدعم نظام الأسرة في المجتمع ويحقق قدرا من التوازن داخل النسق الاجتماعي وهو تقسيم حققته الخصائص البيولوجية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن لكل دور قيمة معينة حددتها ثقافة المجتمع وقيمه، وأن القيم المرتبطة بأدوار المرأة تعطيها دور التابع الذي يحتاج إلى حماية الرجل ذو الدور القيادي المسيطر، وقد تطور عن هذا المنظور اتجاه آخر يرى أن هناك تطورا وتغييرا طرأ على أدوار الجنسين والمرأة بوجه خاص، ويفسرون هذا التغيير في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية التي صاحبت نشأة المجتمعات الصناعية المتقدمة، وتبنى هذا التفسير "كوماروفمسكي، ومارتيلي، ولوبات، وروسي"، وقد تعرضت نظرية بارسونز والوظيفيين إلى كثير من النقد من طرف علماء الاجتماع الراديكاليين وعلى رأسهم "رايت ميلز" الذي ركز في نقده على التكامل الأسري والتكامل المهني، اللذان لا يحدثان إلا إذا حدث نوع من العزل في الأدوار، أي أن تكون أدوار المرأة منحصرة داخل الأسرة، بينما يترك للرجل عالم العمل والإنتاج وهذا التصور

البارسونزي يعكس الخلفية الإيديولوجية لبارسونز وحرصه على تحقيق التوازن والتكامل داخل النسق الاجتماعي للمجتمعات الرأسمالية والحفاظ على علاقات القوة السائدة فيها[1].

2- الاتجاه الراديكالي:

يرفض أصحاب هذا الاتجاه المسلمات التقليدية للبنائية الوظيفية كأساس لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الجنسين ويجمعون على أن مسألة التمييز بين أدوار ومكانة الرجل والمرأة ليس في حقيقتها مسألة طبيعية (الاختلافات البيولوجية) وإنما تاريخيا نشأت وتطورت نتيجة لعديد من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية.

وقد أعطى ماركس (Marx)وانجلز (Engles) وبيل (BILL)إهتماما خاصا بقضية التمييز بين المرأة والرجل في المجتمع، وأرجعوا هذا للتطور الاقتصادي الذي مدت به المجتمعات الإنسانية عبر مراحل تطورها المختلفة، وقد حاول انجلز في مؤلفه (أصل الأسرة، والملكية الخاصة والدولة) بالاعتماد على المادة الأنتربولوجية للأنتربولوجي (لويس مورجان) أن يقدم تفسيرات شاملة للعوامل المساعدة على التمييز بين الجنسين من خلال تفسيره لموضوع الاستغلال الطبقي ونشأة الملكية الخاصة، فأول ظلم طبقي كان مصاحبا لظلم الرجل للمرأة، وأوضح أنه في ظل النظام العشائري كان للمرأة دور حاسم في العملية الإنتاجية، فكان الرجل يخرج للصيد، وهي تجمع الثمار، وبفضل الدور الاجتماعي والإنتاجي، وعملية الإنجاب لحفظ النسل البشري، أكسبت مكانة أفضل من الرجل، وسميت المجتمعات بالمجتمعات الأمومية وقد فسر انجلز تدني مكانتها إلى التطور الذي حدث في قوى الإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل، فبتطور نظام تقسيم العمل، تطور الإنتاج وزاد عن استهلاك الجماعة، فظهرت الحاجة إلى تبادل الفائض، فترتب عليه نشأة نظام الملكية الخاصة، فشهد التاريخ

[1]عدلي علي أبو طاحون، حقوق المرأة دراسات دينية وسوسيولوجية، المكتب الجامعي الحديث، 2000، ص197-198.

الإنساني أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقية، ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية، ونظرا لتطور علاقات الإنتاج القائمة على الاستغلال، ظهر النظام الأبوي وتطور، فانحطت مكانة المرأة وانحصر دورها وإمكانياتها الإنتاجية والإنسانية في الحدود البيولوجية[1].

3- الإيديولوجية النسوية:

انطلقت الحركة النسوية في أوروبا وأمريكا بدعوى نقض الإيديولوجيتين السائدتين وهما الإيديولوجية الرأسمالية، والإيديولوجية الاشتراكية، فالأولى تدعم علاقات القوة القائمة لصالح الرجل وتفرض على المرأة الاستسلام للسلطة الأبوية، والثانية أخفقت في حل المسألة النسوية عندما علقت عملية تحرير المرأة بانتصار الثورة الاشتراكية، وبناءا على ذلك طرحت الإيديولوجية النسوية التي ترى أن الصراع الأساسي في المجتمع يعود إلى التمييز القائم على أساس الجنس وعليه لابد أن يتجه النضال لتحقيق المساواة بين الجنسين، ويمكن تلخيص أهم الافتراضات التي قامت على أساسها الحركة النسوية في الآتي:

- يعد النظام الأبوي هو الوحدة في خلق الوضع المتدني للمرأة.
- أن عملية الإنجاب هي العامل الرئيسي في تغيير القهر الجنسي، فدور المرأة في الإنجاب مسؤول عن تدني وضعها الاجتماعي وتعدى هذا الدور إلى رعاية الأسرة.

بناءا على الافتراضين السابقين لابد أن تتجه الإستراتيجية النسوية ضد التفوق الذكري، واعتبار الرجل العدو الذي يجب مواجهته.

يرى "قيتل" أن الإيديولوجية النسوية لم تنشأ لتنفيذ الاتجاهين المحافظ والراديكالي، بل من أجل تفنيد النظام الراديكالي متمثلا في النظرية الماركسية والأسس التي تقوم عليها في تفسير التمييز بين الجنسين، فالنظام

[1] عدلي علي أبو طاحون، نفس المرجع، ص199-201.

الطبقي استخدم في مقابل النظام الأبوي، وعملية الإنتاج مقابل عملية الإنجاب، النضال ضد التفوق الذكوري مقابل النضال ضد الطبقة الرأسمالية، فالأسس النظرية لهذه الحركة تنطوي على تدعيم النظام الرأسمالي وبالتالي فهي حركة ليبرالية تمثل نساء الطبقة البرجوازية، التي تطابق بالمساواة والحرية[1].

V- عوامل خروج المرأة إلى العمل:

1- العوامل الاقتصادية:

فقد شهد العالم تغيرات اقتصادية هامة وكان من الضروري إسهام المرأة للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد وأحسن مثال على هذا هو ما قامت به الصين الشعبية التي انفردت بنظام اشتراكي يخرج النساء من بيوتهن للاشتراك في عملية ضخمة وهي إقامة اقتصاد قومي بين عشية وضحاها.

ومن بين الحوافز على خروجها للعمل تساوي أجورها مع الرجل وتوزيع معاشات ذات القيمة أثناء المرض[2].

كما أن البلدان المستعمرة وبعد الاستقلال أصبحت تقوم بإعادة بناء ما دمره الاستعمار كبناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة، وهذا يتطلب مشاركة اليد العاملة النسوية كما أن النمو الاقتصادي للبلاد نتج عنه توفر وظائف متعددة أثبتت المرأة فيها وجودها وخاصة في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية.

---

[1] عدلي علي أبو طاحون، نفس المرجع، ص201-203.

[2] حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص182.

2- العوامل الاجتماعية:

وتتضمن عدة عوامل، فالتغير الاجتماعي هو المؤثر الأساسي على ذهنية الأفراد فبعد مرحلة التصنيع وبعد الحربين ومع الخروج المستمر للنساء للعمل، تغيرت نظرة المجتمعات للعمل النسوي، فلم يعد ينظر له نظرة دونية كالسابق بل بدأ يتقبله كما أن التلاشي التدريجي للبنية العائلية التقليدية أدى إلى ضعف التضامن العائلي مما أجبر الكثير من النساء إلى الاعتماد على أنفسهن وذلك بالعمل، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية لبعض الأسر التي تدفع المرأة إلى الخروج للعمل كالطلاق، الترمل والأسر ذات المداخيل الضعيفة[1]، ولأسباب مختلفة كالميل الشخصي، الرغبة في تحقيق الذات والنزوع إلى الاستقلال المادي والحاجة إلى تحسين المداخيل العائلية وضرورة مساعدة الأسرة، بات النساء يدخلن بأعداد متزايدة إلى ميدان العمل المأجور.

3- العوامل السياسية:

تتمثل هذه العوامل في تلك التشريعات والقوانين التي أقرتها الدول من أجل حماية واحترام حقوق العاملة، ومراعاة طبيعتها ومكوناتها النفسية والجنسية وجعل دورها ضروريا في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية[2].

4- العوامل الذاتية:

تظهر لنا قيمة العمل ضرورية عندما يكون الفرد في حالة بطالة فهنا يحس الفرد بانهيار نفسي نتيجة التوقف عن العمل أو ندرته في حالة أزمة الشغل.

---

[1] محمد السويدي، محاضرات في الثقافة والمجتمع،دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص16.

[2] نور الدين تابليت، المرأة بين العمل والتنشئة الاجتماعية، حالة المرأة الجزائرية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004، ص128.

فالمرأة عند خروجها للعمل يسمح لها بالخروج بتأكيد الذات بالتقدير من طرف الآخرين فالعديد من الدراسات أظهرت أن خروج المرأة للعمل يساعدها على تحقيق ذاتها فيقول Fzweig أن المرأة تخرج للعمل لتحقيق ذاتها أكثر من الدافع الاقتصادي.

عندما تقوم المرأة بوظيفة وتتقاضى أجرا على ذلك يسمح لها بتحقيق التقدير الذاتي والتقدير الاجتماعي، كما يوفر للفرد الشعور بالإنجاز والإبداع وتحقيق الذات والشعور بالهوية[1].

5- التعليم والتكوين:

يعتبر التعليم من أهم العوامل التي دفعت المرأة إلى الخروج للعمل، ذلك لأنه واحد من أعمق الظواهر في تحرير المرأة وتشغيلها في مختلف الأعمال والوظائف وهو أيضا مسؤول عما صار يعرف بـ "الانقلاب النسوي" الذي امتاز به القرن العشرين خاصة مرحلة التعليم العالي للمرأة التي أوجدت لديها وعيا واضحا بذاتها ومكانتها ودورها في المجتمع عامة، وقد ترتب على تعليم المرأة تشغيلها في مختلف المهن المتخصصة "فالنساء الأكثر جاهزية للمساهمة في النشاط الاقتصادي هن النساء المتعلمات الراغبات في العمل"[2].

فعلاقة عمل المرأة بالتعليم نجدها علاقة ترابطية موجبة أي هناك علاقة قوية بين المتغيرين فالتحسين الكبير في المستوى التعليمي للمرأة الذي أنتجته سياسة مجانية التعليم كان له تأثير مباشر على خروج المرأة إلى سوق العمل، فحصول المرأة على تأهيل وتكوين سمح لها بالدخول في الحياة المهنية وتحقيق استقلاليتها وتحررها من قيود الثقافة التقليدية التي تحصر المرأة في الأعمال المنزلية[3].

6- المؤسسات الاجتماعية:

---

[1] برادعية خيرة، العمل المهني النسوي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، الجزائر، ص41.

[2] مريم سليم وآخرون، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص69.

[3] ناصرجابي ،مواطنة من دون استئذان، منشورات الشهب، الجزائر، 2006،ص43.

هي مؤسسات لها دور كبير في خروج المرأة للعمل خاصة المتزوجة التي تجد مكانا لرعاية أطفالها ونذكر من بينها على سبيل المثال (رياض الأطفال) وهي من أهم المؤسسات التي رفعت حمل الأطفال عن الأم وشجعتها على الخروج للعمل، فأصبحت المرأة تخرج للعمل تاركة أطفالها في رياض الأطفال ودور الحضانة وهي أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي يعرفها مراد زعيمي بـ "المؤسسات التربوية" التي تحمل أسماء مختلفة باختلاف نظام كل مؤسسة مثل حدائق الأطفال، أقسام الأطفال، مدارس الحضانة[1].

أما بالنسبة لدورها كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية، فيعرفها عبد الحميد عطية وحافظ بدوي: "الروضة مؤسسة اجتماعية لرعاية فئة من الأطفال المحرومين من رعاية أمهاتهم في فترة انشغالهن بالأعمال الخارجية وهذه الرعاية لبعض الوقت، خلال ساعات النهار ولمرحلة محدودة من العمر غالبا ما تكون من سن الثالثة إلى ست سنوات".

وتتقن هذه المؤسسات مناهج تربوية للأطفال وعدة نشاطات كالرسم، الموسيقى، الرياضة، الكتابة...الخ، كما تتوفر على وسائل الراحة والترفيه وقد لجأت بعض المؤسسات إلى توفير دور للحضانة داخل المؤسسة من أجل جذب اليد العاملة النسوية والمحافظة على العاملات في المؤسسة ذاتها.

بالإضافة إلى دور الحضانة نجد مؤسسات اجتماعية أخرى كالكشافة والنوادي الرياضية التي تعود بالفائدة على الأسرة من خلال المكتسبات التي تقدمها للأبناء كما تسمح للمرأة بممارسة عملها بأكثر راحة. فالكشافة هي مدرسة تعلم الاستقامة للشخصية والشعور بالمسؤولية والحس الاجتماعي والمدني وهي أيضا مدرسة للقادة في المجتمع الديمقراطي أما عن الرياضة فهي تساعد على القوة الفيزيقية والعقلية[2].

7- الحركات النسوية:

[1] مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، دون طبعة،منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، ص12.
[2] مراد زعيمي،مرجع السابق، ص182.

حيث أن المجتمع لا يحوي مؤسسات رعاية الأطفال فقط بل يشكل أيضا جمعيات تهتم بشؤون المرأة وحقوقها فهي "حركة اجتماعية تهدف إلى المساواة في المراكز بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق وخاصة من النواحي السياسية"[1]، وتعتبر هذه الحركات واحدة من أهم العوامل المساعدة لخروج المرأة إلى العمل بحيث أنها تدافع عن حقوق المرأة وتحاول التكفل ومعالجة عملية التغيير الاجتماعي التي تكون الفئات الأضعف أولى ضحاياه وتختلف هذه الجمعيات من حيث الممارسة الميدانية، فمنها من تهتم بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومنها من تهتم بالمساواة.

وقد بدأت الحركة النسوية في أوروبا ففي عام 1604 ارتفع صوت "ماري دوقورناي" في فرنسا تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء وبعد قرن ونصف جاء الفيلسوفان "هالباشوكوندورا" وطالبا بمنح المرأة حقوقا متنوعة وفي انجلترا تأثرت بآراء الفيلسوفان السيدة "ماري ولستون كرافت" وقد لاقت هناك الحركة النسائية تقدما حقيقيا حيث بدأت هناك الثورة الصناعية[2].

وقد لاقت هذه الحركات استحسانا لدى النساء ذلك للنجاح الذي حققته فقد أصبحت المرأة تشارك في النشاط السياسي، كالانتخاب، كما حظيت بإبرام اتفاقيات دولية تتحدد بالتمييز بين الرجل والمرأة.

VI - عمل المرأة في العالم:

1 - عمل المرأة في أوروبا:

بالنسبة للبلدان الأوروبية فإن مميزات العمل النسوي عموما متماثلة، فالنساء تمثل ثلث القوة النشطة، وهناك حدثان اجتماعيان هامان وبارزان، يمثلان القرن 19 وهما الفصل بين العمل المنتج والعمل المعاد إنتاجه،

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي، فرنسي، عربي، مكتبة لبنان، لبنان، 1993، ص332.
[2] نفس المرجع،ص 158

وانتقال العمل المنتج من المنزل إلى الورشة أو المصنع، كما أن التصنيع له أثر بالغ في اضمحلال العائلة كوحدة إنتاجية.

فمع ظهور المانيفاكتورة والتصنيع وجدت الحرفة التقليدية نفسها في أزمة بسبب المنافسة على المنتوج الذي يصنع في المصانع، فهو أقل تكلفة وأحسن إنتاجا، هذا ما جعل الكثير من النساء تتوقفن عن العمل بحثا عن العمل المأجور في المصانع، فتمركزن في الصناعة النسيجية حيث تملكن فيها الخبرة، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون لهن ظهور في الأعمال والصناعات الأخرى، ففي سنة 1839 اشتغلن في إنتاج الورق و15%في إنتاج السكر وفي تحضير الكبريت في المناجم[1].

إن تدفق النساء على سوق العمل، ترك فجوة في التعليم النسوي، وهي منعطفات ليست في تاريخ التعليم النسوي فقط، بل في تاريخ العلاقات بين النساء والرجال ويتعلق ذلك بالحرية والاستقلال الذاتي للمرأة.

في سنوات الستينات، في كل أوروبا تمثل النساء 30% من الفئة النشطة، هذا الرقم وصل إلى 42.5% حاليا، كما هناك بلدان محددة كان لديها أدنى نسبة للنشاط النسوي، لكن بنشاطات الإسراع استطاعت تدارك الاتجاه، ويتعلق الأمر ببلجيكا، ارلندا، إيطاليا، إسبانيا، فضلا عن ذلك فإن البلدان التي كانت تحظى نسبة نشاط نسوي عالية، ظلت نسبة النمو بها مهمة: فرنسا، البرتغال.

تعد المهن الصحية والتعليم من القطاعات ذات المستوى العالي والأكثر تأنيثا في بداية القرن العشرين، حيث نجد 4 نساء من بين 5 تعملن في قطاع الخدمات، في سنة 1995 أكثر من نصف نساء الاتحاد الأوروبي كانت تعمل في 5 خمسة قطاعات نشاط كبيرة وأكثر تأنيثا ويتعلق الأمر بقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية، قطاع تجارة القطعة 13%، قطاع التعليم 10.5%الإدارة العامة 7.5%.

[1]فيروز لزغد، التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة،رسالة ماجستير،قسم علم الإجتماع تنظيم و عمل،جامعة الجزائر،الجزائر، 2011-2012،ص41

ويبقى مشكل اللامساواة والتمييز قائما، فمهما كان تكوينهن، تبقى نسبة البطالة لديهن أعلى من البطالة لدى الرجال (13.6% مقابل 10.2%)، كما أن الفرق في الأجور المسجلة هو من 6 إلى 13 لمصلحة الرجال[1]، أما فيما يخص العمل الليلي للنساء فقد تم منعه في المصانع وفقا لقانون 9 ماي 2001 المتعلق بالمساواة المهنية بين الرجال والنساء، وتبقى السويد من أفضل الدول الأوروبية من حيث المساواة بين الرجال والنساء في الأجور، فقد أسست الحكومة السويدية موجة من الإصلاحات التي طمحت إلى تحقيق مساواة حقيقية في الفرص في سوق العمل، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجات الجنسية (النوعية) لربات البيوت البرامج الدراسية، السياسات الضريبية، نظام حراسة الأطفال، قوانين الزواج، والطلاق...الخ[1]

من جهة أعدت برامج نصح ودعم للنساء اللاتي استأنفن عملا مصرحا به، وقد اعتمدت فرنسا هذه التشريعية مؤخرا في أفريل 2001، ولنا أن نذكر أن أول معركة كبرى للنساء كانت من أجل التعليم.

ففي فرنسا أول من تحصلت على شهادة الباكالوريا، تخرجت من الثانوية سنة 1861، أما ثاني أكبر معركة كانت من أجل تحسين ظروف الأجور والظروف الاجتماعية للعمل، وثالث أكبر معركة حصلت من أجل الحقوق في الانتخابات، فقد حصلت النساء في أوروبا على الحق في الانتخاب بعد الحرب العالمية الأولى، إلا في حالة فنلندا 1906، والترويج 1912، أما رابع أكبر معركة كانت في سنوات 1970 من أجل التحكم في الجسم والحقوق في الإجهاض، والتخطيط العائلي، الاستقلال الذاتي للزوجين[2].

[1] نفس المرجع،ص41

[1] فيروز لزغد، التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة،مرجع سابق،ص42

2- عمل المرأة في الدول العربية:

تمثل النساء نصف سكان الوطن العربي، فإذا كان العدد الإجمالي للسكان يتراوح بين 160 و180 مليون نسمة في الوطن العربي، فإن نسبة النساء فيه تمثل 50% من المجموع الكلي للسكان وتبلغ نسبة النساء اللواتي هن في سن العمل، 40% من مجموع النساء، ويرتبط موضوع تشغيل المرأة ارتباطا وثيقا بمسألة تحررها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي، فالمرأة في العديد من البلدان العربية محرومة من حقوقها، لهذا فإن تشغيل المرأة يعني تحرك نصف المجتمع، وجعل المرأة منتجة تفرض وجودها الاقتصادي، ورفع مستواها الثقافي وهذا ما يجعلها تطالب بحقوقها.

وتعتبر مصر أول دولة جعلت من مسألة المرأة قضية تدافع عنها فبرز عنها عدة كتاب مثل إمام الأزهر، والكاتب قاسم أمين، وهدى الشعراوي، التي تعتبر أول من أسس للحركة النسوية العربية سنة 1923 وهو الاتحاد النسائي المصري لقضية المرأة، وقد اشتغلت المرأة المصرية منذ القديم في أكثر من 25 مهنة من بينها رئيسة المخازن، ومفتشة غرف الطعام، أمينة الخزانة محملة أملاك الحاكم، ولم يقتصر على هذا فحسب، بل كانت المرضعات، والدادات والدايات...الخ.

وبعد مجيء الحاكم الحذيوي (1863-1879) وبمساعدة من زوجته فتحت المدرسة السيوفية، ثم في سنة 1925 فتحت الجامعة المصرية وتخرجت أول دفعة منها سنة 1933، وقد ظل عمل المرأة خارج المنزل قاصرا لفترة طويلة على المجال الطبي والتدريس[1].

أما عن الأردن فتؤكد النتائج التفصيلية لمسح العمالة الأردنية سنة 1992 أن المرأة الأردنية العاملة تمثل نسبة مقدارها 13.3%من إجمالي العاملين في قطاع الإدارة العامة و53.3%في قطاع التعليم و36.6%في

[1] سامية محمد فهمي، مشاركة المرأة في تنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، 2001،الاسكندرية، ص13-56.

قطاع الصحة والعمل الاجتماعي و23% في أنشطة المجتمع و57% في الزراعة و9.3% في الصناعة التحويلية، كما أدت الدراسات أن 90.7% يعملن بأجر و5.3 يعملن كصاحبات عمل[1].

أما في تونس فقد كان قانون العمل التونسي ينبذ التفرقة الجنسية وقد نتج عن ذلك زيادة في عدد النساء النشيطات اقتصاديا خلال الفترة (1975-1989) حيث ارتفعت من 18.7% إلى 20.9%كما أن 76.3% تنشطن بقطاع الصناعة والخدمات و2.25% بقطاع الزراعة والفئة العمرية الأكثر نشاط عند التونسيات هي فئة 17-19 سنة والتي تمثل 29.34% من بين كل العاملات وهذا يعني أن النساء في تونس تباشرن العمل في سن مبكرة، وذلك بتكوين بسيط، تتمركز اليد العاملة النسوية في القطاع الصناعي حيث قدرت نسبة العاملات فيه من مجموع العاملات 49.25% ثم قطاع الخدمات بنسبة 23.36% سنة 1975[2].

في المغرب، واعتمادا على إحصائيات 1971 بلغت نسبة العاملات في المغرب 8% من المجموع الكلي للعمال، أما نسبتهن من بين المجموع الكلي للنساء، فلم يتجاوز 15.2%وهذا يعني أن المرأة المغربية لم تندمج أكثر في الحياة الاقتصادية، كما تمثل المرأة العاملة حوالي 20.36% من إجمالي موظفي الدولة، وأنهن يتواجدن في أسفل السلم الإداري، ولعل أعلى منصب عينت فيه امرأة هي مندوبة سامية للمعاقين الذي أسند خلال عام 1994، وهي بمثابة منصب كاتب دولة، كما أنهن مقصيات كلية من الجهاز الحكومي وخصوصا في مراكز القرار، ونسبتهن في منصب مدير في المصلحة المركزية لا تتجاوز 4% ورئيس قسم 2.2%، أما بالنسبة للمهن المفضلة لدى المغربيات، تعد مهنة التعليم من أكثر المجالات الاجتماعية استقطابا للمهن[3].

---

[1] محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص145-146.

[2] علي شلق وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص324-327.

[3] محمد سيد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص259-261.

كما أن بعض المغربيات يفضلن الهجرة إلى الخارج، بحيث وصل عددهن سنة 1975 حوالي 9575 وهذا في فرنسا خاصة.

في البحرين، لم يكن لدى معهد التدريس المهن أية طالبات من الإناث عام 1976 وفي عام 1978 وصلت نسبة النساء في المعهد إلى حوالي 60% والأغلبية كانت ملتحقة في دورات تدريبية للتعليم والتمريض، ويعد قطاع الخدمات هو المفضل لدى النساء، وتبلغ نسبة العاملات فيه 75%.

أما القطاع المفضل للنساء العراقيات هو قطاع الزراعة حيث تبلغ نسبة العاملات به 66% من مجموع النساء العاملات[1].

3- المرأة والعمل في الجزائر:

1. المرأة والعمل في الفترة الاستعمارية:

في الفترة الاستعمارية عمد الاستعمار على تجهيل الشعب الجزائري ففي مقولته العدو المتعلم المثقف أخطر من العدو الجاهل والفلاح الأمي الذي ينحني أمام قبعة ضابط فرنسي[2]، فالمستعمر كان واعيا بالنتائج السلبية التي تعود عليه إذا ما تعلم المجتمع الجزائري وتثقف، على غرار المرأة التي كانت تتخبط في الجهل و الأمية،إلى أن جاء مفكرون و كتاب يشجعون تعلم المرأة لما يعود بالفائدة على أفراد الشعب والمجتمع أمثال محمد العيد آل خليفة ومحمد خباش ورمضان محمود، إضافة للحركات الإصلاحية مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت ترى أن تعلم المرأة مهم حيث ينظرون لإيجابيات تعلم المرأة من زاويتين:

[1] اليونسكو، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص119.
[2] الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص20.

- **الزاوية الأولى:**

باعتبارها زوجة وقرينة للشاب المثقف حتى لا تأخذه منها المرأة الأجنبية كما حدث ويحدث لكثير من شباننا المتعلم في أوروبا، فجمعية العلماء المسلمين تحاول أن يكون التماسك بين أبناء الشعب في المجتمع والاستقرار الأسري من خلال التفاعل المستقر بين الزوجين، لتناسب المستوى التعليمي بينهما[1].

- **الزاوية الثانية:**

ففي اعتبارها مربية الأطفال وحاضنتهم والقيمة على القيم الدينية والخلقية والقومية للشعب الجزائري، فالمرأة المتعلمة ترسخ القيم في أذهان الأبناء باستعمالها طرق ومناهج أكثر اقناعا وسهولة.[2]

"كما يوجد حركات أخرى لها مواقف من وضعية المرأة مثل الإصلاح التي كانت تدافع عن المرأة، هذه الحركة السياسية والاجتماعية الخاصة بوضع المرأة زعزعت الساحة السياسية في الجزائر ففي سنة 1947 نالت حقها في التعلم والثقافة ونالت أيضا حقها في الانتخاب"[3].

فالمرأة الجزائرية في الفترة الاستعمارية كانت تعيش ظروفا خاصة، فبخروج الرجال للقيام بالواجب الوطني اضطرت لتحمل أعباء المنزل ورعاية أبنائها والعمل في الوظائف الدنيا ،نظرا لعدم امتلاكها لشهادات وتأهيل بسبب الأمية وضعف مستواها التعليمي فانشغلت كمنظمة في البيوت وقامت بممارسة الحرف التقليدية والزراعية لإعالتها لأبنائها وفي هذه الفترة أيضا عرفت الجزائر مشاركة المرأة في الثورة الجزائرية من جهتين:

---

[1] رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد ابن باديس: باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2003، ص180.

[2] المرجع نفسه، ص181.

[3] أنيسة بركان درار، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص20.

1- نضال مباشر يتجلى فيما قامت به المرأة من مساهمة في الحركات الإصلاحية والوطنية والمنظمات الاجتماعية، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على وعيها إذ لم تكن تعيش على هامش الأحداث التاريخية.

2- نضال غير مباشر يتميز في موقفها الإيجابي الذي اتخذته ضد المستعمر في الدفاع عن شخصيتها الإسلامية ومقوماتها[1].

والمرأة الجزائرية لم تقف عند رعاية الأولاد فحسب، فبعد خروج الرجال للجهاد انخرطت في جمعيات وحركات تدافع عن الاستقلال وشاركت في الثورة من خلال الكفاح المسلح بالانضمام في صفوف جيش التحرير.

2. المرأة الجزائرية والشغل بعد الاستقلال:

2.1. السياسة العامة وأثرها لدخول المرأة ميدان العمل:

بعد الاستقلال توجب على القادة الجزائريين رفع التحدي والبدء في تشييد جزائر جديدة متخلصين من شوائب الاستعمار، فسياسة الدولة وعملية البناء والتشييد يجب أن تكون حسب الوضعية الجديدة التي يعيشها الجزائريون.

ترك المستعمر الجزائر بعد خروجه تتخبط في الفقر والأمية وممارسة الوظائف الدنيا، فعمدت الدولة للاهتمام بالتعليم كأساس لبناء جزائر الغد، فكان لقانون إجبارية التعليم لكلا الجنسين الدور في التغيرات الحاصلة اليوم على مستوى العمل، ففي 1965-1966 وصل عدد التلاميذ المتمدرسين إلى 1370357 منهم

[1] المرجع نفسه، ص23.

513115 إناث و857242 ذكور[1]، فالأعداد المتزايدة للتلاميذ جعلت الدول تشيد مدارس وجامعات ومراكز التكوين المهني مشجعة بذلك كل شرائح المجتمع بالدخول للتمدرس، من أجل التأهيل للحياة العملية مؤمنة بأن الجزائر تبني بأبنائها وبناتها على حد سواء.

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي، فجعلت البنية الاقتصادية للبلاد مبنية على أساس المؤسسات العمومية فعملت على فتح أبواب مؤسسات لجميع أفراد المجتمع بتأهيل أو بدون تأهيل، وكان لدخل فرد واحد من العائلة يكفي لإعالة كل الأسرة مما لا يضطر المرأة للخروج للعمل، من بين العوامل التي جعلت المرأة الجزائرية لا تفكر في الخروج للعمل، قلة المرافق التي تعني بالأطفال، فحب في المساواة والعدالة الاجتماعية قررت الجزائر المستقلة إلغاءها بموجب قرار وزاري مؤرخ في 1995/09/23 لأنها كانت غير كافية لاستقبال العديد من الأطفال الجزائريين الراغبين فيها واستعملت مجالاتها لاستيعاب من هم في سن الإلزام والحتمية داخل المدرسة الابتدائية[2].

ولكن مع تغير الأوضاع الاقتصادية في سنوات السبعينات والتي نتج عنها التسرع المكثف للعمال، أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه ضغوطا اقتصادية، اضطر بسببها مسؤول العائلة القبول بخروج زوجته أو أخته أو ابنته للعمل من أجل مساعدته في مصروف المنزل، خاصة أنها قطعت شوطا من التعليم يؤهلها للبحث عن العمل والخوض فيه، وقد ساهمت الدولة بشكل كبير في توعية وتوجيه الفكر الشعبي لتقبل الأفراد عمل المرأة لما يذر من فائدة للأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني، ومع هذا التغير الحاصل في نوع اليد العاملة ونظرا للدخول المكثف للمرأة في مجال العمل عملت الدولة على إيجاد حلول لرعاية الأطفال فأنشأت مؤسسات تقوم برعايتهم واستيعابهم محاولة حل مشكل كبير للمرأة.

---

[1] الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص44.

في هذه الحقبة من الزمن تمركزت النساء عند دخولهن لسوق العمل في قطاع التعليم والصحة، وإن وجدت في المصانع فهي متواجدة في الوحدات الإنتاجية، فهي عملية لإعادة إنتاج دور المرأة التقليدي، وهو التعليم والتربية أين كان تمركزها يبرز فيه[1].

2.2. البنية التطورية للعمل النسوي في الجزائر:

إن العمل النسوي في الجزائر يرتبط تطوره بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عامة "فيمكن ملاحظتها من خلال قيمة العمل للمجتمع في عمومه... هذه القيمة موجودة في البناء القانوني والسياسي للمعرفة الاجتماعية"، فبالرغم من الضغوطات السياسية والاقتصادية لمشاركة هذه الأخيرة في قوة العمل، إلا أنها بقيت ضئيلة مقارنة بالمشاركة الرجالية فاليد العاملة النسوية ضعيفة، علما أنها سجلت تحسنا هاما نسبيا في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2000 وقد ارتفعت هذه النسبة من 9.3% سنة 1987 إلى 10.45 سنة 1998 لتبلغ 14.2 سنة 2003، كما انتقلت من 166000 سنة 2004 إلى 2275000 سنة 2013[2].

فالجزائر تعتبر من بين الدول القليلة عالميا التي تتميز بمشاركة نسوية ضعيفة في سوق العمل، فبالرغم من أن بعض الدول تشترك معها في الثقافة والدين والتقاليد إلا أنها لم تصل لنسبتهم وهذا راجع لعوامل مختلفة كالثقافة والتقاليد... المسيطرة على المجتمع، ولا تعتبر المرأة العاملة بنية متجانسة حيث تحكمها متغيرات مختلفة كالجنس في اختيار نوع النشاط والمستوى التعليمي.

---

[1] الطاهر زرهوني،مرجع سابق،ص42

[2] المرأة المقاولة و تحديات النسق الاجتماعي، (27-03-2015) ،ص54
Biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/8779/...../Admane_rekia.pdf

خاتمة الفصل:

إن المظاهر السلبية التي تواجهها المرأة في حياتها بالأمس واليوم والتي بدأت منذ عصر ما قبل التاريخ مرورا بالعصر العبودي وعملها في قصور الأسياد إلى المجتمع الإقطاعي واستنكاره لعمل المرأة ووصولا إلى المجتمع الرأسمالي واشتغالها بالصناعة كلها سيرورة تاريخية لعمل المرأة وتطوره، الذي يعبر عن قدرة المرأة وكفاءتها، ولعل خير ما تختم به الفصل هو الاقتراح المقدم من طرف "كلارازاكن" في مؤتمر كوبنهاجن عام 1910 وذلك باعتباره 8 مارس من كل عام يوما عالميا للمرأة، تخليدا لذكرى انتفاضة عاملات النسيج في أمريكا في 8 مارس 1957 حيث نزلت عاملات النسيج والحياكة إلى شوارع مدينة نيويورك احتجاجا على تدني أجورهن وطول ساعات العمل، ومنذ 8 مارس 1908 واصلت النساء التظاهر وأصحبت تحتفل في جميع أنحاء العالم بهذا اليوم من كل عام باعتباره اليوم العالمي للمرأة، يرمز إلى نضال المرأة من أجل وضع حد للانتهاكات المستمرة لحقوقها.

وبالتالي فإن وصول المرأة إلى هذا الحد والتشريعات التي وضعت من أجل حمايتها في العمل، كلها انجازات قامت بها الدولة، فقد حسنت مكانة المرأة من الأمس إلى اليوم ولا تزال المرأة تناضل من أجل النهوض بمركزها.

الفصل الثالث

الصحافة المكتوبة

الفصل الثالث

الصحافة المكتوبة

تمهيد.

3-1 لمحة عن نشأة الصحافة وتطورها.

أ- لمحة عن نشأة الصحافة في العالم الغربي.

ب- لمحة عن نشأة الصحافة في العالم العربي.

3-2 أهمية الصحافة المكتوبة.

3-3 سمات الصحافة المكتوبة وخصائصها.

3-4 أنواع الصحافة المكتوبة.

3-5 مضامين الصحافة المكتوبة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تتعدد وسائل الاتصال والإعلام تعددا كبيرا، وتختلف حول الهدف الذي تسعى كل وسيلة لتحقيقه، فضلا عن أن لكل منها إمكانيات خاصة تتفاوت درجاتها من وسيلة لأخرى، بما يحقق التأثير المطلوب والاستجابة المرجوة، ويرتبط تنوع هذه الوسائل بتطور تكنولوجيا الاتصال (في إطار تطور المجتمع تكنولوجيا، ثقافيا وحضاريا)، ومع التطورات الراهنة في مجال تكنولوجيا الاتصال اتصلت المناطق الحضرية بالريفية، واقترب العالم من بعضه أكثر وأكثر ولم يعد مجرد قرية صغيرة، وإنما أصبحنا نعيش ما يشبه أسرة، ولعل أقدم الوسائل الاتصالية الإعلامية هي الصحيفة أو الجريدة، والتي تقوم على التوزيع الجماهيري، وتحتاج إلى مستوى تعليمي معين، وتعتبر أقل تعقيدا من الراديو من الناحية التكنولوجية، وعليه فهي أقل تعقيدا من باقي وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية.

من هذه المنطلقات جاءت أهمية التطرق إلى لمحة وجيزة عن نشأة الصحافة وتطورها، والوقوف عند أهم المحطات التاريخية التي شهدت نشأة وتطور الصحافة الجزائرية، كما نتناول بالطرح الأدوار والوظائف التي تؤديها وسائل الإعلام المكتوبة (الصحف، المجلات...الخ).

3-1 لمحة تاريخية عن نشأة الصحافة وتطورها:

يعتبر الإعلام ميزة أساسية وحاجة ضرورية لأي شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، والحياة في المجتمع معناها الاتصال، فبإمكان أية مجموعة أن تستغني في حدود معينة عن تبادل الأشياء والحاجات المادية مع مجموعة مماثلة لها، لكنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تستغني عن تبادل المعلومات والأفكار، لأن في ذلك قضاء على الروابط والعلاقات الاجتماعية، وكل مظاهر التعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع، فتبادل المعلومات عنصر أساسي في حياة أي مجتمع من المجتمعات، فهو الذي يقرر وجوده وحياته ونشاطه.

ولقد ارتبط الإعلام بحياة الإنسان منذ عابر العصور، وبإمكاننا أن نجد تاريخ التطور الإنساني العديد من مظاهر النشاط الإعلامي، إذ استعملت النار في بادئ الأمر للإعلام عن حركة الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر، ثم استخدام المنادي في مراحل لاحقة، وكلما تطورت الحياة الإنسانية وتشبعت أنشطة الإنسان فيها، كلما ابتكر هذا الأخير وسائل جديدة لتلبية حاجته للمعلومات ،فالحاجة الإعلامية مائلة في جميع مراحل التطور الإنساني، وفي جميع الحضارات الإنسانية المتعاقبة، فمنذ العصور الوسطى، وفي جميع الحضارات السابقة لعصر الطباعة عمدت المجتمعات إلى خلق شبكات لجمع المعلومات وتوزيعها، مستخدمة في ذلك عدة وسائل لتبليغ هذه المعلومات وتقديمها للجمهور[1]، وفي جميع الأطوار التي مرت بها البشرية كان الإعلام يواجه تحديات جديدة، وفي الوقت الذي تتغير وتتضاعف أشكال إنتاجه وتوزيعه فإن المجتمعات البشرية تتساءل عن تأثيرها به عن سلطته وعن أخطاره، ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو التعرف على التسلسل التاريخي لتطور الإعلام عبر مختلف المراحل والأحقاب الزمنية التي مر بها البشر، ويرى بعض المؤرخين في مجال الإعلام أن

[1] محمد شطاح، دور وسائل الإعلام في التنمية في العالم الثالث، رسالة ماجستير ، شعبة الإعلام والاتصال، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1989، ص14.

نشأة الإعلام في تعريفه العام كانت في القرن السابع عشر، بميلاد الصحف الأولى مثل تلك الصحف التي أصدرت سنة 1631، وكانت تحتوي عدة صفحات توزع بانتظام[1].

في حين يرجع مؤرخون آخرون ظهور النماذج الأولى من الإعلام بشكل عام والإعلام المكتوب بشكل خاص إلى روما، وكانت هذه النماذج تسمى بالأكتابيبليكاوالاكتاديرناPublica et Acta Durna.

انتشرت هذه النماذج في العديد من بلدان أوروبا في تلك الفترة، حيث ظهر في ألمانيا نموذج أوراق تتناول أخبار الأسواق التجارية والمصارف، ثم تطورت هذه الأوراق إلى نماذج جديدة تمثلت في أوراق المناسبات والبط[2]Les Occasionnelles et Les Canard، وتتناول الأخبار والأنباء العامة والكوارث كما ظهرت الصحف التي عرفت باسم Libelles، وهي دفاتر تتناول موضوعات دينية وسياسية متنوعة...، وقد كان لاكتشاف الطباعة وتطور وسائل النقل والمواصلات دفعا جديدا لظهور الصحافة المكتوبة بنماذجها الحديثة، حيث ظهرت الصحف الدورية لتتحول فيما بعد إلى صحف أسبوعية ابتداء من القرن السابع عشر للميلاد... وكان إلى جانب ظهور الطباعة وتطور وسائل النقل عوامل أخرى ساعدت على تطور وسائل الإعلام، وانتشارها، ويمكن أن نورد منها: النهضة الأوروبية، الاكتشافات الجغرافية، تطور الخدمة البنكية والمصرفية والتجارية بين أوروبا والخارج...الخ.[2]

فمنذ بداية الصحافة المطبوعة وحتى الآن فإن الإعلام يعتبر مؤسسة في حد ذاته مؤسسة في مفهومها العام القانوني والمجتمعي، إن الإعلام كمؤسسة اجتماعية يظهر دائما كعامل للقوات التي تحتاج إلى تغيير المجتمع، وتعتبر المؤسسات الإعلامية في نفس الوقت المكان الملائم للتعرف بكل سهولة عن المجتمع في

---

[1] فتيحة أوهايبية،"الصحافة المكتوبة في الجزائر"،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية،جامعة باجي مختار ،العدد 14،عنابة،الجزائر،2014،ص248

[2] محمد شطاح، دور وسائل الإعلام في التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص14.

تغيراته وإعادة إنتاجه في نشاطه وتنظيمه، في منتصف القرن السابع عشر كانت هناك مراسلات خطية منظمة في ألمانيا وايطاليا قرنين قبل اكتشاف المطبعة، واعتبرت مدينة البندقية الملتقى التجاري للمطبوعات والتي كانت تحمل اسم "أفيسيAvissi.

في القرن السابع عشر ظهر أب الصحافة La Gazette، ويعتبر مؤسس الكزيتة بعد قرنين، لأنه كان يطبع المنشورات ويوزعها كذلك بانتظام وبعده "غوتنبرغ"، إذ تحصل على رخصة من ملك فرنسا في أكتوبر بمساعدة "ريشوليو" على طبع وتوزيع وبيع الصحافة، وكل المحاضرات والملتقيات وأسعار البضائع، وهي رخصة خاصة به وحده[1].

أما في القرن الثامن عشر سمي الصحفيون بالمخبرين، وكان دورهم ينحصر في اقتناء الأخبار بكل الوسائل، ويقال عنهم بأنهم أولئك الذين يحسنون السماع لما يجري وراء الأبواب، ويعتبر ما وقع بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر من أحداث مختلفة اقترنت بها الصحافة والطبع، هو ميلاد مجلات علمية وأسبوعيات سياسية وثقافية في بريطانيا وفي القارة الأوروبية، وقد وجد المثقفون من خلالها مجالا للتعبير عن أراءهم ومعتقداتهم، وكانت بداية ما يسمى بالصحافة الأدبية، ولكن الإعلام بالمفهوم العلمي موجودا قبل القرن التاسع عشر، ومن الضروري أن تتعرض وسائل الإعلام لمثل هذه التطورات خصوصا في ظل مختلف التغيرات والتحولات التي شهدها المجتمع[2]، ورغم هذا التطور إلا أن الوسائل الإعلامية السابقة لازالت تفرض وجودها، وتحافظ على مكانتها أمام التطورات الحديثة ونذكر الصحافة كأهم وسيلة اتصال جماهيري، وأهم جهاز إعلامي استطاع أن يفرض نفسه، لأنه تمكن وعبر مختلف المراحل من تكليف شكله ومضمونه مع إمكانية القارئ، قدراته الفكرية والثقافية، ومختلف متطلباته الإعلامية وهذا ما نتناوله في الورقة التالية.

---

[1] نفس المرجع ، ص197.

[2] محمد شطاح، دور وسائل الإعلام في التنمية في العالم الثالث، ص16.

أ-لمحة عن نشأة الصحافة في العالم:

يرجع المؤرخون تاريخ صدور الصحف إلى عصور قديمة جدا لكنهم يختلفون فيما يخص أول ظهور للصحافة في العالم، اختلافهم هذا يقودنا إلى استنتاج ثلاث تيارات رئيسية، كل تيار له مرجعيته الخاصة، وحججه المبررة للتاريخ المتفق عليه، ويرى أصحاب التيار الأول من مؤرخين، باحثين ودارسين في مجال الإعلام أن الصحف ظهرت أول مرة في مصر، في شكل نقش الحجر، بينما يرجع الباحثون الذين يصنفون التيار الثاني أول قدماء الجريدة إلى الصين، وهو المكان الذي عرف فيه لأول مرة الورق في عصر المسيحية، في حين ينسب أصحاب التيار الثالث إلى العرب ظهور أول الصحف في العالم حيث يعتبرون بأن المعلقات التي كانت تعلق في الجاهلية على ستائر الكعبة هي الأم الحقيقية للصحف المنشورة.

يرى التيار الأول أن المصريين القدماء هم أول من عرف الصحافة وأصدر الصحف، حيث أن أقدم صحيفة عسكرية نقشت على الحجر من وجهين وأشرف على تحريرها بحذق ومهارة شخص كان يدعى "بتاح"، وجرى توزيعها شهريا على قناة الجيش، وطليعة الحكام وبلغ مجموع نسخها حوالي المائة، وحليت هاماتها بصورة الفرعون الأكبر "مينا" ومن حوله لفيف من الأسرى قطعت رؤوسهم ووضعت بين أقدامهم، واشتملت مواردها على أنباء المعارك والقادة وأعمال الجنود، ولم ينسوا أن يبرزوا فيها لونا من ألوان التعبير الرمزي الذي تنتهجه اليوم صحافة القرن العشرين بأن رسموا ثورا ينطح قلعة تعبيرا عن انتصار الملك على أعدائه[1]، ويؤكد المختصون في الإعلام بأن أول قدماء للجريدة هم من دون شك ولدوا في الصين، وهو المكان الذي عرف فيه لأول مرة الورق في عصر المسيحية، وهو أيضا موطن أول إيداع مطبعي (وهنا إشارة إلى فكرة تابلير)، حيث

[1] فتيحة أوهايبية،"الصحافة المكتوبة في الجزائر"، مرجع سابق،ص249

كانت النصوص تنشر على الخشب، إضافة إلى أولى الدوريات الرسمية للجهاز الملكي التي تطورت في عهد طائق [1].

بينما يرى أصحاب التيار الثالث أن ظهور الصحف لأول مرة كان بعالمنا العربي، فقد كانت هناك المعلقات التي كانت تعلق على أستار الكعبة في الجاهلية وتعرف بالمعلقات السبع، وهي لسبعة من شعراء الجاهلية وأعظمهم أمراء، ويمكن اعتبار المعلقات من أقدم صور الصحيفة في العالم العربي زمن الجاهلية، وهي صحائف معلقة تنقل فكرة من شاعر من قبيلة معينة سائرا لقبائل ،فالمعلقات تمثل أنضج صور الشعر الجاهلي شكلا ومضمونا،و إنها تحمل طبيعة نقل الأفكار كأوضح ما تكون، ولقد عرفت المعلقات في أنحاء عديدة من العالم لكنها لم تكن قصائد شعر، بل كانت عبارة عن نشرات تحمل أخبارا مثل معلقات يوليوس قيصر، فقد كان يصدر نشرة يومية ويعلقها في الأماكن العامة ليعلم الناس أخبار الدولة، وكانت هناك العديد من صور المعلقات في عصرنا الحاضر، وهي نفس إعلانات الصحف التي يطلب فيها القبض على مذنب هرب من العدالة، عن طفل مفقود، عن شخص متوفي، أو بيع بالمزاد العلني، بل نحن نرى ذلك في المدارس والمعاهد أو الجامعات ودور الحكومة والأندية الرياضية والاجتماعية، ويدخل في ذلك ما يصدره المعارضون والثوار من منشورات تحريضية تضم أخبارا وتدعو إلى فعل، بل صحف الحائط أيضا التي من أشهرها اليوم صحف الحائط في بكين العاصمة الصينية، إذ كان ذلك يتخذ شكل ورقة، وهو الاسم الإنجليزي[2]News للصحيفة، أما اسمها وهي تحمل الأخبار فهو News Paper.

علما أن المعلقات تحولت فيما بعد إلى صحف متداولة، حيث وجدت الأوراق الخبرية المنسوخة في إنجلترا في القرن الثالث عشر، وكذا في كل من ألمانيا وإيطاليا وهولندا، هكذا كان المناخ الجديد الذي ساد غرب

---

[1] عبد المجيد شكري، الاتصال الجماهيري –الواقع... المستقبل-،دون طبعة ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،1996 ،ص97.

[2] رولان كايلور، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية،تر مرشلي محمد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر، 1984، ص29.

أوروبا وشمالها عندما أصاب المدن والموانئ بها الكثير من الرخاء، نتيجة الاستكشافات الجغرافية وعبور الأطلنطي إلى الأمريكيتين، وظهور الطبقة البرجوازية، وهم سكان المدن أو الطبقة الوسطى من أصحاب المصالح التجارية والصناعية، وتبع ذلك حدوث الانشقاق البروتستانتي والإصلاح الديني وفي ظل هذه البيئة الجديدة كان لابد أن تظهر المطبعة مثل ما ظهرت الأوراق الخبرية ثم الصحف، وقد أتاحت المطبعة طباعة الإنجيل حيث كان أول ما طبع غوتنبرغ مخترع المطبعة وبذلك بدأ يشيع الكتاب المقدس بين الناس في أوروبا بعد أن كان وقفا على الخاصة والكهنة، ثم انتشار الأوراق الخبرية بمعنى ورقة خبرية، وقد أخذت الصحف تتكاثر لتغطي حاجة المجتمعات الحديثة حتى وصل عددها في نهاية القرن السابع عشر ميلادي إلى 140 صحيفة ثم تضاعف العدد بعد ذلك مرات ومرات، ثم ظهرت الصحف الحديثة التي حمل بعضها اسم ورقة وبعضها الآخر اسم الأخبار مع الحرص في الكثير منها على أن يكون الاسم معبرا عن الخبر والآنية:

News of the world-news week-daily news-the time-the morning journal-the morning helard-the morning post-the daily news-daily-mirror mail chronical[1].

هذه التحولات صبغت المجتمعات الحديثة في أوروبا الغربية وأمريكا، إذ أن تطور الصحافة وتسييسها أدى إلى ميلاد رأي عام حقيق وتأسيس الدولة الشمالية، علما أن ثورات القرن الثامن عشر ساهمت في تطوير الإعلام، ولقد غير عصر الأنوار رأي المواطن في الإعلام، وكذلك اهتمامه بالمشاكل العمومية، حيث يرتبط ميلاد الصحف العملاقة الذي تطلب حقبة قصيرة لهذا التطور الهائل –منذ ذلك التاريخ بالصناعة، وأصبحت القوانين الاقتصادية تتحكم فيها، كما تقلبت الصحافة العقيدة الليبيرالية كمبدأ المنافسة، وأصبح الإعلام يمثل سوقا والمنافسة شغلها الشاغل الدائم لكسب أكبر عدد من القراء في مختلف الطبقات، وكذا لتوسيع شبكة المصادر.

[1] عبد المجيد شكري، الاتصال الجماهيري –الواقع...المستقبل-، مرجع سابق، ص98-99.

وفي منتصف العشرينات من القرن العشرين، وفي المجتمعات الأكثر تصنيعا، نشأت الإذاعة وفتحت بذلك مجالا جديدا لوسائل الإعلام سنة 1899 كان ماركوني أول من بدأ البث الهرتيزي بين ضفتي المانش، إن هذا الاكتشاف يضاهي اكتشاف الطباعة بالنسبة للصحافة المكتوبة، بدأن سنة 1919، وكان أصحابها فرنسيين، غير أن تطبيق هذه الفكرة تطلب حقبة من الزمن، وفي سنة 1936 اعتبر الاكتشاف إيداعا اجتماعيا وفي هذا التاريخ بثت الـ(ب.س) أول جريدة متلفزة في العالم، وكانت سنة 1941 هي بداية أجهزة التلفزيون بالولايات المتحدة الأمريكية أي خمس سنوات بعد البث الأول، غير أن بداية الحرب الكونية عرقلت هذا التطور للجريدة المصورة الذي انطلق بعد نهايتها مباشرة، أي سنة 1945 بمحطة BBC والعشرية التي جاءت بعدها –أي من 1955 إلى 1945- شهدت توسعا في بيع هذه الأجهزة[1].

ب-لمحة عن نشأة الصحافة في العالم العربي:

رغم اختلاف آراء المؤرخين حول تحديد البداية الإعلامية في العالم العربي، سواء من حيث التاريخ الزمني أو القطر العربي الذي شهد هذه البداية أو الائتمان السياسي للرواد الإعلاميين في العالم العربي، فإن هناك إجماعا من جانبهم على أن بداية تعرف العالم العربي على الصحافة كانت من خلال الحملة الفرنسية على مصر سنة 1789، حيث أصدرت في العالم نفسه صحيفة كورييه دي ليجيبت Courrier De L’égypte ولاديكااجيبسيانLadicaEgyptienne، وقد صدرتا باللغة الفرنسية ولم يقدر الصدور للصحيفة العربية التي أزمت الفرنسيون إنشاءها آنذاك.

أما بداية الصحافة العربية فهناك روايتان في هذا الصدد، ترى الرواية الأولى أن صحيفة جورنال الخديوي التي صدرت في عام 1872 في مصر تمثل بداية الصحافة الرسمية في العالم العربي، وتختلف الرواية الثانية

[1] المرجع نفسه، ص100.

في تحديد التاريخ والقطر العربي الذي شهد هذه البداية، ويتبنى هذه الرواية بعض المؤرخين العرب وعلى رأسهم رزوق عيسى رئيس تحرير مجلة المؤرخ العراقي إذ يرون أن البداية الفعلية للصحافة العربية كانت في العراق سنة 1816، بصدور صحيفة جورنال العراق التي أنشأها الوالي داود باشا آل كرجي، وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

وفي رواية أخرى فإن صحيفة (جورنال العراق) التي أنشأها الوالي داود كانت أسبق من غيرها حيث ظهرت عام 1816، وانطلاقا من هذه الفترة بدأت الصحافة العربية في الظهور في مختلف أقطار المنطقة العربية، ففي سنة 1847 ظهرت صحيفة (المبشر) في الجزائر، ثم (الأنباء) اللبنانية عام 1858، و(الرائد) في تونس عام 1860، وطرابلس (الغرب) عام 1864 بليبيا، و(سورية) عام 1865، و(الصنعاء) عام 1897، و(المغرب) عام 1899، و(الحجاز) عام 1908، ورغم الطابع الرسمي الذي صبغ النشأة الأولى للصحافة العربية، فإن هناك بعض الأقطار العربية كانت البداية الإعلامية فيها بداية موفقة، مثل لبنان حيث ظهرت فيها أقدم صحيفة أهلية هي (حديقة الأخبار) عام 1858 وفي مصر ظهرت صحيفة (وادي النيل) عام 1867 ثم صحيفة (الأهرام) عام 1876، وكذلك المغرب التي شهد صدور صحيفة (المغرب الأهلية) على يد بعض اللبنانيين عام 1889[1]، وللتفصيل أكثر في الموضوع، يمكن أن نقسم البداية الإعلامية في الوطن العربي إلى حقبتين زمنيتين، الأولى هي حقبة السيطرة الاستعمارية الأوروبية، والثانية هي حقبة الاستقلال.

1- الصحافة العربية أثناء السيطرة الاستعمارية الأوروبية:

اكتملت الحلقة الاستعمارية حول العالم العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وذلك بخضوعه لكل من النفوذ البريطاني والفرنسي، مع استمرار بقاء الاحتلال الإيطالي لليبيا والسيطرة على كل من مصر والسودان

[1] فتيحة أوهايبية،"الصحافة المكتوبة في الجزائر،مرجع سابق،ص252

واستقلال اليمن والدولة الهاشمية في شبه الجزيرة، ومنح الحركة الصهيونية حق إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ولقد تأثرت حركة إصدار الصحف ونوعية القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية المطروحة بأساليب الصراع بين القوى الوطنية العربية والسلطات الاستعمارية، وبالنمط الاستعماري السائد في كل منطقة من العالم العربي، وقد كان لهذه التغيرات آثارها المباشر على الخريطة الإعلامية في العالم العربي، فنلاحظ أن منطقة المغرب العربي (تونس، مغرب، الجزائر) قد أفرزت واقعا إعلاميا يمثل خلاصة الصراع السياسي والاجتماعي والديني بين الشعور العربية هناك، وبين الاستعمار الفرنسي الذي اتسمت أساليبه بالقهر الثقافي والتحدي الديني والقومي لمقومات الشخصية العربية في تلك الدولة...[1]، وكخلاصة للقول يمكن استعراض أبرز التي تميزت بها الصحافة العربية في مرحلتي الكفاح الغير مسلح والكفاح المسلح:

- كانت الصحافة العربية في مرحلة الكفاح السياسي صحافة حزبية في مجملها أو كانت تعبر عن الأحزاب الوطنية التي تولت قيادة حركة التحرر الوطني العربي في تلك المرحلة.
- كان يرأس هذه الصحف في الغالب سكرتيرية الأحزاب الوطنية أو بعض قيادتها البارزة، وكانت تعتمد على ميزانية ثابتة تخصصها قيادة كل حزب للنشاط الدعائي والإعلامي.

طرحت هذه الصحف شعار الاستقلال السياسي (في غالب الأحيان)، وانشغلت معظمها في الصراعات الحزبية، كجزء من اللعبة الليبرالية التي حرصت السلطات الاستعمارية على إلهامها بها لامتصاص طاقاتها في معارك جاذبية، وخصوصا في مصر والعراق ونادرا ما كانت تطرح صحف هذه القضايا ذات الطابع الاجتماعي

[1] المرجع نفسه، ص49.

أو الشعبي، إلا في الفترات التي تحتاج فيها إلى الجماهير لمساندتها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات...[1].

هذا عن الصحافة العربية إبان السيطرة الاستعمارية، وماذا عن الحقبة التي تلتها؟ أي كيف أصبحت الصحافة العربية بعد جلاء القوات الاستعمارية من أراضيها، وما الذي أضافه أو غيره الاستقلال الذي حظيت به بعد فترة استعمارية طويلة.

2- الصحافة العربية بعد الاستقلال:

اختلفت الصحف الموالية للسلطات الاستعمارية عقب حصول الدول العربية على الاستقلال منذ بداية الخمسينات، وإن لم يمنح ذلك من استمرار التبعية الفكرية والسياسية للفكر الاستعماري الغربي في بعض الصحف العربية سواء في الشرق أو في الغرب العربي، وهذه الظاهرة لا تزال تتخذ أشكالا متنوعة حتى اليوم[2]، وقد تحددت المهام المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال في ثلاث قضايا رئيسية: أولها وأكثرها إلحاحا قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين، ثم قضية التنمية والعدالة الاجتماعية، أما القضية الثالثة فهي تتعلق بالحرية والديمقراطية، وقد فرضت هذه القضايا نفسها على الصحافة العربية منذ نهاية الخمسينات عدا القضايا القطرية التي طرحت نفسها على صحف كل بلد عربي على حدى، وقد التزمت معظم الصحف العربية بموقف حكوماتها، وهنا برزت مشكلة جديدة لم تكن مطروحة أثناء مرحلة التحرر الوطني، وهي مشكلة الديمقراطية وعلاقة الصحافة بالسلطة الوطنية[3]، إذ لا شك أن دور ومسؤوليات الصحافة العربية في مرحلة ما بعد

---

[1] عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، ط1،دار الفارابي،بيروت،1989، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص54-55.

[3] المرجع نفسه، ص57.

الاستقلال ارتبط إلى حد بعيد بطبيعة وأهداف السلطة السياسية في الدول العربية...[1]، ولا زالت الصحافة المكتوبة إلى يومنا هذا تلعب دورا هام على الساحة السياسية والاجتماعية بمختلف تفاعلاتها، وتعتبر الصحافة المكتوبة في المنطقة العربية وسيلة إعلامية محبذة لدى النخبة.

1- نشأة الصحافة الجزائرية وتطورها:

عرفت عملية التاريخ للبداية الإعلامية في الجزائر اختلافا، وتباينا بين أوساط الباحثين والدارسين، إذ تعتبر المعلومات المتضاربة والتواريخ المتغايرة عن الصحافة العربية الجزائرية، من المتاعب الكبرى التي تواجه الباحثين في مجال الإعلام، ولا يتفق الباحثون على تواريخ واحدة لأولى الصحف الجزائرية، ولا يتفقون حتى على أول صحيفة ظهرت بالجزائر، ولكن المهم هنا هو التنويه بأن تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر تأثر بعامل السيطرة الاستعمارية الفرنسية، لذا فإننا سنتقيد بهذا العامل عند حديثنا عن نشأة وتطور الصحافة الجزائرية من خلال تقسيم التطور إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال.

1- الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال:

استخدم الجزائريون الاتصال منذ القدم نظرا لكونه قطريا وطبيعيا لجميع المجتمعات البشرية[2]، أما الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية فهي اكتشاف غربي ظهرت في أوروبا، ثم انتقلت إلى العالم العربي في بداية القرن التاسع عشر، مع الحملات الفرنسية التي قامت بها فرنسا على مصر أولا ثم الجزائر ثانية، ويرى بعض الباحثين أن أول جريدة ظهرت في الجزائر هي جريدة L'estafette de Sidi Ferrageالتي أعدت داخل البواخر الاستعمارية التي غزت الجزائر سنة 1830، وبعد ثورة 1871 اشتد القمع والاضطهاد المسلطان على الشعب الجزائري، حتى أن بعض الفرنسيين الأحرار استاءوا لذلك وحاولوا أن يمدوا يد الإعانة للمسلمين، ورأوا

[1] المرجع نفسه، ص57.

[2] عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة العربية المعاصرة، المرجع نفسه، ص58.

أنه من الضروري السماح لهم بالكلام حتى يتسنى لهم التعبير عن مطالبهم، وأحسن وسيلة تلك هي الصحافة، وهكذا أسسوا جريدة المنتخب سنة 1882، ولكن جريدة المنتخب لم تعمر طويلا، ولم تنجح في مهمتها فاختفت تحت ضغط الضجة الفرنسية، ولكنها استطاعت أن تبلغ رسالة سوف يكون لها شأن بعد ذلك، ومفادها استخدام الكلمة للدفاع عن حقوق الجزائر، وسرعان ما تغير الوضع وأصبحت الصحافة من وسائل الاتصال الأكثر نفوذا، وتبوأت مكانها في المجتمع الجزائري، وقد كانت الصحافة تحتل الدرجة الثالثة في سلم الاهتمامات والتعليم –بعد كل من التنظيم السياسي والعسكري- ولكن الإعلام بمعناه الاتصال والدعوة كان السلاح الأساسي لنشر الوعي قبل السلاح الحقيقي، وأثناء الكفاح المسلح كانت الدعاية جنبا لجنب مع المعارك الحربية تسبقها وتتبعها، وهذه الأهمية تجسدت في مرحلتين:

- **قبل الثورة:** كان تجنيد الجماهير يتم أحيانا حول مساندة جريدة وطنية كجريدة الإقدام أو الأمة أو البصائر أو الجزائر الحرة.
- **أثناء الثورة:** اهتمت جبهة التحرير الوطني بإصدار الوسائل الإعلامية العصرية: الصحافة، الراديو، وكالات الأنباء...[1].

ولقد كان لنشاط الصحافة الأوروبية، لسان حال المستعمرين في الجزائر أثر ولا شك في توجيه الجزائريين إلى الميدان الصحفي، إذ كانت تلك الصحف الاستعمارية تتدفق تدفقا عجيبا، وتنتشر انتشارا واسعا، يكفي أن نعرف أنها بلغت في تعدادها أثناء هذه المدة (1847، 1939) ما يزيد عن مائة وخمسين جريدة ما بين دورية ويومية، بينما لم تزد الصحف العربية في الجزائر عن ست وستين جريدة بما في ذلك الصادرة باللغتين العربية والفرنسية، وبصرف النظر عن اتجاهاتها المختلفة حتى الصادرة منها عن الدوائر الاستعمارية[2].

---

[1] زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص91.

[2] نفس المرجع ، ص91-92.

إذن فقد لفت أنظار المسلمين الجزائريين ما رأوه من هذه الحركة الواسعة التي غطت القطر كله شرقه وغربه، وأثارت إعجابهم اللهجة الحارة التي تستعملها بعض صحف المعمرين في مخاطبة السلطة الحاكمة أو مدافعة، فعلمهم ذلك أن يستفيدوا من هذه التجربة، ودفع بهم إلى استعمال هذه الوسيلة الجديدة في المطالبة هم الآخرون بحقوقهم، والواقع لئن كان ذلك بالنسبة للنخبة المثقفة بالفرنسية التي بدأت هذه الحركة الصحفية منذ بداية القرن العشرين، فإن المثقفين باللغة العربية ما لبثوا هم الآخرون وأن دخلوا هذا الميدان الواسع، مستفيدين من الصحافة العربية التي كانت تأتيهم من الشرق العربي، ومما لاشك فيه أن هذه الصحافة، ولاسيما المصرية منها قد قدمت نموذجا حيا راحوا ينسجون على منواله النماذج الجزائرية، وتعود صلة الكتاب الجزائريين بالصحف الشرقية إلى بداية القرن العشرين مع صلة رواد الحركة الإصلاحية بالجزائر، أمثال محمد بن مصطفى بن الخوجة وعبد الحكيم بن سماية وعبد القادر المجاوي بمجلة (المنار).

ويبدو أن هذه الصحف والمجلات كانت تصل إلى الجزائر عن طريق تونس حيث كانت المراقبة الفرنسية أخف وطأة، أو عن طريق المغرب الذي كان لا يزال يتمتع باستقلاله أو ما بين حقائب الحجاج، ولقد عبر أحد الكتاب الفرنسيين عن هذه الطرق السرية بقوله: "لقد كان هناك مجرى سري، ولكنه غزير ومتواصل من الصحف والمجلات الشرقية التي أعانت المغاربة في مجهوداتهم الإصلاحية وجعلتهم مرتبطين أبدا بالعالم العربي"[1]، ومن ثم كان الصحفيون الجزائريون الرواد يعترفون دائما بفضل الصحافة العربية الشرقية عليهم، سواء في ما أمدتهم به من غذاء فكري، أو ما أفادتهم به من أخبار الوطن العربي والإسلامي، وما طبعت به أساليب من بيان رفيع كما يعتبر المناخ السياسي والاجتماعي الداخلي والخارجي من أهم العوامل في بعث الصحافة الوطنية، ذلك أن الأوضاع التي كان يعيشها الوطن العربي والإسلامي قبيل الحرب العالمية الأولى

[1] محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1980، ص5.

وأثناءهاوبعدها فتحت أعين الجزائريين، وعلمتهم كيف يستفيدون من الصحافة في سبيل المطالبة بالجماهير العريضة التي راحوا يبثونها أفكارهم الإصلاحية[1].

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت ولاشك مساعدة فعالة على نشأة الصحافة العربية في الجزائر، ولكنها لم تجد الطريق مبسطة، ولا المسيرة سهلة، بل أن جهاد الصحافة الوطنية الجزائرية في هذا المضمار طبع تاريخ حياتهم، ورسم واقعها بطابع المقاومة المستمرة، لأنها اصطدمت منذ البداية بعدو استعماري لدود غير أنها استطاعت أن تقاوم في دأب وصبر مما جعل تاريخها حافل بالصراع والمقاومة، زاخرا بآيات التصميم والتحدي، ولعل ما يعين الدارس والباحث على تفهم تاريخ الصحافة العربية الجزائرية، ولاسيما الوطنية منها، هو التعرف أولا على هذا المناخ الخانق الذي نشأت فيه هذه الصحافة، وأول ما يلفت النظر لمتتبع تاريخ هذه الصحافة هو هذا الانقطاع المستمر، إذ أن أغلبها لا تعد أعمارها بالسنوات ولكن بالشهور والأيام، على الرغم من أن الصحافة العربية في الجزائر لم تعرف سوى صحيفة يومية واحدة طوال الفترة الممتدة ما بين 1847 و1939، وهي جريدة (النجاح)، ويعود هذا أساسا إلى أن الصحافة العربية في الجزائر كانت تعاني من الواقع الاجتماعي والسياسي الشاذ الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الجزائر، ومن ثم كان على هذه الصحافة أن تعيش في صراع أبدي في سبيل حياتها، وتناضل لتشق طريقها فقد كانت تواجه في آن واحد مستعمرا حقودا يهددها بخنق الأنفاس كلما حلا به أن يفعل ذلك، وشعبا أميا جاهلا لا يمد لها يد المساعدة الأدبية ولا المادية إلا في أندر الحالات، فسعوا لدى الدوائر الحاكمة ضدها بالوشاية وعقبات فنية وإدارية عديدة تبدأ من رخصة الامتياز التي لا يحصل عليه الأهالي إلا بعد طول معاناة، وتنتهي بندرة وسائل الصحافة العربية أو فقدانها، هؤلاء الذين جابهتهم الصحافة

[1] المرجع نفسه، ص6.

العربية الوطنية هم الحكام المستعمرين الذين كانوا يقطعون الطريق أمام انتشار الصحف العربية، ويسارعون إلى مصادرة الوطنية منها بدون محاكمة...[1].

2- الصحافة المكتوبة في الجزائر غداة الاستقلال:

تمثلت مهمة الإعلام الجزائري إبان الثورة التحريرية في العمل لإسماع صوت الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي، من خلال نوعية المواطنين وتجنيدهم لطرد المستعمر من جهة، وإشعار الرأي العام الدولي بحقيقة الثورة الجزائرية وعدالتها من جهة ثانية، وبعد الاستقلال حدد الميثاق الوطني مهمة وسائل الإعلام المختلفة في العمل على نشر ثقافة رفيعة كفيلة بالاستجابة للحاجات الإيديولوجية والجمالية، مع رفع المستوى الفكري لدى المواطن، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر عرفت أثناء الاستعمار نظاما ليبيراليا للإعلام يمتاز بحرية الصحافة، كما ينص على ذلك القانون الفرنسي، ولم يلغ هذا النظام بعد الاستقلال، ولكنه كان يتناقض مع النظام السياسي الجديد للبلاد، ولكن السلطات الجزائرية كانت تسعى جاهدة لوضع نظام اشتراكي في الميدان الإعلامي ويعني ذلك القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، خصوصا الصحافة ثم وضع إطار اشتراكي تمارس هذه الوسائل نشاطها داخله، وأخيرا تحديد دور هذه الوسائل في البناء الاشتراكي، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الورقة التالية، والتي نستعرض من خلالها مختلف مراحل تطور الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال.[2]

[1] محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939، المرجع نفسه، ص6.

[2] فتيحة أوهايبية،"الصحافة المكتوبة في الجزائر،مرجع سابق،ص256

- مرحلة 1962-1972:

عند الاستقلال كانت السياسية الجزائرية تجاه الصحافة المكتوبة في طور التكوين، وكانت في الحقيقة رهن الظروف، ولا تخضع لخطة معينة، ولكن لها أهداف ثلاثة هي[1]:

أ- جزأرة الصحافة التي كانت تصدر غداة الاستقلال:

ويقصد بالجزأرة إلغاء جميع الصحف التي يريدها ويمتلكها الفرنسيون أو الأجانب عموما، وخصوصا الصحف اليومية، ووضعها تحت تصرف الحكومة الجزائرية، وكان يصدر منها آنذاك (1962-1963) حوالي 11 صحيفة من بينها اليوميات، وكان سحبها الإجمالي يبلغ 300.000 نسخة كلها بالفرنسية، وفي سنة 1963 اجتمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وقرر تأميم هذه الصحف باستثناء Alger Républicain الجي ريبوبليكان التي كان يسيرها أشخاص يتمتعون بالجنسية الجزائرية، توقفت هذه الصحف وعوضت بصحف أخرى تحمل أسماء جديدة مثل النصر، الجمهورية، وأصبح يسيرها جزائريون تحت وصاية السلطات الجزائرية، فلم تبق حينئذ صحيفة غير جزائرية من بين الصحف اليومية أو الأسبوعية التي تهتم بالأخبار العامة، وتمت بذلك جزأرة الصحافة وهذا ليس معناه إلغاء الملكية الخاصة، بل بقيت بها هناك صحف يملكها خواص، أفراد أو جمعيات، ولكن كلها صحف جزائرية، ورغم هذه الخطوة الهامة التي قامت بها الحكومة الجزائرية، إلا أن مشكل الوصول إلى الهيمنة على الصحف المكتوبة بقي مطروحا، وهذا هو الهدف الثاني الذي سعت لتحقيقه السلطات الجزائرية بعد الاستقلال[2].

[1] زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، مرجع سبق ذكره ،ص95-96.

[2] المرجع نفسه، ص96.

ب- هيمنة الحكومة والحزب على النشاط الصحفي:

تجدر الإشارة إلى أن القوانين التي كانت تسيطر وتحكم الصحافة في بداية الاستقلال هي نفسها القوانين التي كانت موجودة في عهد الاستعمار، ومن بينها تلك المتعلقة بحرية الصحافة والتي تنص على الملكية الخاصة للصحافة، وقد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحزب، وبدأت هذه الصحف تمارس نشاطها بكل حرية، مما جعل الباحثين يصنفون الصحف آنذاك إلى ثلاث أنواع: صحف تابعة للدولة، صحف تابعة للحزب (حزب جبهة التحرير الوطني)، صحف تابعة للملكية الخاصة[1]، تفكير الحكومة في إلغاء الصحف الخاصة وتعويضها بأخرى تابعة للدولة كان يعرقله قلة تجربتها خصوصا في ما يتعلق بالصحف اليومية، وكذلك لأن الجريدة الوحيدة التي كانت جبهة التحرير الوطني تصدرها –وهي جريدة المجاهد الأسبوعية، وكانت تصدر بالعربية والفرنسية- كانت تصدر بتونس قبل 1962، وبعد ذلك أصبحت تصدر أول يومية جزائرية تابعة للدولة، تحمل اسم الشعب، كما ظهرت في نفس الفترة يوميتان جهويتان بتاريخ 19 سبتمبر 1962 في كل من وهران وقسنطينة وهما النصر و La République، وبذلك تكون الجزائر قد اكتملت نشاطها في الميدان الصحفي[2].

بتاريخ 19 أوت 1962 اتخذت الحكومة الجزائرية قرار بإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، والذي كان احتكار استطاعت السلطات بواسطته فرض هيمنتها على توزيع هذه الصحف دون طبعها، بمعنى أن الملكية الخاصة أصبحت غير ممنوعة بصفة قانونية، ولكن الممنوع هو توزيع هذه الصحف عن طريق (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع)[3]، وهذه الشركة لا توزع إلا الصحف التي حصلت على تأشيرة أو إجازة من طرف الحكومة، وبهذه الطريقة تمكنت السلطات من الهيمنة على النشاط الصحفي، حيث لم تشهد الساحة الوطنية إصدار أي

---

[1] المرجع نفسه، ص6.

[2] زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، المرجع نفسه، ص96.

[3] المرجع نفسه، ص97.

جريدة خاصة بعد عام 1966، وبعدها حاولت تجسيد ثالث هدف لها في مجال الإعلام المكتوب والذي تمثل في إقامة نظام اشتراكي للصحافة.

ج- إقامة نظام اشتراكي للصحافة:

كانت إقامة نظام اشتراكي للصحافة تندرج في السياسة العامة للبلد، وفي الميدان الصحفي يظهر هذا الاتجاه في أمرين أساسيين وهما: ملكية الصحافة وتحديد وظيفة معينة لكل صحيفة، ويلاحظ أن الصحف الجزائرية بقيت حتى غاية 1968 دون خطة تكوينية معينة، علما أن مهمة الصحف في ظل النظام الاشتراكي هي مهمة تكوينية بالدرجة الأولى، وكانت الصحف في تلك الفترة تغطي الأخبار الدولية أكثر ما تغطي الأحداث الوطنية، وكانت تنقل الأخبار الدولية التي تصلها دون تحوير في التحرير، إلا في حالة تركيزها على حدث دون آخر، وقد بدأ يتحسن حال الصحف سنة 1968 فبدأت تقوم بمهمة التوعية، وتهتم بالنشاط الوطني محاولة إقناع قراؤها بجدوى السياسة الوطنية، ومع ذلك فإن مهمة التوعية لا ترتقي إلى المهمة التكوينية التي تقوم بها الصحافة الاشتراكية،إذ كانت الصحافة الجزائرية تكاد تخلو من الشروح المركزة.[1]

- مرحلة 1972-1988:

ميزها التصحيح الثوري عام 1975، الذي قلب كل الموازين في كل القطاعات بما فيها قطاع الإعلام، هذه الحقبة التي ركزت على الوسائل السمعية البصرية (عرفت إهمال لهذا القطاع والاهتمام الشبه كلي بالجانب الاقتصادي)، وأهم ما ميز هذه الفترة في مجال الصحافة المكتوبة، هو ظهور وتنامي موجة التعريب، وقد شملت هذه الفترة عناوين صحفية عديدة، ومن عيوبها قتل الإبداع لدى الإعلاميين، وتشويه محتويات المواد الإعلامية التي ابتعدت عن اهتمامات وانشغالات المواطنين، حيث ظهر دستور 1976، الذي أكد حق المواطن في

[1] فتيحة أوهايبية،"الصحافة المكتوبة في الجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص256

الإعلام من جهة، ومن جهة أخرى ركز على الملكية العامة لوسائل الإعلام، وبالتالي جعل الإعلام وظيفة الدولة، وبرز دور الإعلام في الدعاية للحملات السياسية وخصوصا: "ترويج المشاريع التنموية"، إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت ظهور قانون الإعلام، وتلتها بعد ذلك اللائحة الإعلامية التي نصت على ضرورة تنويع الصحافة المكتوبة، وذلك بإصدار صحف جهوية وصحف متخصصة حتى تخلق ديناميكية جديدة، وعليه يمكن القول بأن الصحافة المكتوبة خلال هذه الفترة لم تعرف ازدهارا كبيرا رغم التطورات الكبيرة التي شهدها المجتمع على المستويات الاقتصادية والثقافية[1]، ولكن هل تطورت الصحافة المكتوبة بعد ذلك؟ وإن كان الجواب بنعم كيف كان هذا التطور؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه في الجزء الآتي:

- **مرحلة الإعلام التعددي (1988 وما بعدها):**

أهم ما ميز هذه المرحلة هو المظاهر الاحتجاجية في أكتوبر 1988، والتي قلبت كل الموازين وغيرت مجرى الأحداث، وقد مست هذه التغيرات كل القطاعات خصوصا السياسية منها –واعتبرها المحللون بداية جديدة ونقطة تحول جذرية في تاريخ الجزائر- واعتبر تبني دستور صادر في 23 فيفري 1989 السبب الذي سمح بتجسيد التعددية السياسية لأول مرة في تاريخ الجزائر، ولأن القطاعات المختلفة ترتبط فيما بينها ولو بشكل نسبي، فإن للجانب السياسي انعكاساته على الإعلام الجزائري، فعلى المستوى الإعلامي، جاء قانون متعلق بالإعلام في جويلية 1990 ينص على تكريس حرية الرأي والتعددية الإعلامية، فتمخض عنها بروز ثلاثة أنواع من الصحف: صحف حكومية، حزبية، ومستقلة (حرة) فظهرت الصحافة الحرة التي لها حرية العمل بعيدا عن سلطة وسيطرة الدولة (القطاع العام)، فأصبحت تنافس الجرائد الوطنية العمومية التي عرفت تراجع في توزيعها، لتترك المجال أمام جرائد أخرى استطاعت أن تكسب ثقة ومصداقية وتحصل على ثقة القارئ واهتمامه كجريدة الخبر الناطقة بالعربية، وجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، وجريدة Liberté، كما عرفت هذه الفترة موجة التنديد

[1] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص99.

بأعمال وسلوكات النظام ضد الممارسة الصحفية، عقبتها موجة من الاعتقالات التي مست الكثير من الصحفيين ومسؤولي الصحف، وتوقيف ومصادرة الكثير من الجرائد، وقد توصل الأمر إلى المتابعة القضائية كما حدث مع جريدة الشروق العربي، الخبر، Liberté، كما ميز هذه الحقبة تأزما للأوضاع الأمنية، الشيء الذي أفرز بشكل مثير قضية الاغتيالات من طرف موجة العنف الشنيعة التي عرفها الجزائر، والتي أودت بحياة الكثير من أصحاب المهنة، وكان أولهم الصحفي الطاهر جاووت في ماي 1993، ليزداد عددهم الواحد تلو الآخر[1]، مما أسفر عن هجرة الكثير من الصحافيين إلى بلدان أخرى، بحثا عن أمن أكثر ومكان يستطيعون فيه الكلام والتعبير بكل حرية وديمقراطية[2].

على الرغم من أن التعددية السياسية والإعلامية قد فسحت المجال أمام حرية الصحافة للظهور على الساحة الوطنية، إلا أن هذه الأخيرة ما زالت تعيش رهانات وتحديات على مستويات عديدة أهم ما يميزها الضغوطات السياسية، التجارية والقانونية[3].

- **الصحافة في ظل الظروف الراهنة:**

في ظروف تغيرت فيه كل المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية خصوصا، ليس فقط بالنسبة للجزائر بل للعالم بأسره، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة هو الإصلاحات والتغيرات التي عرفتها البلاد، والتي شملت كل الميادين كتوالي الحكومات، دخول الجزائر في اقتصاد السوق، التعددية الحزبية، الأوضاع الأمنية غير المستقلة، بروز التيارات الفكرية المتنازعة فيما بينها، كل هذا انعكس على الصحافة المكتوبة، إذ تنوعت وتعددت وظائفها وأهدافها وفي ظل كل هذه التغيرات والمناخ السياسي التعددي، برزت إلى جانب

---

[1] أمال نواري، واقع التربية في الصحافة اليومية المكتوبة، مذكرة نيل شهادة الليسانس قسم علوم الاتصال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة باجي مختار، عنابة،2001، ص35.

[2] المرجع نفسه، ص6.

[3] أمال نواري، واقع التربية في الصحافة اليومية المكتوبة، المرجع نفسه، ص35.

الصحافة الحكومية التابعة للقطاع العام والصحافة الحرة، صحافة جديدة تهتم بمواضيع الإثارة والترفيه والتسلية وأخبار المشاهير، والتي أسست نوع جديد يعرف باسم الصفراء "صحافة الإثارة"، إذ تعد قناة خاصة يبث من خلالها أفكار وتوجهات أقل ما يقال عنها أنها بعيدة عن التوعية والإعلام، لكن بالرغم من كل هذا ظلت الصحافة الأخرى تواصل مشوارها ووظائفها[1].

إن التطورات التي شهدتها وتشهدها الجزائر، جعلتها تمر عبر مراحل ظهرت على إثرها تغيرات وإصلاحات سياسية، كان لها انعكاسها على باقي القطاعات، وقد جاء في خضم ملف الإصلاحات السياسية الشاملة، إعادة النظر في مجال الإعلام والمتعلق بقانون الإعلام لعام 1990، والذي فتح مجال للممارسة للقطاع الخاص (الذي سمي بالصحافة المستقلة)، بعدما كانت حكرا على المؤسسات العمومية، حيث أثرت بحرية الصحافة أي الحرية من حيث الملكية، التعبير، النشر، وحق النقد باسم الشعب[2].

غير أنه وفي الآونة الأخيرة، والجزائر دخلت القرن الواحد والعشرين، قرن العولمة وانتشار الانترنت وفي ظل الأزمات التي تعيشها البلاد وحالة الطوارئ ومرحلة الانتقال إلى وضع سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، تمخض عنها مشاريع عديدة ومتنوعة، منها مشروع تعديل قانون العقوبات المتعلق بالصحافة، فبعد عقوبة الحبس على الصحفي، ودفع غرامات مالية، تم اقتراح تعديلات جديدة، مما أثار الأوساط الصحفية والأوساط السياسية، حيث اعتبرت النقابة الوطنية للصحافيين القانون بمثابة قتل مبرمج للحريات، وبأن السلطة تسعى من خلالها إلى عودتها لأساليب الرقابة المسلطة على الصحافة، وهو ما تعكسه عملية مراجعة بعض مواد القانون التي تكرس حرمان المجتمع من حرية التعبير، وقد تم بموجب ذلك انعقاد اجتماع للنقابات والجمعيات واللجان يوم 24 ماي 2001، تمخض عنه ميلاد "التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية" بمبادرة من النقابة

---

[1] المرجع نفسه، ص37.

[2] المرجع نفسه، ص37.

الوطنية للصحافيين، من أجل وضع حد لمحاولات خنق الصحافة من قبل السلطة وأصحاب السياسة[1]، وشكلت موازاة مع ذلك "خلية أزمة" مكونة من ناشرين وصحافيين ونقابيين، وقررت جعل الاثنين 28 ماي 2001 يوما وطنيا بلا صحافة، حيث لم تصدر أي صحيفة مستقلة، ما عدا جريدة "L'expression"، إذ تم تنظيم تجمع صحافي مفتوح للحركة النقابية لكل المواطنين، دعت من خلاله الأحزاب السياسية والشخصيات، والجمعيات والنقابات إلى التحرك من أجل سحب هذا المشروع، كما فتحت عريضة وطنية للدفاع عن حرية التعبير وكل الحريات، مما أسفر عن نهوض عدة أحزاب في السلطة لتقف أمام حرية الصحافة والمجتمع الجزائري في الإعلام[2].

ومن حيث الظواهر العامة للإعلام الجزائري، يمكن تلخيصها كالآتي[3]:

- يوجد حالة من اللامبالاة بما يجري في عمق هذا المشهد، بسبب الجهل بأهمية ودور ووظائف الفعل الإعلامي فإعادة صياغة المجتمع، والسبب هو قلة استفادة السلطات العمومية من خبرات المختصين والمحترفين.
- هناك اتجاه نحو العلاقات والقوانين التي تنظم هذا المشهد، فقد تسابقت الأنظمة الإعلامية على اختيار النموذج الأنجح، والمعروف أن الصحافة في الغرب قد تكون حرة تجاه الحكومة، ولكنها ليست خرة تجاه جماعات الضغط.
- هناك حقيقة لقصور الإعلام الجزائري عن مسايرة الأحداث والتطورات والمتغيرات على المستوى العالمي.
- انعدام منظومة قانونية كفيلة بتأطير الحقل الإعلامي وتنظيم ممارساته، مما أدى إلى الغموض وفقدان الشفافية، مما يؤثر على قيام الإعلام بدوره الفعلي، مثل الإعلام التربوي والتوجيهي.

---

[1] أمال نواري، واقع التربية في الصحافة اليومية المكتوبة، المرجع نفسه، ص37.

[2] المرجع نفسه، ص37.

[3] أحمد حمدي، الخطاب الإعلامي العربي آفاق وتحديات، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر،2002، ص272-273.

– الغياب التام لدراسات الجمهور وميولاته وعادات تعرضه للمواد الإعلامية، بالرغم من أن الدراسات الإعلامية الحديثة منها والقديمة قد أكدت ضرورة ذلك، إضافة إلى تحديد الجمهور المستهدف.

3-2 أهمية الصحافة:

للصحافة أهمية في غاياتها وأهدافها ومكانتها في المجتمع، وقد وصفت بأنها السلطة الرابعة بعد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما وصفت بأنها صاحبة الجلالة فهي أداة تنوير وإصلاح المجتمع عن طريق ما تنشره من أخبار ومواد ثقافية، ومن هنا فإن الصحافة كوسيلة اتصال جماهيرية يجد فيها القارئ الكثير من المعلومات وشتى النواحي، كما يجد فيها عناصر التسلية والترفيه، فالصحافة تنبع أهميتها من مدى امتلاكها للخصائص الإعلامية التي تميزها عن غيرها[1].

وقد لعبت الصحافة دور بالغ الأهمية في إضفاء قسمات عصر التكنولوجيا على وجه العالم المعاصر، كما أضفت على عمليات الاتصال قدرة على السرعة في إحداث الأثر المطلوب من ناحية وتوسيع دوائره من ناحية أخرى على نحو جعلها تتعدى النطاقات المحلية والقومية، فاتسعت مجالات الاهتمامات الإنسانية، ومن ثم فقد أصبحت الصحافة وسيلة يعتمد عليها في الدعاية لفكرة وإقامة أنظمة والتصدي لأفكار ونظم الآخرين[2].

أما الحكومات والسلطات الرسمية في جميع بلدان العالم فهي تستعملها كسلاح قوي للدفاع عن أفكارها السياسية خاصة التي تميزها عن غيرها[3].

وفي هذا الصدد يقول خروتشوف أحد زعماء الحزب الشيوعي السوفياتي سابقا: "الصحافة هي سلاحنا الفكري الإيديولوجي الرئيسي، ونحن نوجب عليها أن تتكل بخصوم الطبقة العاملة وأعداء العاملين جميعا في

---

[1] الحافظ محمد سلامة، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، ط2، سلسلة المصادر التعليمية ، دون بلد، 1998، ص80.

[2] إسماعيل علي سعد، الاتصال الإنساني في الفكر الاجتماعي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص110.

[3] فضيل دليو، مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص92.

المجتمع الشيوعي وهذا ما يقره "هارولد لاسكي" فيلسوف حزب العمال البريطاني فيما يقول: "بأنه لا وجود لأي حكومة في العالم لا تعمل على توجيه الأنباء التي تخدم مصالحها" ويعترف تقرير دولي هام لمنظمة اليونسكو بأهمية الصحافة حيث يقرر أنها تقوم بما هو أكثر من مجرد نقل المعلومات إذ تهيأ منبر للمناقشة ولنشر الأفكار والمبتكرات ولتبادل الخبرات والتجارب، وقد تسعى مثل هذه الدوريات إلى التأثير على متخذي القرارات أو لتعزيز الإبداعية في كثير من المجالات مثل السياسة والآداب والفنون والأعمال والتجارة وعلوم الطبيعة والحياة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال، ويقدم قطاع كبير من هذه الدوريات الاهتمامات الثقافية والترويجية عن طريق إشباع الحاجات الفنية والأدبية لجماعات متنوعة من القراء، والصحافة المكتوبة من مقومات الحياة الفكرية ومن أهم وسائل الاتصال الحديثة التي لا يمكن التخلي عنها والصحافة كوسيلة اتصال تقرأ لعدة أغراض منها[1]:

- الاطلاع على ما فيها من أخبار بدافع الرغبة في الوقوف على أحوال محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي.
- معرفة القضايا التي يتحدث عنها الرأي العام أول بأول.
- التسلية والامتناع بما فيها من طرائف خبرية ونوادر أدبية.

وتسهم الصحافة أيضا ومن خلال العملية الاتصالية على زيادة معدلات المشاركة من جانب أفراد المجتمع في مشروعات التنمية وكذلك زيادة انتمائهم للمجتمع، باعتبار أن المعلومات التي يحصلون عليها تتسم بالصدق والصراحة والوضوح والشمول، وتتوقف مهارة الصحفي ونجاحه من خلال ممارسته لدوره المهني سواء داخل المؤسسة أو خارجها، ويكتسب أفراد المجتمع من خلال هذه المهارة معلومات جديدة تزيد من فرص التفاعل الاجتماعي فيما بينهم من خلال ما يتم نشره بالصحف والمجلات، كما تعتبر الصحافة أداة فعالة

[1] ليندا لبيض ، إسهام الصحافة المكتوبة في مقاومة ظاهرة المخدرات، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2001، ص83.

لمواجهة أي شائعات أو معوقات تواجه المؤسسة الإعلامية سواء بين أفرادها أو كانت إشاعات أو معوقات تتصل بالمجتمع المحلي المحيط بها[1].

فالصحافة هي لسان الأمة الناطق بأفكارها وآراءها ورغباتها وآلامها وأمالها، وهذا ما زاد في أهميتها فأصبحت تدعي بالسلطة الرابعة، كما أنها تعمل أيضا على تكوين الرأي العام، كما تقوم الصحافة بدور إعلامي كبير باعتمادها على نشر مواضيع تثقيفية تعليمية تنوه للعقائد والقيم المخالفة للإسلام بالنقد واعتمادها على المنطق والحوار والاقتناع، وتقوم الصحافة في العصر الحديث على مساعدة الأفراد في فهم البيئة التي يعيشون فيها وتقدم معلومات جديدة حول قضايا الساعة[2].

3-3 سمات الصحافة وخصائصها:

للصحافة خصائص تمتاز بها عن غيرها من وسائل الاتصال والإعلام الأخرى:

- تسمح للقارئ التحكم في وقت قراءتها وتمكنه من الاطلاع مرات عديدة على الموضوعات والتأني في الاطلاع، تحوي موضوعات عديدة تميل إلى التفصيلات الدقيقة في الأخبار والموضوعات تنشر ما لا ينشره التلفاز والإذاعة[3].
- يمكن قراءتها في أي مكان ومن قبل أكثر من شخص والاحتفاظ بها والرجوع إليها في أي وقت[4].

---

[1] هناء حافظ بدوي، سلوى عثمان الصديقي، أبعاد العملية الإتصالية، رؤية نظرية علمية وواقعية،المكتب الجامعي الحديث ،اسكندرية،1999،ص18.

[2] خيري خليل الجميلي، الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1997، ص181.

[3] الحافظ محمد سلامة، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، ط2، سلسلة المصادر التعليمية، 1998، ص81.

[4] ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الدبس، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999، ص201.

- تتميز بأنها دورية أي تتميز بالعنوان الواحد الذي ينظم جميع الأعداد وبالرقم المسلسل الذي يسلم العدد إلى الذي يليه، وبانتظام موعد الصدور سواء كان يوميا أو غير ذلك[1].
- المطبوع يحتاج إلى مساهمة من جانب القارئ أكثر من تلك التي تتطلبها الوسائل الأخرى من جمهورها لأن الرسالة تكوينها أقل اكتمالا ولا تواجه القارئ بمتحدث يسمعه كما يفعل الراديو أو يشاهده كما هو في التلفزيون، ولهذا يسمح المطبوع بحرية أكبر في التخيل وتوزيع الظلال والتفسيرات وما شابه ذلك، فالقارئ لا يحس بأنه شخصيا جزء من عملية الاتصال[2].
- تلبي غريزة حب الاستطلاع لدى المتلقي وتقلل غموض البيئة حوله بالقيام بالوظيفة الأولى وهي الإعلام أو الأخبار، وذلك لتنوع المادة الإعلامية المقدمة وهو ما نعرفه بالتقسيم الموضوعي للصحافة إلى أقسام مختلفة[3].
- اعتمادها في تقديم المضمون الإعلامي على قوالب تحريرية أساسية وكلها تعتمد على الخبر وتقدم التفسير له والتحليل فنجد أشكال تبدأ بالمقال والتحقيق والحديث بل أن الصورة عندما تقدم في الصحف، فإنها تقدم خبرا أيضا ولها دلالة نفسية، إخراجية جمالية ولكنها لا توضع عفوا، والصحيفة على اختلافها مهما صغرت أو كبرت تقدم المضمون الصحفي في أشكال إخراجية معينة يستخدم فيها العنوان والصورة والحرف والجداول وغيرها[4].

---

[1] مرجع سابق، ص201.

[2] إبراهيم عبد الله المسلمي،نشأة وسائل الإعلام و تطورها، ط2، دار الفكر العربي ،القاهرة،2005،ص140.

[3] أمال سعد المتولي، مدخل في الصحافة، ط1، دار ومكتبة الإسراء، مصر، 2003، ص71.

[4] مرجع سابق، ص71-72.

3-4 أنواع الصحافة:

عملت الصحافة على تكثيف جهودها لتلبية فضول جماهيرها حيث عملت على دعم خدماتها بالتخصيص في نشر المعلومات المتعلقة بمختلف مجالات الحياة مما جعل العلماء المختصين في الاتصال يصنفون الصحافة وفقا لمعايير مختلفة:

أ-الصحافة بحسب المجال الجغرافي: لقد قسمت الصحافة بحسب البعد إلى:

- ✓ **الصحف الإقليمية:**

وهي تلك الصحف التي تصل إلى جميع القراء في الدولة أو الإقليم الذي تصدر به، يميل هذا النوع من الصحف إلى القضايا القومية عامة، كما يهتم بالأخبار الدولية، وهي وسيلة لتكوين الرأي العام حول مختلف المسائل المهمة التي تهم المواطنين كما أنها أداة رقابة ونقد على نشاطات الأجهزة الحكومية وأداة هامة لتعميم سياسة الدولة وبرامجها على الشعب[1]

- ✓ **الصحف المحلية:**

تمثل الصحافة التي تهتم بالأخبار والموضوعات ذات الطابع المحلي وتعمل الصحف المحلية على تركيز إعلامها في الأمور الخاصة بأحداث المنطقة التي تصدر بها[2]، والصحف المحلية تعمل على مخاطبة الاحتياجات الخاصة جدا بالبيئة المحلية وتتناول شخصيات معروفة تماما لأبناء المنطقة وتوزع على أساس شخصي، فالقائمون عليها معروفون تماما لأبناء المنطقة ويستطيعون في أي وقت الاتصال بقرائهم[3].

---

[1] محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط3، دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة، 1998،ص244.

[2] بيار البيك،الصحافة، تر محمد بجاوي،، ط1، دار المنشورات، بيروت، 1970، ص28.

[3] محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص245.

✓ **الصحافة بحسب القراء:** لقد قسمت الصحافة بحسب القراء إلى:

1- الصحافة المتخصصة:

هي صحف تصدرها هيئات معينة لأعضائها أو ذوي العلاقة بها وتشمل المواد ما يعبر عن وجهات نظر الهيئة وهي الصحافة التي تخاطب فئة خاصة أو هي التي تعالج جانب أو فن واحد من فنون الحياة.

إن الصحافة المتخصصة تعمل على تقديم المواضيع المتخصصة وتقوم بعرضها عرضا مفصلا، هذا النوع متعلق بصفوة من النخب الاجتماعية كالقادة والمثقفين ثقافة عالية ومن الصحف التي يمكن إدراجها ضمن هذا النوع: الصحافة الرياضية، النسوية، الاقتصادية...الخ ولكل نوع من أنواع هذه الصحف جمهور معين من القراء[1].

1- الصحافة العامة:

صحافة واسعة الانتشار توزع على نطاق الدولة كلها جمهورها من كافة فئات الشعب، تقدم لقرائها مواد متعددة تشمل جميع جوانب الحياة[2].

✓ **الصحافة بحسب دورية الإصدار: إن الصحف تتعدد وتتنوع حسب الصدور إلى:**

1- الصحافة اليومية:

هي الصحف التي تصدر مرة أو أكثر في اليوم الواحد بشكل يومي منتظم أي 365 عددا في السنة إلا في حالة وجود يوم معين في الأسبوع تتعطل فيه الجريدة. [3]

---

[1] محمد سلامة والسيد عبد الحميد عطية، الاتصال ووسائله بين النظرية والتطبيق، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص ص112-113.

[2] نفس المرجع ، ص113.

[3] ابراهيم عبد الله المسلمي،مرجع سابق،ص141

2-الصحافة الدورية:

الصحف الدورية هي مطبوعات تصدر على فترات محددة لها عنوان واحد مميز يضم جميع أعدادها يشترك في تحريرها العديد من الكتاب ويقصد بها أن تصدر لأجل غير محدد[1].

وهذه الصحف تعمل على تحليل الأحداث وتفسيرها وهي تتمتع بحرية أكبر في اختيار الأخبار من حرية الصحف اليومية فهي غالبا صحف أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية

✓ **الصحافة بحسب النظام السياسي:** إن الصحافة تنقسم حسب الانتماء الإيديولوجي إلى:

1- الصحافة الحزبية:

هي تلك الجرائد التي تعبر عن فكر سياسي معين أو اتجاه أو مذهب إيديولوجي خاص وهي تنطق باسم حزب ما، فتدعو مباشرة أو بشكل غير مباشر إلى عقيدة ما[2].

إن الصحف الحربية تعرف بأنها صحافة الرأي أي تقوم أساسا على أفكار الصحفيين السياسية والاجتماعية والتي تغلب على مجمل مواضيعها[3].

2- الصحف المستقلة الخاصة:

وهي عكس الجرائد الحزبية فهي لا تعبر عن اتجاه معين أو مذهب إيديولوجي وإنما هي متفتحة على كافة الآراء والاتجاهات والمذاهب السياسية والفكرية والاجتماعية وهي التي لا تنتمي إلى حزب أو جماعة أو دين

---

[1]خضير شعبان، مصطلحات في الإعلام و الإتصال، ط1، دار اللسان العربي للترجمة و التأليف و النشر،الجزائر،دون سنة،ص93.

[2]حمزة قدة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر،رسالة ماجستير،قسم الإعلام و الاتصال،جامعة باجي مختار،عنابة ،2010-2011،ص61

[3]خضير شعبان، مرجع سابق، ص323.

أو ملة بل ترى في نقل الحقيقة كما هي ومن جميع مصادرها هدفا أساسيا بالإضافة إلى أهداف ثانوية تتعلق بإشباع فضول القارئ والاستجابة لرغباته المشروعة والترفيه عنه ومده بالثقافة.

3- الصحف الحكومية:

هي الصحف التي تخدم تيارات سياسية سواء في الحكم أو في المعارضة أو الغرض منها هو الاطلاع على مواقف السلطة ووجهات نظرها إزاء ما يجري من أحداث وتغييرات وهي التي تشرف عليها الدولة لتشرح سياستها ومواقفها في شتى الميادين ولتخدم مصالح إدارتها [1]

4-5 مضامين الصحف اليومية ومصادرها:

تعد الصحيفة بمثابة الجسم الذي يجمع بداخله عناصر ومكونات وأعضاء يؤدي كل منها وظيفته، وتتكامل فيما بينها لتجعل منها وسيلة إعلامية فعالة تقوم بأدوار مهمة في المجتمع الذي تصدر فيه يوميا ومن أبرز تلك العناصر والمكونات ما يأتي:

1- صفحات الجرائد اليومية:

إن الصفحات التي تحتويها الجريدة اليومية هي الفضاء الإعلامي الذي تنقل من خلاله رسائلها إلى جمهور القراء، ولذلك يهتم القائمون على إصدارها اهتماما بالغا باختيار المحتويات الإعلامية وتوزيعها على هذه الصفحات وفق ترتيب ومساحات تحددها أهمية وأولوية كل مادة إعلامية على أخرى حسب السياسة التحريرية وطريقة الإخراج المتبعة في كل مؤسسة صحفية، ومن بين صفحات الجريدة اليومية يمكن أن نميز ما يأتي:

[1] حمزة قدة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر، ص61

1-1- حسب المساحة:

يمكن للصحف اليومية أن تصدر أعدادها من حيث الحجم إما على الحجم النصفي أو ما يعرف **بالتابلويد** أو بالحجم الكبير المعروف **بالستاندار**، أو بحجم متوسط بينهما، أو بأحجام أخرى متعارف عليها بين الإعلاميين، ولكن الشيء المتفق بين المختصين وخاصة في مجال الإخراج الصحفي أن توزيع المواد التحريرية على سطح كامل جهات كل صفحة من صفحات الجريدة والمساحة المخصصة لكل موضوع متفق على نشره إنما يتحدد حسب الأهمية التي يوليها له فريق التحرير والمخرجين، فالمواضيع المهمة تحتل مساحات أكبر من تلك الأقل أهمية بالنسبة للصحيفة، والمواضيع التي لا توليها أهمية تذكر تخصص لها مساحات صغيرة جدا ومعزولة في أسفل أو يسار أو يمين الصفحة.[1]

1-2-حسب التخصص:

يلاحظ في العقود الأخيرة أن الصحف اليومية شهدت تطورا هاما في سياستها التحريرية ،من خلال تنويع محتوى صفحاتها ليشمل ميادين مختلفة،و قد ساعدها هذا التنوع في زيادة جمهور قرائها بدرجة كبيرة،و من أهم تلك الصفحات مايلي:

الصفحات المحلية:

هي موجودة في كافة الصحف اليومية العامة في العالم،و هي صفحات تختص في الشؤون الداخلية للبلد الذي تصدر فيه ،و تضم عادة كافة أشكال و أنواع المواد و المواضيع الإعلامية المحلية سياسية كانت أم ثقافية أو رياضية أو غيرها[2].

---

[1] فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، دون طبعة، عالم الكتب ،القاهرة،ص145-146.

[2] سامي ذبيان، الصحافة اليومية و الإعلام،دون طبعة، دار المسيرة و الطباعة و النشر، بيروت،1987،ص193

✓ **الصفحات الدولية:**

هي الصفحات التي تحتوي على كل ما يتعلق بالاخبار و المواضيع ذات الطابع الخارجي أو الدولي في المجالات المختلفة

✓ **الصفحات الخاصة:**

هي تلك الصفحات التي تخصصها الجرائد اليومية لركن أو موضوع معين،تعطيه أهمية خاصة وتتميز بهعن غيرها من الجرائد الاخرى.مثلا قد تكون هذه الصفحات مخصصة للتحقيقات .....إلخ

2-محتوى الصفحات في الجرائد اليومية:

تحتوي كل صفحة من الجريدة اليومية على عناصر تختلف في توزيعها و ترتيبها و حجمها ومكان نشرها بإختلاف طرق الإخراج والسياسة الإعلامية و من أهم تلك العناصر نجد:العناوين،المانشيت،المقدمة،الصورة الصحفية[1].

3-المصادر الاعلامية في الصحف:

يستخدم مصطلح المصدر في الصحافة مرتبطا بالأخبار، و معناه ينصرف إلى الأجهزة أو الأشخاص الذين يرجع إليهم الصحفي للحصول على الأخبار و المعلومات المتعلقة بأحداث وقعت، فالمصدر هو الجهة التي نستقي منها الخبر مهما كانت طبيعتها.

[1]نفس المرجع،ص194،195

و هناك من قسم المضامين الاعلامية في الصحف اليومية على أساس مصادرها إلى مضامين مجهولة (مجهولة المصدر) بمعنى عدم ذكر المصدر تحديدا كأن يقال :صرحت مصادر مطلعة أو مصدر مسؤول أو ماشابه ذلك من العبارات،و هناك مضامين إعلامية محددة المصدر و هي التي تذكر مصادرها صراحة هو ما يفيد الصحف اليومية في زيادة مصداقيتها لدى القراء، و من جهة أخرى هناك تقسيم للمضامين الإعلامية على أساس طبيعة المصدر نفسه،فهناك مضامين من مصادر رسمية و أخرى غير رسمية[1].

[1] محمد معوض و بركات عبد العزيز ،الخبر الإذاعي و التلفزيوني ،دون طبعة،دار الكتاب الحديث،القاهرة،1996،ص15

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن الصحافة تعتبر من أبرز وسائل الاتصال وأقدرها على تشكيل الرأي العام ويمكن القول بأن بظهور كل تلك الأنواع الصحفية السابقة الذكر وغيرها يعد دليلا كافيا لقدرة الصحافة على التكيف مع التطور السريع الذي تشهده الوسائل الإعلامية الأخرى المنافسة لها والتي تحاول أن تنتزع منها ما تبقى من جمهورها.

الفصل الرابع

المرأة والعمل الصحفي

الفصل الرابع

المرأة والعمل الصحفي

تمهيد.

4-1 المرأة والمواثيق الدولية.

4-2 البدايات الأولى لعمل المرأة الصحفي.

4-3 واقع المرأة في المؤسسات الصحفية.

4-4 المرأة الصحفية بين التشريع و الممارسة

4-5 تجربة المرأة الجزائرية في الصحافة.

أ-المرأة الجزائرية الصحفية في عهد الأحادية الإعلامية.

ب-المرأة الجزائرية والصحافة المعاصرة.

4-6 معوقات المرأة الصحفية الجزائرية.

تمهيد:

إن موضوع دراستنا حول المرأة الصحفية ،يقودنا إلى الحديث عن أوضاع المرأة في ظل القوانين الدولية ثم البدايات الأولى لامتهان المرأة للعمل الصحفي كما نعرج على تاريخ تجربة المرأة في المهنة الصحفية في الجزائر منذ الإستقلال كذلك تطرقنا إلى معظم المعوقات التي تتعرض إليها المرأة الصحفية في العمل.

4-1 المرأة والمواثيق الدولية:

لقد ظهر اهتماما كبيرا بحقوق المرأة منذ بداية القرن العشرين حيث طرحت قضية المساواة بين الجنسين للمرأة الأولى في ميثاق عصبة الأمم عام 1919 حيث تقرر ضرورة توفير ظروف عادلة لعمل الرجال والنساء والأطفال[1]، كما تضمن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 نصا متقدما ذا صلة بالمساواة بين الرجل والمرأة، وحسب الفقرة الثامنة من الميثاق فقد أكدت على أنه "لا تفرض الأمم المتحدة قيودا تحد بها اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية"[2].

وقد بدأ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالمرأة منذ عام ستة وأربعين وتسعمائة وألف 1946م، حيث أنشأت لجنة مركز المرأة، وهي هيئة رسمية دولية تتألف من خمس وأربعين دولة من الدول الأعضاء، تجتمع سنويا بهدف عمل مسودات وتوصيات وتقارير خاصة بمكانة المرأة وتقويم تلك الأعمال[3].

ثم توالدت بعدها الاتفاقيات الدولية المعنية بشؤون المرأة عملت على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، بل تمييز بسبب الجنس أو اللغة، أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

- من العد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966.
- ثم الاتفاقات الثلاثة لمنظمة العمل الدولية.

1. الاتفاق رقم 10 بشأن مساواة العمال والعاملات بأجر عن عمل ذي قيمة متساوية لعام 1951.
2. الاتفاق الدولي رقم 11 بشأن عدم التمييز في مجال الاستخدام والتوظيف لعام 1958.

---

[1] جميلة كديور، المرأة رؤية من وراء جدر، ترجمة: سرمد الطائي، ط1، دار الفكر، دمشق، 2001، ص97.

[2] فؤاد بن عبد الكريم، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، ط1، البيان، الرياض، 2005، ص67.

[3] المرجع نفسه، ص57.

3. الاتفاق رقم 156 الخاص بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين من ذوي المسؤوليات العائلية لعام 1981[1].

ومعروف أن الجزائر ظلت أزيد من قرن تحت ظلم الاحتلال الفرنسي، الذي لم يراعي حق الإنسان في الحياة ناهيك عن اهتمامه بفئة خاصة كحقوق النساء الجزائريات في الحرية وتقرير المصير، لذلك سنتطرق إلى وضع النساء في الجزائر ابتداءا من حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962.

لقد شهدت قضايا المرأة على امتداد سنوات الاستقلال تطورات ملموسة، تمثلت في العديد من الجهود سواء على المستوى الرسمي أو الغير الرسمي للنهوض بأوضاع المرأة في المجتمع، كانت نتائج لعدة تطورات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، التي شهدها المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة، كما كانت هذه التطورات انعكاسا لاهتمام دولي خلال العقدين الماضيين بتفعيل دور المرأة في المجتمع، والسعي نحو تدعيم مشاركتها في الحياة العامة على مستوى كافة القطاعات والأنشطة المجتمعية وخاصة في السلطة الإدارية وعملية اتخاذ القرار في جميع الميادين سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

أدى صعود قضية المرأة إلى سطح اهتمامات المجتمع وتضخم نصيبها في حيز الخطاب الاجتماعي والثقافي والسياسي إلى التساؤل حول الأسباب الكامنة وراء ذلك: هل يمكن رد ذلك إلى عوامل خارجية أو داخلية؟ واقع الأمر أن كلا العاملين قد أسسها في دفع قضية المرأة إلى صدارة الخطاب الرسمي وغير الرسمي، تميز خطاب المرأة في الفترة المعاصرة من حيث مصادرة بسمة الجمع بين الطروحات الفردية والمؤسسة وعلى الصعيد المؤسسي، شهدت الفترة تعددا في المؤسسات المعينة بإنتاج خطاب المرأة والتأثير عليه ونهاية الطابع

[1] عبلة محمود أبو عبلة، المرأة العربية العاملة المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص88-89.

الاحتكاري لمؤسسات الدولة في الخطاب، حيث برز إلى جانب خطاب الدولة البعد المؤسسي الدولي (دور الأمم المتحدة، الجهات المانحة الدولية، المنظمات الإقليمية)[1].

وعليه لم تغب قضايا المرأة عن اهتمامات أنشطة المؤتمرات الدولية، حيث بدأت هذه الأنشطة بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 سنة دولية للمرأة وفي العام نفسه انعقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة: المساواة والتنمية والسلم في المكسيك حيث حضرته 133 دولة وأكثر من ألف شخص، والذي عكس بداية الاهتمام الفعلي والدولي بوضع قضايا المرأة على قائمة أولويات اهتمام الأمم المتحدة، مما كان له أكبر الأثر في امتداد هذا الاهتمام على المستويات الإقليمية والمحلية.[2]

وقد استمر هذا الاهتمام على امتداد عقد السبعينات، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة إذ تكشف هذه الاتفاقية الشاملة بدعوتها إلى كفالة الحقوق المتساوية للمرأة بصرف النظر عن حالتها الزوجية، في جميع ميادين الحياة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومدنية عمق العزلة والقيود المفروضة على أساس الجنس لا غير، وهي تدعو إلى سن تشريعات وطنية تحرم التمييز، وتوصي باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بين الرجل والمرأة وباتخاذ خطوات تستهدف تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى إدامة هذا التمييز[3].

وفي نفس السنة أي في 1979 صدرت الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة رقم 5 التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة ولعل من أبرز بنودها هو تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة في جميع التشريعات، التي تشتمل على الأحكام المنظمة للعمل في جميع القطاعات، وضمان تكافؤ الفرص في جميع

---

[1] صالح أماني وآخرون، المرأة العربية والمجتمع في قرن، تحليل وبيبيوغرافيا للخطاب العربي حول المرأة في القرن العشرين، ط1، دار الفكر، 2002، ص106-107.

[2] فؤاد بن عبد الكريم العبود الكريم، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، ط1، البيان، الرياض، 2005، ص81.

[3] رفينة سليم حمود، المرأة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، ط1، دار الأمين، الزقازيق، 1997، ص211.

مجالات العمل ومراعاة عدم التفرقة بينهما في الترقي الوظيفي، وضمان مساواتها في جميع شروط العمل، وحصولها على الأجر المماثل وفرصتها في التوجيه والتدريب المهني[1].

كما توالت المؤتمرات الدولية للنهوض بوضع المرأة ومناقشة قضايا ادماجها في الحياة وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها فكان المؤتمر العالمي الثاني للمرأة الذي عقد في كوبنهاجن عام 1980م، ثم مؤتمر المرأة الثالث في نيروبي عام 1985 والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995، وأكد أيضا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993 على أن حقوق المرأة هي جزء من حقوق الإنسان، كما ركز مؤتمر التنمية الاجتماعية والذي عقد في كوبنهاجن عام 1995 على دور المرأة في التنمية وكل هذه المؤتمرات استهدفت تضمين رؤية المرأة في رسم مختلف السياسات والنفاذ بها إلى مراكز صنع القرار.

وقد انعكس الاهتمام الدولي بقضايا المرأة على المستوى المحلي، حيث سعت عديد من حكومات دول العالم إلى سن التشريعات التي تحقق المساواة بين الرجل والمرأة وإنشاء آليات وطنية لتحقيق هذه المساواة في شتى قطاعات المجتمع، حيث أن التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة مثل: اتفاقية إلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقات تعكس اتجاها إيجابيا والزاما سياسيا نحو تمكين المرأة وتحقيق المساواة وقد أمضت الجزائر على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سنة 1997 مع تحفظات على بعض المواد أي بعد سنتين من مؤتمر بكين[2].

إن أقل ما أتت به هذه المؤتمرات، أنها أفرزت ثقافة جديدة في مجال حقوق الإنسان، لا تقبل تهميش دور المرأة في المجتمع، نظرا للعلاقة العضوية بين تحريرها من أشكال التمييز وتحقيق التنمية الشاملة، لذلك ومن أجل تعزيز موقع المرأة، لابد من تكثيف الجهود والحد من التمييز الحاصل ضدها، ليس فقط من قبل المنظمات

---

[1] عبلة محمود أبو عبلة، مرجع سبق ذكره، ص89-90.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص254.

غير الحكومية الناشطة في مجال المرأة وإنما أيضا من جانب الحكومات وأصحاب العمل، بغية دمجها في الحياة الاقتصادية وفي مختلف جوانب الحياة العامة، أي وضع آليات لتطبيق المواثيق الدولية ولاسيما اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإزالة التحفظات عنها[1].

4-2 البدايات الأولى لعمل المرأة الصحفي:

بداية لا نستطيع فهم واقع مساهمة المرأة في المجال الإعلامي في العصر الحديث دون النظر للماضي، ففي خضم القرن العشرين توغلت النساء في مرحلة جديدة وهي التقدم في المجال العام، وبشكل أساسي يعود الفضل في ذلك إلى الصحفيات الأوائل مع نهاية القرن العشرين، حتى وإن اختلفت بدايات ومسارات تطور العمل الصحفي للمرأة في العالم العربي والعالم الغربي نظرا للاختلاف في الواقع السياسي والاجتماعي والديني والاقتصادي، لكن لا ينفي هذا وجود أكثر من قاسم مشترك يميز هذه البدايات، كدخولها عن طريق بوابة الصحف العامة والمجلات وكذا دخولها بالكتابة في بعض الموضوعات كالموضوعات الأدبية في البلاد العربية، ونميز هنا بين نوعين من عمل المرأة الصحفي:

- بداية عملت على نشر موضوعاتها من خلال صفحات الصحف والمجلات العامة.
- ثم برزت صفحات خاصة بالمرأة، التي تعتبر أقدم الأشكال الإعلامية المتخصصة في مجال إعلام المرأة، سرعان ما أصبح للمرأة صحف خاصة بها بقضاياها وتعالج مختلف المشاكل التي تواجهها في حياتها، وهو ما يسمى بالصحافة النسائية، لذلك سنستوف تاريخ تجاربها الأولى مع العمل الصحفي بدءا من الدول الغربية وانتهاء إلى الدول العربية.

[1] مريان الخياط الصبوري، معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين، حالة لبنان، المستقبل العربي ، 2005، ص119-120.

أ - في الدول الغربية:

أرخ بعض الباحثين لانطلاقة العمل الصحفي للمرأة انطلاقا من أول مساهمة لها فيه، وذلك من خلال الصحف والمجلات العامة، وبالتالي تتحدد بناءا على هذا المفهوم البدايات الصحفية للمرأة بالمهنة مع صدور أول صحفية يومية حقيقية في العالم في 1702م بإنجلترا، البلد الذي اشتهر بتعليم مبكر وواسع للفتيات أنشأتها امرأة تدعى "إليزابيث مالت" بلندن، تحت اسم "ذي دايلي كورنت" The Darly canent، وكانت تديرها وتحررها بهمة ونشاط عظيمين، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت "سارة غودارد" جريدة كانت تحررها بنفسها زمنا إلى أن اشتركت معها أخريات، وبقيت هي صاحبة الامتياز، بعدها قامت في أمريكا نساء كثيرات حررن جرائد مهمة ففقن بعض الرجال في نشاطهن وبراعتهن[1].

في حين ذكر البعض أول بداية حقيقية لعمل المرأة الصحفي، انطلاقا من تأسيسها وانخراطها في صحف خاصة بقضايا المرأة حيث دخلت المرأة الصحافة لأول مرة في العالم عام 1831م بأمريكا، عندما أصدرت آن روايال Anne Royall وهي في الحادي والستين مطبوعات بعنوان "بول براي paulpry" وأخرى باسم "الصيادةThe Huntress"، وفي عام 1850م بدأ العمل الصحفي في واشنطن يقبل المرأة في صفوفه، ومن أبرز صحفيات القرن التاسع عشر في أمريكا "آن روايال" و"نيلي بلاي" و"إليزابيث كوكرين"، لقد نشطت المرأة الغربية في بدايتها الصحفية في الصحافة النسائية في أمريكا سنة 1831، من خلال الكتابة في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت "آن روايال" مندوبة في الكونغرس وفي شركات البترول وفي المحافل السياسية[2].

---

[1] عمر رضا كحالة، المرأة في القديم والحديث، ط1،دمشق، مؤسسة الرسالة، 1979، ص56.

[2] صلاح عبد اللطيف، الصحافة المتخصصة، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص33.

وقد أدى دخول المرأة الصحافة فيما بعد إلى أن تبعد عن القضايا السياسية التي بدأت بها "آن روايال" في نشاطها الصحفي، لتبحث عن مجالات تكون أكثر ملائمة لها مثل الاهتمام بقضايا المرأة والتعبير عن مشاكلها واحتياجاتها، كما اهتمت بمشاكل الطفل والبيت وسائر القضايا التي تهم المرأة، ثم انتقل هذا الدور إلى الرجل الذي أصبح بعد ذلك محررا لشؤون المرأة وأزيائها، ومحررا لصحافة الطفل، وكان الفضل في هذا التنوع الصحفي هو دخول المرأة الصحافة في القرن التاسع عشر[1].

ثم سرعان ما ميز كتاباتها في هذه الصحف عودتها من جديد للاهتمام بالشؤون السياسية والسياسيين إذ ومع انتهاء القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين زادت أعداد النساء الأوربيات المهتمات بالشؤون السياسية، وذلك بسبب الصحافة النسائية التي أنشأت فكرا عريضا، يطالب بحقوق المرأة السياسية.

تعرف "روبرتين باري Robertine Barry" على أنها أول امرأة صحفية في كندا الفرنسية بالتحاقها بفريق الأسبوعية الليبرالية "الوطن" La patrie سنة 1891م، ثم سرعان ما أنشأت الصفحة النسائية بنفس الجريدة، واستمرت في العمل حتى توجت جهودها بتأسيس جريدتها الخاصة "جريدة فرونسواز" Journal Françoise نصف شهرية، التي استمرت في الصدور من 1902 إلى 1909م، دافعت أول امرأة كندية صحفية على حقوق النساء بواسطة أعمالها كصحفية[2].

كما عملت المرأة بالصحافة في فرنسا منذ القرن الثامن عشر، وتمكنت من تأسيس أول جريدة يومية جماهيرية في ديسمبر 1897م، تحت اسم لافروند La fronde مما يعني المعارضة، بقيادة الصحفية مارغريت دورون "Marguerite Durand" تطرقت الصحفية في موضوعاتها للمجال السياسي، الرياضي، والشؤون المالية الكبرى، إضافة إلى معالجة المسائل الاجتماعية، كما ميز هذه الصحفية اليومية لأول مرة في تاريخ

---

[1] صلاح عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص ص33-34.

[2] فؤاد بن عبد الكريم العبود الكريم، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، ط1، البيان، الرياض، 2005، ص370.

الصحف الفرنسية، أنها نسائية بحتة تحريرا نشرا وطباعة، وكانت المرأة المؤسسة "مارغريت دورون" قد رفضت التعاون مع أي رجل، لأن مجرد إقحام رجل صحفي واحد ضمن طاقم الجريدة من شأنه إثارة شكوك في كونها نسائية بحتة[1].

وبالتالي فإن تجربة المرأة الغربية في العمل الصحفي سبقت باقي نساء العالم، كون المجتمعات الغربية قد سبقت المجتمعات في إصدار الصحف والمجلات النسائية ومن ثم فقد عرفت نشأة الدراسات وتطورها حول المرأة كقائم بالاتصال ولو أنها متأخرة مقارنة مع بدايات المرأة مع العمل الصحفي بالمجتمعات الغربية أيضا.

حيث أن في مجال الكتابة الأدبية النسوية لا نستطيع التأكيد على ظهور قراءات نقدية نسوية، ودراسات تطبيقية مهمة قبل عامي 1920 في الغرب، وعام 1960 لدى المجتمعات العربية، علما أن الثقافة التنظيرية لم تؤت ثمارها بشكل فاعل قبل الستينات في الغرب، وقبل الثمانينات في المجتمعات العربية، فإنه في مجال الكتابة الصحفية النسائية وحضور المرأة الإعلامي بشكل عام، سجل أول ظهور للدراسات العلمية المتخصصة حول جدلية المرأة ووسائل الإعلام خلال فترة الستينات، حيث تعد الأمريكية بيتي فريدان Betty Friedan أول من ندد بالتمييز الذي يطال النساء في وسائل الإعلام، عند تأليفها كتاب "المرأة المخادعة" " La femme mystifiée" سنة 1963 (ترجم إلى اللغة الفرنسية سنة 1964) والذي أثار وعيا هائلا، كان من نتائجه تصاعد المطالب النسائية تجاه وسائل الإعلام، وأيضا ظهور متنام من طرف الباحثات الجامعيات حول مسألة "صورة المرأة" في محتويات الإعلام.[2]

وهكذا فقد مثلت منذ السبعينات كل أشكال المواد الصحفية الموجهة للاستهلاك الجماهيري مضامين للتحليل: الصحافة المكتوبة، السينما، إعلانات، أبناء التلفزيون المجلات...الخ، وأدى تحليل هذه المضامين إلى

[1] عبد العزيز بوصفط، نفس المرجع، ص65.

[2] نفس المرجع،ص66

الكشف عن ما أسماه "قاي توشمان" "Gaye Tuchman" سنة 1978، الاختزال الرمزي، حيث تصور وسائل الإعلام الجماهيرية فئة النساء، وكذا الأقليات كمهمشين، وضحايا، واستمر النقد النسائي العلمي لوسائل الإعلام في الدعم من تلك الفترة، حتى أثمر حالي إمكانية الحديث عن حقل معرفي جديد، أسس حديث في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، يسمى الدراسات الإعلامية النسائية.

ثم إنه تعززت الدراسات لاحقا من قبل الهيئات والمنظمات المختلفة وعلى رأسها التابعة للأمم المتحدة، حيث كما رأينا في المبحث الخاص بالمرأة والمؤتمرات الدولية، كيف تتابعت المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة، والتي قد نبهت منذ منتصف السبعينات إلى الخلل في تعامل وسائل الإعلام مع قضايا المرأة، بدءا من ما تضمنه "تقرير ماكبرايد الصادر عن اليونسكو"، حول قضايا الاتصال "عالم واحد آفاق متعددة "الذي أشار إلى تقصير معظم وسائل الإعلام في العالم في تناول القضايا النسائية واعتبر أن الصورة التي تعكسها هذه الوسائل عن المرأة صورة دونية وغير لائقة بها خاصة في الإعلانات

وكذلك مؤتمر بيكين حول المرأة المنعقد عام 1995، يمثل منعطفا حاسما على صعيد تناول المسألة إذ أكد في منهاج عمله ضرورة التخلص من الصور السلبية المهنية للمرأة في وسائل الإعلام داعيا إلى خلق صورة متوازنة عن تنوع حياة المرأة ومساهمتها في المجتمع في عالم متغير، كما أشار المؤتمر إلى أن ما تقدمه وسائل الاتصال من أعمال وبرامج، تكرس أدوار المرأة التقليدية يؤثر سلبيا في مشاركتها في المجتمع، مبرزا ضرورة العمل على أن تمسك المرأة بناصية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، بما يعزز قدرتها على استخدام الوسائط الحديثة، من أجل التصدي لكل أشكال الإساءة التي صورتها والدفاع عن حقوقها التي تمثل جزءا أساسيا من حقوق الإنسان[1].

[1] نفس المرجع،ص67

ب- في الدول العربية:

كانت بداية ظهور الصحافة النسائية في العالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر، في وقت كانت الصحافة النسائية في فرنسا وأوروبا قد قطعت مراحل متقدمة كثر فيها عدد الصحفيات، حتى بلغ عددهن في فرنسا مثلا في تلك الفترة، أي منذ مائة عام، 237 صحفية تكتب في مختلف الصحف الفرنسية[1]، وفي إنجلترا سنة 1924 امتلأت الصحف بتدبيج المقالات فيها حتى تضاعف عدد النساء الكاتبات عشرة أضعاف العدد الذي كان قبل سنوات قليلة، حيث كان عددهن بإنجلترا كلها 1219 امرأة تشتغل في الصحافة[2].

إن تقدم وسبق الممارسة الصحفية النسائية في الغرب، هو ما يفسر ندرة الدراسات الأكاديمية حول القائمة بالاتصال في مجتمعاتنا وتأخر ظهور النادر منها، وذلك في مقابل اهتمام متنام بالقائم بالاتصال بشكل عام، حيث بدأ الاهتمام بدراسة وضع المرأة بوصفها قائما بالاتصال في عدد من المجتمعات الغربية منذ فترة بعيدة، أما الدراسات العربية فقد تأخرت كثيرا بسبب العوامل الاجتماعية والثقافية التي كانت دائما تقلل من أهمية عمل المرأة في مجال الإعلام[3]، رغم كون تجربة عمل المرأة الصحفي في الدول العربية ليست بالقصيرة بل ترجع إلى أكثر من قرن مضى، عندما فتحت الصحف العربية في بعض الأقطار العربية صفحاتها لكتابات المرأة[4].

لقد كانت المرأة العربية صامتة بشكل عام، وفي تمثيلها كرمز جني مثلا في كتاب ألف ليلة وليلة لابن المقفع، لا تتحدث إلا ليلا، لتخفف عن الرجل وتروح متاعبه اليومية، واستمر وضعها مع القهر والكبت طيلة قرون، إلى أن جاء الوقت الذي كان لابد أن تخرج فيه من هذه النمطية بالحديث والتعبير الحر عن أفكارها

---

[1] صلاح عبد اللطيف، مرجع سابق، ص34.

[2] عمر رضا كحالة، مرجع سابق، ص88.

[3] أمجاد محمود رضا، عمل المرأة السعودية في وسائل الإعلام واقعة وآفاقه، ط1، مركز التراث الصحفي، القاهرة، 2004، ص23.

[4] محمد الجمال راسم، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، ط2، بدون دار النشر، بيروت، 2002، ص209.

وخواطرها فجاءت أول رواية عربية "حسن العواقب" أو "غادة الزهراء" من تأليف امرأة سنة 1899، وهي الكاتبة اللبنانية "زينب فواز" وفي عام 1904 نشرت لبيبة هاشم من لبنان أيضا رواية بعنوان "قلب الرجل" وفي السنة نفسها نشرت ميخائيل صويا من لبنان هي الأخرى رواية "حسناء سالونيك" المنشورة في صحيفة الهدى في نيويورك في العام نفسه، ومن ثم فإن النساء قد سبقن في فن الرواية العربية وأسسن هذا النوع الأدبي وليس الرجال[1].

لقد أبدت المجلات العربية والصحف في نهاية القرن التاسع عشر، اهتماما بالغا بتشجيع الأدبيات لمزاولة الصحافة، وتنشيط القلم النسائي في الشؤون الحياتية والعامة فانصب الاهتمام على بعض شاعرات وكاتبات ممن نشرن أعمالهن في الصحافة غير النسائية، مما شجع القلة المحظوظة من النساء في خوض تجربة الكتابة الصحفية ولو أنهن بدأن باحتشام عن طريق صفحات الصحف العامة والمجلات التي فتحت أبوابها لنشر موضوعاتهن.

ويعتبر أعرق قلم نسائي خاض العمل الصحفي، من بوابة الكتابة الصحفية في صفحات الجرائد والمجلات "مريانا المراش" فقبل سنة 1869، لم تكن المرأة العربية مهتمة بالصحافة نظرا لحال الجهل والإهمال الذي عانته إلى أن أقدمت "مريانا المراش" على نشر أول مقاله لها في مجلة "الجنان" سنة 1869، وقد انتقدن "مريانا" بمقالتها عادات بنات عصرها، وتقليدهن داعية إياهن للتحلي بالعلم والأدب والإقدام على الكتابة وإبداء الآراء بجرأة وإقدام، وبعد 1870 أبدت المجلات العربية اهتماما خاصا بالشأن النسوي، فحرصت المقتطف 1876، والهلال 1882، الجامعة 1897، وبعدها الثريا والمحيط والهدى والنصير ولسان الحال على تكريس صفحاتها للتكلم بلسان المرأة ونشر أخبارها[2].

---

[1] نفس المرجع،ص220

[2] جورج كلاس، تاريخ الصحافة النسوية، نشأتها وتطورها، ط1، دار الجيل، بيروت، 1996، ص33.

لقد كان أول دخول للمرأة العربية إلى الحقل الصحفي والعمل فيه تحريرا وتأسيسا، مع نشأة أول دورية نسائية في مصر حيث عرفت ساحات العمل الصحفي أول صحيفة نسائية عربية أنشأتها "هند نوفل" عام 1892م باسم الفتاة، وقدمت هند لمجلتها بأنها لن تخوض في أمور السياسة والمشاحنات الدينية بل سوف تهتم بما يتصل بالنساء مثل الخوض في آداب الهيفاء ومحاسن النساء، في حين قبل هذا التاريخ عرفت الصحافة العربية الصفحات النسائية المتخصصة وأبرزها "باب المرأة في مجلة المقتطف المصرية"، والتي اعتبرت بواكير الصحافة النسائية، ثم ما لبث أن انتقلت الشرارة بعدها إلى لبنان، سوريا، ثم العراق، فتونس...الخ[1]

كانت المرأة في أواخر القرن التاسع عشر تهاب الكتابة، وتخشى أن تنشر شيئا من نتاجها في الصحف، ولأنها لم تشهد التشجيع من أبناء جيلها في بداياتها الصحفية، فإنها اضطرت إلى توقيع مقالاتها بواسطة الرمز أحيانا، أو بالأحرف الأولى أحيانا أخرى، أو بأسماء مستعارة على شاكلة "بنت الشاطئ" واسمها عائشة عبد الرحمان، و"ليلى" واسمها الأصلي ماري عجمي وغيرهما، خوفا من العادات والتقاليد الاجتماعية، التي كانت تقيدها وتحول دون تمكنها من بناء شخصية خاصة بها، فضلا عن أن المجتمع لم يكن مهيأ لتقبل هذا التطور، وهو ما جعل أيضا بعض الأقلام الرجالية تكتب بأسماء نسائية وهمية، إفساحا للمجال أمام المرأة للتعلم وإبداء الرأي صراحة، وتشجيعا لهن على ضرورة المبادرة للكتابة الصحافية ونشر المقالات والخواطر والقصص في الدوريات، كما هو الشأن بمقصد "سليم سركيس" من أن ينسب امتياز مجلته إلى "مريم مزهر" وكان يرمي وراء إطلاق هذا الاسم النسائي على صاحبة مجلة إلى تشجيع المرأة الشرقية على الكتابة في الصحف والمجلات، ذلك أن حياة الشرقيات يحول دون ظهور أسمائهن على صفحات الجرائد[2].

---

[1] صلاح عد اللطيف، غازي زين عوض، دراسات في الصحافة المتخصصة، ط1، الإعلامية للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1990، ص112.

[2] إسماعيل إبراهيم، صحفيات ثائرات، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص29.

لذلك حاولت هند نوفل التطرق لهذه المشكلة من خلال مجلتها، بأن تدفع ببنات جنسها إلى القراءة والكتابة، مطالبة بأن يكتبن للصحف عن قضاياهن وقضايا مجتمعهن، وذكرن عددا من الصحف ومجلات النساء التي تصدر في الدول الغربية كفرنسا، حتى تبين للقارئات أهمية مكاتبة الجزائر، مبينة أن ذلك ليس عيبا وأن الكتابة لا تمس عفاف المرأة وإنما تزيد من قدرها، وأتت مجلتها بإحصائية تبين عدد النساء المشتغلات بالكتابة في فرنسا في ذلك الوقت وهن 2133، منهن 1211 يؤلفن الروايات، و217 يؤلفن الكتب العلمية للتدريس و280 ينظمن القصائد والأشعار، و425 يشغلن بإنشاء مقالات وفصول متنوعة البحث والموضوع، وبين 2133 يوجد 1219 يكتبن في الجزائر[1].

كما أن من الملاحظ أن نشأة الصحافة النسائية اللبنانية كانت في مصر على أيدي لبنانيات في نهاية القرن التاسع عشر، كانت صحافة مبادرة فردية، ذات طابع حرفي، صادرة عن نساء لبنانيات خريجات إرساليات أجنبية وأوضاعهن المادية جيدة، هاجرن إلى مصر، كذلك كانت صحافة رأي يغلب عليها الطابع الأدبي، وهي لم تعش طويلا باستثناء ثلاث مجلات: فتاة الشرق، الحذر، وأنيس الجليس، لأن حياتها كانت مرتبطة بحياة من أصدرها من ناحية، ومن ناحية ثانية لأن تعداد هذه الصحف كان كبيرا قياسا على جمهور من القارئات محصورا جدا نظرا إلى انتشار الأمية في تلك الفترة[2]، في حين كانت أول مجلة نسائية تصدر في لبنان مجلة "الحسناء" التي أصدرتها "جورجي نيقولا باز" سنة 1908.

أما في منطقة المغرب العربي، تعد تونس أولى دول المنطقة معرفة بالصحافة النسائية وخاصة الدول العربية من حيث تاريخ إصدار الصحف النسائية بعد كل من مصر، لبنان، سوريا والعراق، إذ تم صدور أول مجلة المرأة التونسية هي مجلة "ليلى" سنة 1936 ثم عرفت ليبيا مجلات المرأة سنة 1964م وعندما صدرت

---

[1] إسماعيل إبراهيم، المرجع نفسه، ص21.

[2] نهوند القادري عيسى، المرأة بين الإعلام المكتوب والإعلام المرئي: الحالة اللبنانية،مجلة المستقبل العربي،العدد3،1995، ص97.

مجلة "المرأة"، ثم جاء دور الجزائر التي رغم أنها ثاني بلد عربي عرفت الصحافة، إلا أنها انتظرت حتى جانفي 1970م لتصدر بها أول مجلة نسائية تحت اسم الجزائرية، وهي أول مجلة للمرأة الجزائرية، حملت مشعلها الأقلام التي كانت تعمل عبر مختلف الصحف الوطنية والعلمية وكان ظهورها استجابة لضرورة العمل الإعلامي النسائي التعبوي الذي تقتضيه العوامل التاريخية حينها و"الجزائرية" هي اللسان المركزي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الذي هو المنظمة المعبرة عن طموحات النساء.

ومع بداية التعددية الإعلامية كان في رصيدها أكثر من عشرين عاما على إصدارها كان لها الفضل في نقل الصورة الحقيقية للمرأة الجزائرية عن مشاركتها المتزايدة كما وكيفا في التنمية الوطنية وبناء المجتمع وملاحظة التطورات الجديدة على الساحة الجزائرية وما تسير إليه من تعددية حزبية وما صاحب هذه المستجدات من آثار على مستوى الأسرة الجزائرية كلها.

ظلت مجلة "الجزائرية" هي الصوت النسائي الوحيد المعبر عن المرأة الجزائرية في حقل الإعلام المطبوع حتى عام 1990م عندما صدر قانون إعلامي جديد، أباح إصدار الصحف للأحزاب، والهيئات المختلفة، مما كان له الأثر في ظهور مجلات وصحف نسائية عديدة، لعل من أشهرها مجلة أنوثة، التي تأسست في مارس 1991، ولا تزال تصدر إلى اليوم، رغم ما عرفته في بعض فتراتها من تقطع[1].

ومن هنا نلخص أهم ما يوجه من انتقادات للصحافة النسائية في الوطن العربي، إذ مع نهاية عقد المرأة وبداية التسعينات، أجريت في الأقطار العربية العديد من الدراسات وعقدت الندوات لبحث كيفية تناول وسائل الإعلام العربية للمرأة العربية في الصحافة المكتوبة كدراسة المرأة والإعلام لناهد رمزي، ودراسات في الصحافة

[1] إسماعيل إبراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي، ط1،الدار الدولية للنشر و التوزيع،1996، ص129.

العربية المعاصرة لعواطف عبر الرحمان، والصحافة النسائية في الوطن العربي لإسماعيل إبراهيم، وخلصت معظمها إلى ما يلي:

- إن معظم مضامين وسائل الإعلام العربية تعكس الاهتمامات والأدوار التقليدية للمرأة فهي الأنثى المهتمة بالطبخ والأزياء والتجميل والإنجاب والعلاقات الأسرية السطحية.
- تصور هذه المضامين المرأة على أنها عاطفية شديدة الحساسية غير قادرة على التفكير السليم واتخاذ القرارات وأخذ زمان المبادرة، كما أن صورة الذات عندها سلبية تتمثل بالاستسلام لصورة الرجل.
- تفتقر هذه المضامين إلى معالجة حقيقية لأوضاع المرأة العربية وقضاياها وهمومها الجوهرية في المجتمع.
- محدودية القدرات المهنية للعاملين في هذا المجال.

معالجة المرأة للموضوعات الاجتماعية ذات الطابع الخيري المبتعد عن القضايا السياسية[1].

4-3 واقع المرأة في المؤسسات الصحفية:

فمن خلال ما استعرضناه من تاريخ ممتد للبدايات الأولى لعمل المرأة الصحفي واكتسابها دراية وخبرة بالمجال، وجدنا أن هناك نقصا شديدا بالنسبة لوضع الإعلاميات بمؤسسات الإعلام المختلفة في السنوات الأخيرة سواء في الإعلام العربي أو الغربي على السواء.

[1] مريم سليم، تهميش دور المرأة في وسائل الإعلام، موقع الضياء 2015/04/25.
www.aldhiaa.com/arabic/woman/shaksi/Z004e8*4.htm

في الدول العربية:

عندما تأتي إلى لغة الأرقام فإن المؤشرات لا تدعوا إلى التفاؤل فمع أن الأرقام تؤكد أن نسبة الجامعيات تفوق في معظم الجامعات العربية نسبة الجامعين وخاصة في بعض التخصصات، وفي بعض الجامعات تصل النسبة 22 في المائة ذكور و78 في المائة إناث، إلا أن الميدان العملي يعطي النسب مقلوبة فمن خلال الدراسات والإحصائيات تبين أن نسبة العاملات في ميدان الإعلام لا تتجاوز الـ25% من المجموع العام، وهو ما ورد في ملخص دراسة حول الصحافة النسائية في الوطن العربي "رغم أن الجنس اللطيف يفوق الذكور إلا أن عدد الصحفيات وحسب نتائج الدراسات الأخيرة للقائمين بالاتصال لا يتجاوز الـ25% من العدد الإجمالي للصحافيين الممارسين[1].

وهي إحصائيات تطابق ما وجد في بعض الدول العربية كالتي تتعلق بتونس مثلا، حيث في سنتي 1997-1998 كانت نسبة النساء الصحفيات 25% من إجمالي الصحفيين الحاصلين على البطاقة المهنية، وبالمغرب أيضا ففي سنة 2003، بلغ عدد النساء الصحفيات الحاضرات بالمشهد الصحفي المغربي 459 صحفية بنسبة 23.27%.

مع العلم أنه في سنة 2000، لم تكن تمثل سوى 324 بنسبة 24.39 من إجمالي الصحفيين بالمغرب حسب إحصائيات وزارة الاتصال المغربية[2].

كما توصل محمد قيراط في الجزائر بعد دراسة حول القائم بالاتصال، إلى أن هناك تقريبا ربع الصحفيين الجزائريين من العنصر النسائي بنسبة 24%، أغلبهم من جامعة الجزائر توزعن على مختلف المؤسسات

---

[1] عبد العزيز بوصفط، مرجع سابق، ص75.

[2] AbdelkrimHizaoui, L'image de la femme dans la presse écrite tunisienne, Tunisie, 1999, p15.

الإعلامية حيث نسبة 62.5%من صحفيين محطة التلفزيون الجزائري نساء، في حين أن الإذاعة والصحافة المكتوبة شهدت سيطرة الرجال الصحفيين بأكثر من 75%.

أما في مجال تولي المناصب القيادية، فلا تزال الساحة الإعلامية النسائية في الوطن العربي بشكل عام، بحاجة إلى مزيد من الاطارات الإعلامية المؤهلة، حيث أن نسبة قليلة جدا من الصحفيات وصلت إلى منصب رئيس قسم، أو رئيس تحرير أو مدير، وهذا يعني الكثير بالنسبة لفعالية العنصر النسوي ومشاركة في اتخاذ القرار، إذ أن احتكار الرجال لهذه المناصب يمثل اختلافا غير طبيعي بين النساء والرجال، لأن استبعاد المرأة من تولي هذه المناصب حسب تفسيرات نظرية النوع الاجتماعي ليس مرتبطا بدونية المرأة كجنس بشري، كما هو الشأن في كل المجتمعات، ولكن مرتبط به كنوع اجتماعي تم استبعاده من تولي هذه المناصب بفعل عوامل سياسية واجتماعية وثقافية وغيرها[1].

كما نجد دراسة عواطف عبد الرحمان التي طرحت مشكلة الوجود النسائي بالمؤسسات الصحفية ونظرا للبعد عن المواقع القيادية، لم يستطع تطوير مناقشة قضايا المرأة بالشكل الأمثل، فظل الحال على ما هو عليه من السوء، وما يتم به من سطحية أحيانا في مجالات قضايا المرأة، بحيث تمثل بعض الصحف إلى الإثارة والمعالجات الأكثر جذبا للجهود بصرف النظر عن قيمتها الحقيقية سعيا وراء الربح السريع، وتستخدم المرأة في هذا الإطار وسيلة لجذب الانتباه والترويج بالتركيز عليها كأنثى وجنس لإثارة الغرائز خاصة في الإعلانات والصور المنشورة في الصحف.

نشير في الأخير إلى الحرص المتنامي الذي أصبحت تبديه العديد من وسائل الإعلام العربية على تعزيز حضور المرأة بمختلف المهن الإعلامية من خلال اهتمامها بطرحها في المؤتمرات وإدراجها ضمن توصياتها

[1] عبد العزيز بوصفط، ص76

المختلفة، كما حدث بأعمال مؤتمر الإعلاميات العربيات الثالث، فهي ظاهرة إيجابية من شأنها تفعيل دورها الإعلامي بالرغم من أن هذا الحضور ما زال محدودا بالمقارنة مع الرجل، إذ أن النظرة التقليدية للمرأة تشكل عائقا يمنع الكثير من النساء من الالتحاق بوسائل الإعلام ولا زالت هناك ميادين لم تعمل فيها المرأة وهي بحاجة إلى مزيد من التدريب والتأهيل تستطيع إعداد أنواع من الموضوعات كالسياسية وغيرها.

الدول الغربية:

تثبت الأرقام بفرنسا أنه هناك تنامي في تأنيث المهنة حيث يستمر تأنيث المهنة الصحفية التي بلغت نسبة النساء بها 33% في 1990 و39% في سنة 1999، على الرغم من أنهن لازلن غير ممثلات في المهنة مقارنة مع مجموع السكان النشطين بفرنسا، الذين تصل نسبتهم إلى 45%، أما وضعهن في مناصب القرار فنسبة 24.9%من النساء في مختلف مستويات القرار الصحف مقابل 37.8%رجلا أما في العمل القاعدي للمهنة الصحفية هناك 75.1% من النساء ونسبة 67.1% من الرجال[1].

وقد تحصلت 11744 امرأة سنة 1999 على تجديد بطاقاتهن الصحفية، وهي تمثل حاليا 38.5% من ضمن 30510 صحفيا متحصلا على البطاقة المهنية.

كما تتزايد أعداد النساء في كندا أيضا ويتزايد تأثيرها في مختلف وسائل الإعلام، لكن لا يزال أمامهن الكثير من أجل احتلال مناصب القرار في هياكل المؤسسة الإعلامية، حيث يواصل الرجال في احتلال 75% من مراكز القرار كبرى الوسائل الإعلامية حسب جمعية تقديرات الإعلام، في حين أن أكثر من نصف حاصلي شهادات الإعلام هن نساء، لكن لا يوقعن الأعلى 30% من إجمالي مواد الصحف، أيضا توصلت سلسلة

[1]عبد العزيز بوصفط، مرجع سابق، ص77.

دراسات حول وسائل الإعلام إلى أن 28% من النساء مسؤولات أقسام في اليوميات الكندية، في حين أن 5% فقط من رؤساء التحرير هن نساء، وفي سويسرا تمارس النساء المهنة الصحفية بنسبة 32%.

على العموم تظل سلطة القرار الفعلي حكرا على الرجل، حيث أن أغلبية مؤسسات الإعلام العالمية حاليا مسيرة من طرف الرجال، رغم تقدم بعض النساء في القيادة الإعلامية مقارنة مع حقب ماضية، بالتالي ينفرد الرجال بأغلب القرارات حول ما يكون وما لا ينبغي أن يكون، بالإضافة إلى أن النساء لا يتقدمن في المواقع العليا القيادية في وسائل الإعلام بأعداد تعكس تواجدهن بأعدادهن في المجتمعات[1].

4-4 المرأة الصحفية بين التشريع والممارسة:

يعتبر الإنسان مصدر ومحور الحقوق جميعا، فهي قد وضعت له وتطورت عبر التاريخ من أجله، وإذا كانت مصلحة المجتمع تقتضي أحيانا تقييد هذه الحقوق، فإن هذا التقييد قد يفسر أنه ليس إلا لصالح الإنسان نفسه، الذي لابد له من أن يحيا حياة اجتماعية كريمة وتمثل قضية الحرية جوهر العمل الصحفي والإعلامي ،وعندما نتحدث عن حرية الصحافة أو الإعلام فإننا لا نتحدث فقط عن قضية مهنية باعتبارها حقا وامتيازا فئويا للصحفيين والإعلاميين، حيث أن الزاوية الأهم هي حق المواطن العادي الحصول على الخدمة الصحفية والإعلامية، ولابد من التأكيد أن التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي لا تقتصر في جوانبها السلبية والإيجابية على الرجال دون النساء والعكس صحيح، فالنوع في حد ذاته لا يؤثر سواء في وضع هذه التشريعات أو في تطبيقها، ومن ثم فإن الإعلامي رجلا كان أو امرأة لا فرق بينهما أمام هذه القوانين والتشريعات، وقد أدى تطور المدنية وتقدم العلوم القانونية إلى تأكيد الحقوق السياسية للإنسان في المرحلة الدستورية التي بدأت في أواخر القرون الوسطى، عن طريق تدوينها في الوثائق الدستورية وكانت أقدم هذه

[1] نفس المرجع، ص78.

الوثائق الدستورية الإنجليزية الصادرة 1215م ولائحة إعلان الحقوق الأمريكية في ولاية فرجينا في 12 حزيران 1776 والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان الصادر عام 1879م وإعلان حقوق الإنسان والمواصلة الصادرة في فرنسا في العام نفسه[1].

إن حرية تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية وحرية الاجتماع والتظاهر، وحرية التكلم والتعبير والنشر هي كلها مكونات أساسية لحق الإنسان في الإعلام والاتصال وتؤدي أي عقبة تقام في وجه هذه الحريات إلى القضاء على حرية التعبير من توصيات اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال المعروفة باسم لجنة ماكبرايد المنبثقة عن اليونسكو[2].

وقد ظهر الاهتمام الكبير بحقوق المرأة منذ بداية القرن العشرين حيث طرحت قضية المساواة بين الجنسين للمرة الأولى في ميثاق عصبة الأمم عام 1919م حيث تقرر ضرورة توفير ظروف عادلة لعمل الرجال والنساء والأطفال، كما تضمن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945م نصا متقدما ذا صلة بالمساواة بين الرجل والمرأة وحسب الفقرة الثامنة من الميثاق فقد أكدت على أنه "لا تفرض الأمم المتحدة قيودا تحد بها اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية[3].

في الأخير يمكن القول أن دخول المرأة ميدان الصحافة لم يكن بالأمر السهل، إذ كانت تهاب التعبير عن مشاعرها وأفكارها خوفا من العادات والتقاليد التي كانت تقيدها، إضافة إلى أن المجتمع لم يكن مهيأ أصلا لتقبل المرأة الصحفية وعموما فإن رحلة المرأة العربية بصفة عامة مع الصحافة تجلت في العديد من المحطات والمظاهر يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

---

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي، إشكالية الإعلام والاتصال في العالم الثالث، ط1، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2004، ص62.

[2] عواطف عبد الرحمان، الصحفيات والإعلاميات العربيات، ط1، دار العربي، القاهرة، 2008، ص146.

[3] عبد العزيز بوصفط، المرأة الصحفية في الجزائر: الأداء والحضور، رسالة ماجستير، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005م-2006م، ص52.

- وجود يقظة نسائية بأهمية التطرق لقضايا المرأة وبروز الحاجة للتعبير عن العديد من القضايا الأساسية من بينها حقوق المرأة بالدرجة الأولى.
- الجرأة في النقد، بما ساهم ترقية المرأة والنهوض بها.
- مرحلة الإبداع وذلك من خلال تخطي حاجز الاهتمام بقضايا المرأة إلى الاهتمام بالشأن العام والمجتمع ككل.
- احترام العمل الصحفي: حيث ارتفع عدد النساء العاملات في الصحافة مع ارتفاع نسبة قوة العمل النسائي، علما أنه من غير الممكن في هذه الفترة فصل مفهوم المرأة العاملة عن الأمور الأخرى من بينها عوامل تعليمية وديمقراطية وسياسية ودينية وثقافية.
- مرحلة القوة الإعلامية: مع بداية التسعينات من القرن العشرين ومع دخول التطور التقني و"العولمة" برزت النساء كقوة إعلامية عكست حضورا أنثويا صحافيا ولكنه كمي بمعنى أن العاملات في قطاع الصحافة قد ازداد عددهن بيد أن قلة منهن وصلن إلى مراتب صنع القرار[1].

4-5 تجربة المرأة الصحفية في الجزائر:

إن القدر الذي حصلت عليه المرأة الجزائرية من تحسين في أحوالها والحصول على عدة مكاسب، ليس بالقدر الكافي إذا ما قارناها مع أوضاع المرأة في بعض البلدان العربية كتونس والأردن ومصر، ناهيك عن مقارنتها مع الدول المتطورة[2].

ومقاربة عمل المرأة في المهنة الإعلامية تدخل في سياق تلك المكانة الاقتصادية الاجتماعية التي تحظى بها المرأة في المجتمع الجزائري، وعليه كيف يكون وضع المرأة في العمل الصحفي عبر مختلف المراحل؟

---

[1] نفس المرجع، ص44-46.

[2] أميمة أبو بكر، شيرين شكري، المرأة والجندر: إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، ط1، دار الفكر، دمشق، 2002، ص138.

أ-المرأة الجزائرية الصحفية في عهد الأحادية:

إن المتتبع لتاريخ الصحافة الجزائرية، يلمس بوضوح أن المرأة الجزائرية دخلت عالم الصحافة ابتداءا من نشأتها، حيث تعتبر "زينب تبسي الميلي" أول امرأة جزائرية اعتمدت رسميا كصحفية بأول صحيفة يومية بالعربية "الشعب"، والتي اقتحمت ميدان الكتابة الصحفية بمراسلة بعض المجلات والجرائد.

كانت البدايات الأولى لانخراط زينب تبسي بالعمل الصحفي، لما قررت أن تبعث بكتاباتها بداية لمجلة "سندباد" الصادرة بالقاهرة، ثم "المصور" و"أخر ساعة" المصريتين، ثم جريدة البصائر الجزائرية، أما كتاباتها باستمرار كانت بجريدة "الشعلة" الجزائرية وبدون توقف إلى أن توقفت هي عن الصدور، كانت تعاني من حصار القيود الاجتماعي لذلك لجأت للكتابة باسمها المستعار كنت إما أن أمضي باسم أحد إخوتي من الذكور، أو أمضي موضوعي بحرفين لا علاقة لهما بالأحرف التي يحملها اسمي أو لقبي[1].

ولم تكن فقط من الأوائل اللائي مارسن مهنة الصحافة في الجزائر، بل كانت مبدعة ودبلوماسية حيث استطاعت أن تحول آلامها إلى عمل فني وأدبي، يقول عنها محمد حسنين هيكل في هذا الشأن "إنها موهوبة بقوة خاصة تعطي لها السلطة لتجعل من حادث مؤلم إبداعا فنيا، خصوصيتها أنها استطاعت أن تجمع بين الأصالة والتفتح و العصرنة لتبرهن تكامل هذين العنصرين لا تناقضهما".

لقد واجهت الجزائر بعد استقلالها مشكلة الإطارات في الجانب الإعلامي، ونقص عدد الخبراء في تسيير وإدارة سواء الحصص بالإذاعة والتلفزيون أو إخراج الصحف، فاستقدمت المشارفة للاستفادة من خبراتهم كحل مستعجل للأزمة، في حين أرسلت بعثات جزائرية لتكوينهم في بلدان المشرق، إذن إضافة إلى الوضعية المزرية للهياكل والتجارب، نذكر انعدام إطارات جزائرية متكونة في هذا المجال ولها التجربة والخبرة في الصحافة

[1] عبد العزيز بوصفط، مرجع سابق، ص81.

اليومية...والقليل الموجود من الإطارات التي يمكن أن تؤطر هذه الصحافة الناشئة فقد إختارت مجالات أخرى كالعمل السياسي والدبلوماسي وغيره، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة صحفيين جزائريين باللغة العربية[1].

لذلك بعد سنوات ظهرت أسماء العديد من النساء عملن في الصحافة الجزائرية، حيث بدأ ظهور أسماء نسائية جزائرية في حقل الصحافة من خلال المطبوعات والمجلات المختلفة ولعل من أهمها كما رأينا مجلة "الجزائرية"، التي شكلت قبلة للراغبات في مزاولة المهنة، فانضمت أقلام جديدة وشابة إلى "الجزائرية"، وصار يعمل لديها عدد من العاملات بالرغم من ارتباطهن بمشاغل أخرى دائمة، وأصبحت "الجزائرية" مدرسة للتكوين الإعلامي، أتاحت الفرصة للناشئات من خريجات معهد الصحافة والكليات الأخرى والمدرسات وغيرهن من المتعلقات بمهنة البحث عن المتاعب، وشجاعتهن على التعبير عن هموم وقضايا المرأة الجزائرية.

كانت الصحفيات عادة تبدو أن العمل في مجلة الجزائرية وسرعان ما تلتحقن بعدها باليوميات ولقد مرت حقبة تميز فيها توجه الصحفيات للاشتغال بالكتابة في الشؤون التقليدية مثل فريدة النقاش، التي تنتمي لجيل السبعينات في الأدب الجزائري، حيث كانت تسير إبداعاتها وتعالج مختلف القضايا النقابية في جريدة المجاهد الأسبوعي بالقسم الثقافي[2].

وكان ممن تبعها صحفيات عرفن عالم الكتابة الصحفية الأدبية، فبرزت الكتابات الصحفية للعديد منهن في السبعينات إلى بداية الثمانينات، وأثرت بهذا المشاركة النسائية بالعمل الصحفي ومن أمثالهن إضافة إلى فريدة النقاش، الأديبة زهور ونيسي التي تؤكد "أن عملية الكتابة تأخذ أبعادا متشعبة معقدة عندما تصدر عن امرأة، إذ ترى معظم المبدعات أن المرأة في كل مكان من الدنيا وليس في وطننا العربي فقط، وكل شيء نسبي، تعيش في سجن مظلم أسسه أفكاره من الدنيا وليس في وطننا العربي فقط، وكل شيء نسبي، تعيش في سجن

[1] أحمد حمدي، دراسات في الصحافة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص52-53.

[2] أحمد حمدي، مرجع سابق، ص38.

مظلم أسسه أفكار بالية وجدرانه ذهنيات مريضة منحطة، لذا فإن المرأة العربية ترفض بشكل مطلق فكرة الخوصصة بين أدب رجالي وأدب نسائي، وعملية تقسيم قضايا المجتمع بين قضايا نسائية وأخرى رجالية، وما ميز كتابات ونيسي، أول روائية باللغة العربية هو أن الشعارات التي غلبت على كتابات ونيسي لتلك الفترة تميل إلى الخطابات والمواد الصحفية كثرة تأثرها بالأسلوب الصحفي، الذي طالما قدمت من خلاله أعمالها للنشر في مختلف الانشغالات الأدبية والاجتماعية وغيرها.

أيضا عرفت الصحافة الجزائرية الصحفية مليكة بوصوف التي تميزت بميولها الشغوف للقراءة دون توقف الذي ألهمها الرغبة الكامنة في الكتابة ولهذا صارت محنكة في مهنة الصحافة حيث ألفت كتابا عبارة عن سيرة ذاتية، يروي يوميات المرأة الجزائرية مع الذعر خاصة أنها تعمل صحافية، وهو تحت عنوان "معيشة معاصرة"، كما نشرت أعمالها عدة مجلات أجنبية مثل دراسة حول "وضعية نساء حوض البحر الأبيض المتوسط، وأخرى "النساء والمسرح"[1].

إن إقدام المرأة وخوضها في مجال العمل الصحفي ظل طيلة مرحلة الأحادية إلى بداية التعددية الإعلامية باحتشام، وبالنظر إلى أنه لم يكن يطال النساء تمييزا جنسيا على مستوى القوانين بحيث شهد حضور المرأة اختلافا في ما بين مرحلتي الأحادية والتعددية والذي يرجع إلى المجتمع ككل، أي اختلاف السياق: السياسي، الاجتماعي، الثقافي، والقيمي، لذلك حاولنا إيجاد بعض مبررات قلة العنصر النسوي آنذاك، وهي كما يلي:

– ارتفاع نسبة الجهل والأمية نتيجة مخلفات الاستعمار الفرنسي للجزائر على الرغم من المجهودات المبذولة من الدولة ومختلف الأطراف المجتمعية للتصدي لها، لكن كانت مواجهتها صعبة وتتم ببطي، حيث

[1]. زهور ونيسي، نقاط مضيئة، مقالات في الثقافة و السياسة و المجتمع، دار الأمة، الجزائر،1999،ص9

سجلت نسبة 85% سنة 1962 و67 سنة 1971 و47% سنة 1982، وحوالي 40% سنة 1988، علما أنها كانت منتشرة أكثر في الأوساط النسوية.

- أعداد النساء كانت قليلة بحكم أن تمثيل العنصر النسوي كان شخصيا في كل الميادين آنذاك، بحيث كانت القوة العاملة النسائية ضعيفة حينها والتي بدأت في التطور خلال فترة السبعينات، أين بدأت مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية ولم تعد المرأة قابلة لأن تظل عبئا على الزوج، فصار لديها عمل[1]، مع هذا ظلت نسبتها في القوة العاملة ضعيفة في المراحل الماضية.
- عدم تكيف المرأة مع محيط وظروف المهنة، نتيجة رفض المجتمع لهذا النوع من الأعمال للنساء الذي كان ناتجا على "سيادة صورة ذهنية سلبية طيلة الفترات السابقة للتعددية عن العاملات الصحفيات على أساس أنهن متحررات وخارجات عن القيم والمعايير الاجتماعية".

عموما يمكن القول أن ندرة النساء في المهنة الصحفية لم تكن إلا تعبيرا عن الواقع في بعده السوسيولوجي آنذاك، وعندما بدأت الجزائر تدخل مرحلتها الحديثة انطلقت المرأة صوب التعليم بأعداد كبيرة وقد هيأ لها إضافة إلى التعليم المناخ التعددي الفرص لدخول المجال الإعلامي ككاتبة وصحفية ومقدمة برامج إذاعية ثم تلفزيونية، فبدأ التغير في التجربة الإعلامية النسائية في الجزائر[1]

ب-المرأة الجزائرية والصحافة المعاصرة:

لقد ارتبط التحاق المرأة بالعمل الصحفي بشكل مكثف بظهور التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، حيث انعكست حرية الفكر والرأي في الميدان الإعلامي خاصة على قطاع الصحافة المكتوبة، فيما بقيت الوسائل السمعية البصرية والسمعية تابعة للدولة، فصدرت العديد من الصحف منها التابعة للقطاع الخاص

[1] عبد العزيز بوصفط،مرجع سابق،ص85

ومنها التابعة للقطاع العام وأخرى حزبية، فتواجدت المرأة في المنابر الإعلامية كصحفية محررة في جزائر حزبية أو مستقلة أو حكومية، ولم تكن تفرق في العمل بين هذه الأنواع من الصحف.

ورغم ندرة الصحفيات مع أواخر مرحلة الأحادية، إلا أن المرأة الصحفية كانت حاضرة في عملية التغيير الديمقراطي في أبعاده الإعلامية منذ البداية، حيث ساهمت بفعالية في تأسيس أول نقابة للدفاع عن حقوق الصحفيين، لأنها كانت تعلم ما ينتظر الصحفيين من عقبات وقيود تحول دون تمتعهم بالحرية الإعلامية الحقيقية، كالحق في الوصول إلى مصادر الخبر، والحق في إطلاع القارئ بكل ما يهمه دون استثناء بين معلومة وأخرى فبتاريخ 13 و14 أكتوبر سنة 1989، في مؤتمر وطني بقاعة الأطلس، تأسست حركة الصحفيين الجزائريين بعد يومين من النقاش المكثف من قبل عشرات المهنيين أين طرحت مشاكل القطاع بدقة وتوجت الأشغال بميلاد حركة الصحفيين الجزائريين رسميا MJA، أول منظمة حرة للصحفيين، وأسندت مسؤوليتها لمليكة زوبا، لتكون المرأة الصحفية بذلك سباقة في الإشراف على المنظمة، وقد استثمرت بروحها وجسدها وبكل ما تملك من أجل انتصار مبادئ الحركة الجديدة، قبل وبعد أكتوبر 1988، كما فرضت حماسة في تسيير وقيادة مديرية حركة الصحفيين الجزائريين MJA[1].

يبدو أن إقرار التعددية أي سنة 1989 وتزامنت بدايتها مع بدأ تفوق أعداد الطالبات في الجامعة الجزائرية بالسنة نفسها، وتوجه أسباب ازدياد الملتحقات بالعمل الإعلامي في هذه الحقبة من تاريخ الجزائر إلى عوامل عدة وهي كالتالي:

المرحلة الأولى 1989-1992:

بدأت منذ إقرار التعددية أي سنة 1989 وتزامنت بدايتها مع بدأ تفوق أعداد الطالبات في الجامعة الجزائرية بالسنة نفسها، وترجع أسباب ازدياد الملتحقات بالعمل الإعلامي في هذه الحقبة من تاريخ الجزائر إلى عوامل عدة وهي كالتالي:

[1]LazhariLabter, journalist Algériens : 1988-1998, chronique des années d'espoir et de terreur, chihab, Alger,2005, pp208-209.

1. تضرر الفرد من الناحية المادية وتفاقمت الحاجة الاقتصادية للعائلة الجزائرية فظهر تسامح الآباء تجاه ..... العاملة وتساهل الزوج في مزاولة زوجته لنشاط تتقاضى من خلاله أجرا كالممتهنة للصحافة، وربما قوبلت المحاولات الأولى بنوع من الاستغراب والرفض المحيط الاجتماعي لكن سرعان ما تحررت المرأة من الضغوطات الاجتماعية وراحت تكد وتبذل قصارى جهدها لانتزاع مكانة تراها لنفسها في عالم الصحافة الذي طالما وصف بأنه رجاليا[1].
2. يعتقد البعض ولكون المرأة ظلت مقهورة عبر تاريخ طويل مثقل بالتحكم و السيطرة الرجالية،فرأت في العمل الصحفي بما يتميز به تحرر المخرج الذي يمنحها فرص مستقبل أفضل فاختارته ،و فعلا فقد وجدت المرأة في العمل الصحفي ما يحقق رغباتها في التحرر كما مكنها التحرير الصحفي من التعبير أكثر عن همومها و قضاياها و إبداء رأيها تجاه مشاكل مجتمعها.
3. من أبرز العوامل التي ساعدت المرأة على الانخراط في العمل الصحفي ألا و هو التطور الملموس في الصحافة المكتوبة ،التي أصبحت تستقطب أعدادا كثيرة من الصحفيات بغض النظر عن إمتلاكها لخبرة في المجال[2].

المرحلة II:1992-1997

من المعروف أن المرأة في اوقات الأزمات هي الضحية الأولى للتمييز و الإقصاء ،سواء بسبب الفقر أو البطالة أو الأمية أو الإرهاب ،لذلك فبعد جانفي 1992 و تغير الاوضاع في الجزائر التي عرفت طيلة سنوات التسعينات أحداثا دامية مما أثر على وضع المراة الصحفية وعلاقتها بالمهنة في الفترة 1992-1997 ولكن رغم كل ذلك فإن المرأة الصحفية إستمرت في العمل،لكنها دفعت الثمن باهضا حيث لم تسلم من نوعين من

[1] عبد العزيز بوصفط، مرجع سابق، ص90.

[2] حفصة طيباوي ، دلال غيابة، دور المرأة في تفعيل العمل الإذاعي المحلي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس أكاديمي ، قسم علوم الإعلام و الإتصال ،2013-2014،ص40

الإضطهاد ،الواقع من طرف الدولة بالتوقيف و المصادرة و المحاكمة ،و الواقع من طرف جماعات مسلحة ،حيث تعرضت للإغتيال و الخطف و الإعتداء.

عايشت المرأة الصحفية مرحلة الإرهاب بثبات و شجاعة بالرغم من كثرة التحديات بجنب زميلها الرجل،لكن أهم ما ميز أدائها أنه كان لها نظرة و توجه خاص و هو واجب أداء العمل مهما كلفها ذلك ،ربما إعتبره البعض رد فعل عن تراكم الإضطهاد في حقها عبر مراحل كثيرة من التاريخ،ربما هي تحاول إثبات وجودها لطول الحرمان و التهميش لذلك و جدناها تتحدى و تغامر بالخوض في موضوعات الإرهاب دون خوف في تلك الفترة[1].

ووجد من الصحفيات اللائي خاطرن بحياتهن لسعيهن بدأب نحو الحقيقة وحرية الرأي والتعبير والذيعرضهن في كثير من الأحيان إلى التهديدات أو التحرشات أو السجن بطريقة لا يتعرض لها الرجل.و لكن بالرغم من كل ماواجهته المرأة الصحفية إلا أنها تسعى جاهدة لتحقيق ما تصبو إليه.

المرحلةIII:1997 إلى يومنا هذا:

بدأت تحديدا في أواخر مرحلة الإرهاب و التي تزامنت مع مصادقة الجزائر على إتفاقية بكين 1997،و هناك عوامل عدة أثرت بالملتحقات بالعمل الصحفي و هي كالتالي:

- الإرهاب أضعف كثيرا الصحافة و المرأة و جدت نفسها مع نهاية مرحلة الإرهاب أمام فرصة ذهبية لذهاب الرجال إلى الخارج أو تغييرهم للمهنة ،فكان توظيفها ضروري بالنسبة للقائمين على الصحف الذين لم يصيروا يشددون على شروط التوظيف كما كان في الماضي.
- كما ثبت أن وجود المرأة في مهنة الصحافة هام و معتبر بحيث تحظى بميزاتها الانثوية التي تتمثل في سرعة الاتصال و القدرة على الحصول على مصادر الخبر لذلك أصبح حضورها أساسي في قاعات التحرير و مكمل لدور الرجل .

[1] عبد العزيز بوصفط، مرجع سابق،ص93-94

- كما أن المرأة الصحفية أكثر صبرا مقارنة مع الرجل فيما يخص التربص أو عمل مقابل الأجر الزهيد ربما الأهم بالنسبة إليها أن لا تبقى رهينة البيت[1].

4-6 معوقات عمل المرأة الصحفية:

تحتل المرأة الصحفية موقعا هاما سواء من حيث العدد والنوعية في قطاع الإعلام، ولكن يبدو أن الممارسة الصحفية للعنصر النسوي هي المختلفة أو المتدنية مقارنة مع العنصر الذكري، وأحيانا نجد قوة المثابرة وروح المبادرة تتوفر أكثر عند الصحفيات، ولكن المرأة في السنوات الماضية تشكل أقلية في المجال الصحفي سواء على مستوى الحضور والأداء ولكن هذا لا يعني أنها لا تستطيع أن تثبت وجودها أو كفاءتها في الوقت الراهن، حيث أصبحت تنافس زميلها الرجل الصحفي على مختلف الأصعدة[2].

ولكن بالرغم من النجاحات التي حققتها في المجال الصحفي هذا لا يعني أنها لم تواجه صعوبات وعوائق في هذا الميدان لكون المرأة بطبيعتها تخضع لمختلف التقاليد والأعراف المجتمعية التي تعدت في معظم الأحيان في مزاولتها لهذه المهنة ومنه من أهم الصعوبات التي تعترض إليها المرأة الصحفية والذي يمكن أن نختصره فيما يلي:

- ليسود في اتجاه الكثير من المسؤولين وصانعي القرار العرب أن المرأة غير قادرة عقليا أو نفسيا أو جسديا على اتخاذ القرارات وأنه في حالة امتلاكها للسلطة فإن ذلك يشكل خطرا على المؤسسة فالرجال هم الأقدر على اتخاذ القرارات وممارسة السلطة، ودليل على ذلك سريان هذا الاتجاه وقوته، استبعاد النساء بدرجة أو بأخرى من المواقع القيادية خاصة في المؤسسات الصحفية، وتؤدي هذه

[1] عبد العزيز بوصفط، مرجع سابق،ص95-96

[2] نفسية لحرش، تطور امتهان المرأة الجزائرية للصحافة، www.startimes.com/F.aspxt-20612726 (2015-04-27)

الاتجاهات السلبية نحو دور المرأة في القيادة إلى إهدار جهودها مما يدفع بها إلى المواقع الثانوية والهامشية التي تفتقر إلى الخلق والإبداع ومن ثم تتعرض طاقاتها ومواهبها للطمس من خلال حرمانها من فرصها في الترقية التي تستحقها مما يجعلها أكثر عرضة لعدم الثقة بنفسها وإمكاناتها[1].

إن مشكلة المرأة الصحفية ليست في الأساس مع القوانين والتشريعات فقانون العمل في عدد كبير من البلاد العربية ساوى بين الرجال والنساء في الأجر وفي ساعات العمل وفي العطلات، بل ويكفل القانون للمرأة فوق هذا مزايا ترتبط بدورها الإيجابي، كذلك قوانين الصحافة لا تمنع المرأة من الوصول إلى المناصب القيادية، ولا تضع عقبات أمام المرأة لكونها امرأة، إذن المشكلة في الأساس تكمن في البنية الثقافية والاجتماعية وإلى رؤية المجتمع إلى عمل المرأة وإلى مفهومها عن ذاتها وقيمة هذا العمل بالنسبة لها، كما تكمن في الضغوطات المهنية التي تواجه المرأة داخل المؤسسات الإعلامية ومن بينها:

أ- أن المرأة غير كفء حتى تثبت العكس ومسؤولية إثبات العكس تقع عليها وليس على الجهاز الإداري الذي عليه توفير مستلزمات تطوير كفاءتها، حيث تنطلق الرؤية المؤسسية من افتراض ضمن أن المرأة غير مؤهلة لتحمل المسؤوليات الإدارية.

ب- لا بأس أن تستفيد المرأة من الامتيازات العامة المتوفرة لجميع العاملين، أما أن تحصل على حصة خاصة من الامتيازات الاقتصادية كانت أو معنوية، فذلك شيء مفروض إذ أن هذه الامتيازات حكرا على الرجال[2].

---

[1] عواطف عبد الرحمان، الصحفيات والإعلاميات العربيات، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص108.

[2] نفس المرجع، ص109.

ج-إن النساء المتزوجات يذكرن بالعرقلة البارزة في واجبات البيت والأولاد والزوج التي لا تنتهي، فالجهود التي تبذلها المرأة مضاعفة للتي يبذلها الرجل، يضاف إليها أعباء البيت والأطفال، أما الصحفيات العازبات يرجعن تلك العرقلة إلى تخلف ذهنية الرجل والمجتمع بصفة عامة.

د-وكثيرا من النساء المتزوجات يطالبن المؤسسات الإعلامية بعدم القيام بتغطيات ميدانية ليلية أو في ساعات متأخرة من الليل وأيضا عدم العمل في أيام العطل والمناسبات، وكذلك عجز الإدارة عن توفير المناخ الملائم لصاحبات المسؤولية الأسرية، ويوجد الكثير من الصحفيات هن معجبات بطريقة عملهن ولكن قلة الوسائل وقلة التكوين وغياب عملية الارتباط بالعمل وصعوبة الوصول إلى مصدر الخبر يؤدي إلى إعاقتهن على أداء عملهن الصحفي[1]

هـ-التحرش الجنسي:و هو موضوع تتجنب المؤسسات الأوروبية الحديث عنه ،و هو كل مسعى جنسي يهدد وظيفة شخص ما أو راحته و الذي تعاني منه المرأة الصحفية بكثرة .[2]

ولكن بالرغم من مختلف الصعوبات والمعيقات التي تعرفها المرأة بوجه عام والمرأة الصحفية بوجه خاص إلا أننا نستطيع القول أنها استطاعت أن تتغلب أو تتجاوز على بعضها وفي نفس الوقت تحاول أن تتحدى مختلف الظروف الأخرى التي تواجهها من أجل أن تثبت وجودها ومكانتها في المجتمع.

[1] حفصة طيباوي، دلال غيابي، دور المرأة الصحفية في تفعيل العمل الإذاعي المحلي، مذكرة لنيل شهادة الليسانس أكاديمي، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2013-2014، ص43.

[2] فيروز لزغد، التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة،رسالة ماجيستير ،علم الإجتماع،جامعة الجزائر،الجزائر،2011-2012،ص40

خلاصة:

إن دخول المرأة الصحفية الميدان الصحفي، وإن كانت متأخرة عن مسيرة الرجل الصحفي وضئيلة في كمها أو نوعها مقارنة مع طول خبرة وممارسة زميلها الصحفي إلا أنها تعتبر نقلة نوعية تتجاوز فيها ردة الفعل إلى الفعل نفسه، وتتخطى التشكي والتظلم إلى العمل الجاد، حيث كانت صورة المرأة الصحفية مرتبطة في ما مضى، بمحدودية التواجد والحضور بمختلف أنواع العمل بالمهنة ومحدودية التناول والطرح والتفاعل مع مختلف الأحداث، وبفضل إقدامها دون عقدة الخوف أو الدونية، فإنها تعمل الآن على تغيير النظرة العامة تجاه مردودها بشكل عام، حيث صارت تتفاعل مع مختلف جوانب العمل الإعلامي دون استثناء لمجال أو لآخر وصار لقلم المرأة الصحفية مثل قلم الرجل الصحفي، إذ تحرر أنواع التحقيقات والمقالات والمقابلات والتقارير وتتواجد في واقع الأحداث، وهي اليوم تحتل وضعها الطبيعي بالنظر لمحددات النجاح في المهنة الصحفية للصحفي والصحفية نفس الحقوق والواجبات، عكس ما كانت تعاني منه في الماضي من عزلة وتهميش نتيجة استسلامها لنظرة المجتمع.

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الخامس

التعريف بميدان الدراسة

وخصائص العينة

الفصل الخامس

- التعريف بالمؤسسة الصحفية.
- المجال الزماني.
- خصائص العينة.

تمهيد:

في الفصول السابقة تناولنا مختلف الجوانب المنهجية والنظرية، وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى إجراءات الدراسة الميدانية و ذلك بالتعريف بالمؤسسة الصحفية و المجال الزماني و البشري للدراسة وتكون فيها عملية تحليل البيانات وتفسير النتائج من المراحل الأساسية التي يعتمد عليها الباحث، فهي خطوة تلي عملية جمع البيانات من أفراد العينة.

I- تعريف المؤسسة الصحفية:

أنها المنشأة أو الهيئة التي تتولى إصدار الصحف أو الصحفية وتتخذ هذه الوحدة الاقتصادية الشكل القانوني وتختار الكيان الإداري الذي يتلاءم مع اعتبارات عديدة[1].

وتقوم المؤسسة الصحفية بالعمل على تحقيق مجموعة من الوظائف المرتبطة بالمضمون والتحرير الصحفي والإعلان والتوزيع ويتصل الأفراد عن طريقها ببعضهم لتقديم خدمة صحفية تبرز في شكل جريدة أو مجلة أو إعلان أو خدمات صحفية مختصة تحقق أهدافهم الخاصة والعامة في ظل ترتيب منظم للأفراد والتقنيات المستخدمة ولا تختلف المؤسسات الصحفية كثيرا عن أية مؤسسة أخرى باستثناء وجود إدارات مضافة إلى هيكلها التنظيمي لأداء الأعمال الصحفية والمهام المجاورة لها ذات الطبيعة الخاصة بهذه المهنة.

وبصرف النظر عن أحجام الصحف ينبغي أن يكون لها إدارات وغالبا ما تتشابه في خمسة أقسام رئيسية هي: التحرير، الإعلانات والإنتاج، والتوزيع، والتسويق وإدارة الأعمال.

والمؤسسة الصحفية تختلف عن غيرها من المؤسسات الأخرى في عدة جوانب منها:

1- أنها تقدم منتجا مختلفا هي المواد الصحفية المطبوعة يوميا أو أسبوعيا ويؤدي عنصر الوقت دورا مهما في العملية الصحفية.

2- أن العاملين في المؤسسة الصحفية يجب أن يتسموا بصفات معينة من حيث الثقافة والقدرات المهنية، فلابد أن يجمعوا بين المعارف العامة والمتخصصة في المجال الإعلامي والصحفي والمهارة الحركية كالكتابة والتصوير والإخراج.

[1] جمال العيفة، مؤسسات الإعلام والاتصال، الوظائف، الهياكل، الأدوار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص201.

3- طبيعة المنتج الصحفي تحتم أن يكون البناء التنظيمي للمؤسسة الصحفية بقطاعاتها كلها مرنا وغير جامد وأفقيا، بعكس المؤسسات الأخرى التي ينبغي أن يكون بناؤها شكليا أو رسميا وصارما ورأسيا.

4- أن المؤسسة الصحفية أيا كان الإطار السياسي الذي تصدر فيه لابد أن يكون لها أدوارا ومسؤوليات اجتماعية[1].

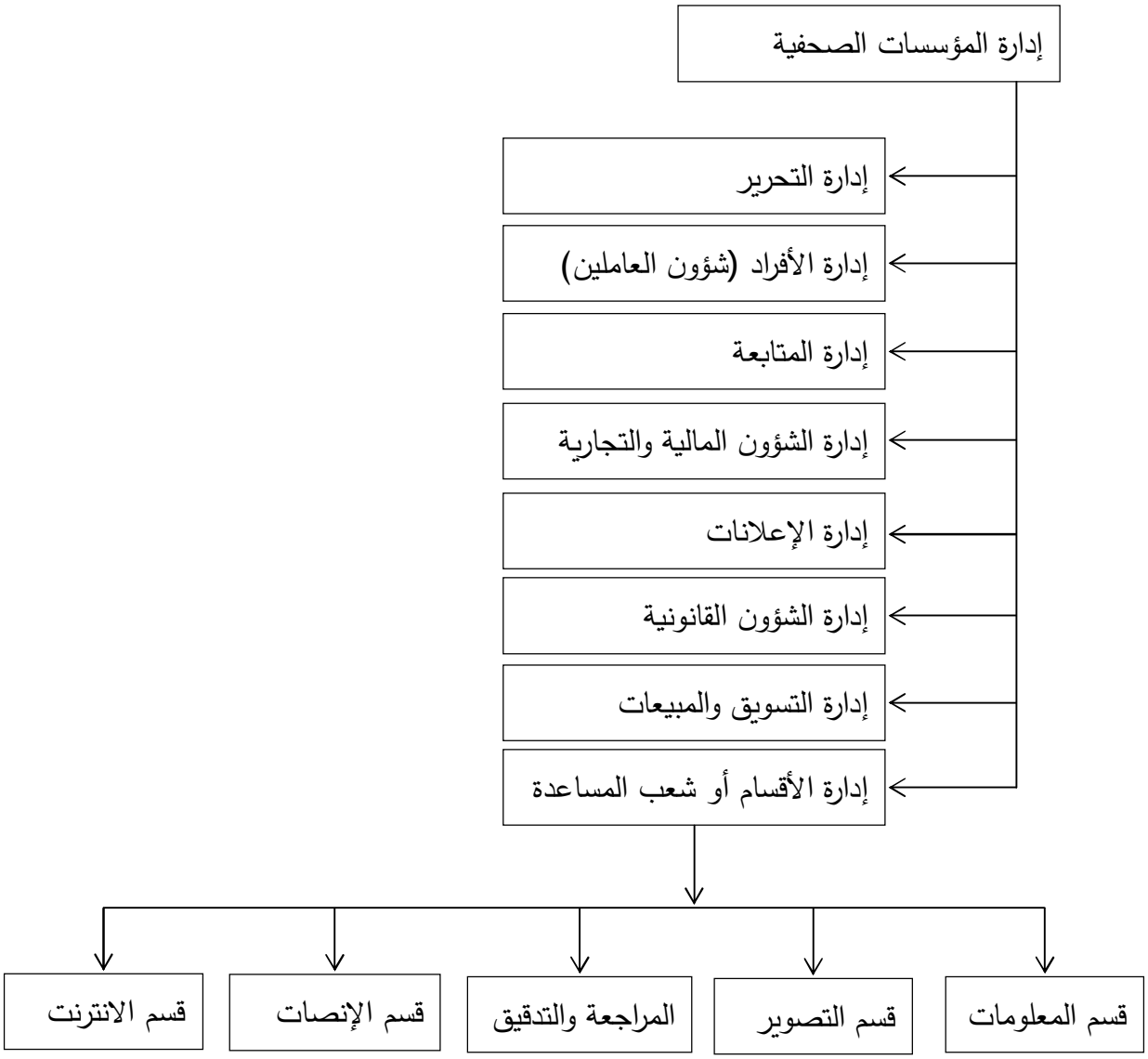

[1]سحر خليفة سالم، خصائص المشروع الصحفي، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 8، 2010، ص212.

1-2- المجال الزماني:

لقد بدأت الدراسة منذ شهر فيفري وقت تلقى القبول على مواضيع البحث وقد تم فيها ارتياد المكتبات الجامعية، للقيام بالبحث الوثائقي والاطلاع على كل النظريات والدراسات المتعلقة بالموضوع، وقد تمكنا من خلال القراءات المتأنية والمتمعنة في كل ما له علاقة بالمرأة والصحافة من كتب ورسائل ومجلات والتي استخلصنا منها كل من صياغة القسم النظري بكل ما يحويه بدءا بموضوع الدراسة وصولا إلى الفصول الأخرى والتي تتمثل في المرأة والشغل والصحافة المكتوبة وصولا إلى عمل المرأة الصحفي.

ثم تأتي مرحلة الدراسة الميدانية التي استهلتها بزيارة أولى إلى إذاعة البويرة الجهوية بحيث لم نتحصل على المعلومات الكافية لعدم رغبة الصحافيات في الإجابة على الأسئلة مما أدى بنا إلى تغيير ميدان الدراسة إلى المؤسسات الإعلامية في الجزائر العاصمة والتي كانت في شهر ماي، وقمنا باختيار وسيلة جمع البيانات، بحيث لم يتم قبولنا لإجراء التربص فيها، ثم تأتي مرحلة تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها إحصائيا واستخلاص النتائج والتي كانت في أواخر شهر جوان والذي عرف تأخرا.

1-2- المجال البشري:

والذي تضمن مجتمع الدراسة والمتمثل في الصحافيات المشتغلات في الصحافة المكتوبة لم يسع لنا الحظ أن نتقرب من جميع الصحافيات ولكن من خلال مجهودنا الكبير حاولنا التقرب ولو من بعيد إلى 47 صحفية مع العلم أننا وزعنا 60 استمارة واسترجعنا 47 مفردة فقط مثلما وضحناه في الجانب المنهجي للدراسة.

2- خصائص أفراد العينة:

إن معرفة خصائص أفراد العينة تمكننا من تحديد السمات الأساسية لكل فرد، والتي تعتبر كمؤشرات تفيدنا في ربط متغيرات الدراسة، ومنه فهم الواقع، وتحليل وتفسير البيانات الكمية بشكل منطقي، ويمكن تحديدها فيما يلي:

الجدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن:

السن	التكرار	النسبة
[20-30[	19	%40.42
[31-41[	16	%34.04
[42-52[	08	%17.02
[53-فما فوق[	04	%8.51
المجموع	47	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد العينة موزعين على مختلف الفئات العمرية وأعمار مجتمع البحث ليست متقدمة في السن، بحيث أن النسبة العليا للفئة الأولى تتراوح بين [20-30[وأنها تمثل 40.42% من مجموع أفراد العينة ثم تليها نسبة 34.04% من الفئة الثانية التي تتراوح بين [31-41[، ثم تليها نسبة 17.02% من الفئة الثالثة والتي تتراوح أعمارهم بين [42-52[ثم تليها نسبة 8.51% من الفئة الرابعة التي تتراوح أعمارهم بين 53 فما فوق.

من خلال نتائج الجدول نستنتج أن معظم المبحوثات اللواتي يعملن في الصحافة المكتوبة هن شابات والتي غالبا ما تكون بداية لرغبة المبحوثات عيش حياتهن واكتشاف البلدان عن طريق كثرة السفر، هذا من جهة

ومن جهة أخرى قد يعود إلى سياسية المؤسسة وتشجيعها على توظيف الطاقات الشابة، ومنحها فرصة للمشاركة في تنمية خبراتها والاستفادة من طاقاتها وفعاليتها من أجل التنمية المجتمعية بشكل عام.

الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفرد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة%
عزباء	30	%63.8
متزوجة	17	%36.2
المجموع	47	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 63.8% من المبحوثات العازبات وهي تمثل الاتجاه العام للجدول، في حين أن نسبة العاملات المتزوجات قدرت بـ36.2% فقط، وعدم وجود مطلقات أو أرامل بالعينة المختارة.

من خلال نتائج الجدول نستنتج أن معظم المبحوثات لا يتحملن أعباء كثيرة خصوصا تلك الناتجة عن تعدد أدوار المرأة كدورها كأم تتحمل جزء كبير إن لم نقل الكل من مسؤولية تربية الأولاد وكذلك دورها كزوجة وربة بيت وهذا سيجعلهن أكثر تركيزا على عملهن والبحث عن تطوير أنفسهن والسعي للوصول إلى مناصب أعلى خصوصا وأن معظمهن يمتلكن مؤهل علمي كافي.

عكس المتزوجة التي تعود عليها كثرة المسؤوليات والأعباء المنزلية وأيضا عدم تفهم أو رضى الزوج عن عملها كما كان منذ القدم حيث ينحصر دور المرأة في البيت فقط وخاصة أن المرأة الصحفية غير مقيدة بساعات عمل ثابتة فهنا المرأة المتزوجة تعددت عليها الأدوار أما العازبات فيرغبن في السفر وحبهن للصحافة يعود إلى رغبتهن للتحرر من كل أشكال التقيد، لذا نجد نظرة المجتمع للمرأة الصحفية سلبية وهذا ما يؤكده اليوم

أن الذكور عند إقبالهم للزواج يشترطون الارتباط بالنساء الغير العاملات وذلك لنظرتهم السلبية نحو عمل المرأة عموما والمرأة الصحفية خاصة.

الجدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	01	%2.1
متوسط	44	%93.6
جيد	02	%4.3
المجموع	47	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة تعود للمستوى المعيشي المتوسط قدرت بـ 93.6% ثم تليها نسبة 4.3%من المستوى المعيشي الجيد ثم المستوى المعيشي الضعيف الذي يقدر بـ 2.1%.

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن أكبر نسبة تعود للمستوى المعيشي المتوسط مما يؤدي بهن بالاستقرار في العمل سعيا وراء تحقيق الحاجة المادية وذلك لتلبية حاجياتهن اليومية أما بالنسبة للمستوى المعيشي الجيد هذا راجع إلى تحقيق ذاتهن ومكانتهن في المجتمع وتكوين علاقات اجتماعية والقضاء على الروتين أما المستوى المعيشي الضعيف فنجد الصحفية الوحيدة التي صرحت بأن مستواها المعيشي ضعيف وذلك لحاجتها الملحة لذلك العمل لتلبية حاجياتها وحاجيات أسرتها.

الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع العقد المبرم

نوع العقد المبرم	التكرار	النسبة%
دائم	36	%76.6
مؤقت	11	%23.4
المجموع	47	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 76.6% من المبحوثات اللاتي يملكن مناصب دائمة في الصحافة المكتوبة وهي تمثل الاتجاه العام للجدول ثم تليها نسبة 23.4% من المبحوثات اللاتي يعملن في إطار المناصب المؤقتة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة العاملات الدائمات في الصحافة المكتوبة سجلت أعلى نسبة في الدراسة وهذا ما يفسر رغبة المؤسسات الإعلامية بالاحتفاظ بالصحافيات من جهة ومن جهة أخرى دليل على أن الصحفيات يتمتعن بالاستقرار الوظيفي الكافي الذي يدفعهن لتقديم أفضل ما لديهن في مجال عملهن وكذا مهمتهن في تطوير قدراتهن وتوظيفها للإبداع والتطوير في العمل.

جدول رقم (05): يوضح الخبرة التي يملكنها الصحافيات.

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	12	%25.53
10-5	15	%31.9
16-11	9	%19.14
22-17	5	%10.63
23 فما فوق	6	%12.8
المجموع	47	%100

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام إلى أن نسبة 31.9% من المبحوثات اللواتي يملكن الخبرة من 5 سنوات إلى 10 سنوات تليها نسبة 25.53% من المبحوثات اللواتي يملكن الخبرة أقل من 5 سنوات ثم تليها نسبة 19.14% من المبحوثات اللواتي يملكن خبرة بين 11 إلى 22 سنة ثم تليها 10.63% من المبحوثات اللواتي يملكن خبرة من 17 سنة إلى 22 سنة ثم تليها نسبة 12.8% من المبحوثات اللواتي يملكن خبرة 23 فما فوق.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن معظم الصحافيات اللواتي أجريت عليهن الدراسة يملكن خبرة وهذا راجع إلى تأقلمهن لعملهن واستمرارهن هذا ما يؤكد حبهن لمهنتهن واحترافيتهن العالية ويسعون إلى تحقيق ما يصبون إليه، فخبرتهن تؤدي بهن إلى أداء الأعمال بشكل متميز مما يعود بالفائدة للمؤسسة الإعلامية.

خلاصة:

من خلال دراستنا لخصائص العينة استنادا من البيانات الواردة في الجداول الإحصائية يتضح لنا أن معظم المبحوثات شابات يتراوح سنهن بين [20-30[وهذا يدل على دخولهن العمل في سن مبكرة، ما يشير إلى أن المؤسسات الإعلامية تملك قوة شابة تعد بمستقبل ناجح للمؤسسة، بالإضافة إلى أننا لم ندرس المستوى التعليمي للصحافيات باعتبار أنهن كلهن يملكن مستوى تعليمي جامعي وهو مؤشر جيد لمستوى أداء الصحافيات وابداعهن وتطويرهن في عملهن، وكذا معظم الصحافيات يملكن مناصب دائمة وهذا دليل على الاستقرار الوظيفي الكافي الذي يدفعهن لتقديم أفضل ما لديهن.

الفصل السادس

سبب عمل المرأة كصحفية

مشاكل وظيفية

الفصل السادس

سبب عمل المرأة كصحفية مشاكل وظيفية أثرت على قرارها في مواصلة عملها

– تمهيد.

– بناء الجداول الإحصائية وتحليل البيانات.

– الاستنتاج.

تمهيد:

ومن خلال هذا الفصل نهدف إلى عرض ومناقشة البيانات الميدانية التي جمعت بواسطة الاستمارة، معتمدين في ذلك على العرض الجدولي المركب والقيام بالعمليات الإحصائية الأساسية من تكرارات ونسب مئوية.

كما نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض الدراسة التي توصلنا إليها وصولا إلى النتيجة الخاصة بالفرضية الأولى.

الجدول رقم (06): يوضح العلاقة بين القسم الذي تشغل فيه المرأة الصحفية والمشاكل التي تتعرض إليها.

المشاكل المتعرض إليها / القسم الذي تشتغلين فيه	عدم الاعتراف بالمجهودات المقدمة		إهانة واحتقار الصحفية		صعوبة الحصول على المعلومات		عدم وجود وقت للراحة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المجتمع	3	%21.4	4	%28.6	5	%35.7	2	%14.3	14	%100
الفن والثقافة	2	%50	1	%25	1	%25	-	-	4	%100
السياسة	4	%18.4	5	%22.7	9	%40.9	4	%18.2	22	%100
الرياضة	4	%57.1	-	%14.3	1	%14.3	1	%14.3	7	%100
المجموع	13	%27.7	11	%23.4	16	%34	7	%14.9	47	%100

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام إلى أن نسبة 34% من أغلبية المبحوثات صرحن أنهن يعانين من صعوبة الحصول على المعلومات وهذا راجع إلى رفض المصادر التعامل مع الصحفيات وتتأكد نسبة 46.9% من المبحوثات اللواتي يشتغلن في قسم السياسة وتليها نسبة 35.7% من المبحوثات المشتغلات في قسم المجتمع ثم تليها نسبة 25% من المبحوثات المنشغلات في قسم الفن والثقافة ثم تليها 14.3% من المبحوثات المشتغلات في قسم الرياضة بالمقابل نجد نسبة 27.7% من المبحوثات اللاتي يواجهن عدم الاعتراف بالمجهودات المقدمة من طرف المسؤولين وذلك بعدم التشجيع فتتأكد نسبة 57.1% من المبحوثات اللاتي يشتغلن في قسم الرياضة ثم تليها 50% من المبحوثات المشتغلات في قسم الفن والثقافة ثم تليها نسبة 21.4% من المبحوثات المشتغلات في قسم المجتمع، كما نجد في المقابل نسبة 23.4% من المبحوثات اللاتي يواجهن الإهانة والاحتقار من طرف المسؤولين ونتأكد بنسبة 28.6% من المبحوثات المشتغلات في قسم المجتمع تليها نسبة 22.7% من المبحوثات اللاتي يعملن في قسم السياسة وأخيرا تليها نسبة 14.3% من المبحوثات اللاتي يشتغلن في قسم الرياضة وفي المقابل نجد نسبة 14.9% من المبحوثات اللاتي أكدن أن ليس لديهن وقت

للراحة وأنهن يعانين من ضغط وتتأكد نسبة 18.2% من المبحوثات المشتغلات في قسم السياسة ثم تليها 14.3% من المبحوثات اللاتي يشتغلن في قسم الرياضة ونفس النسبة لدى المبحوثات المشتغلات في قسم المجتمع وتليها نسبة 0% من المبحوثات المشتغلات في قسم الفن والثقافة.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن معظم الصحفيات حسب تصريحاتهن يعانين من صعوبة الحصول على المعلومات كصعوبة أساسية تواجهها المبحوثات خاصة المعلومات المتعلقة بالتحقيقات الأمنية أو تلك التي لها صلة بالجهات الرسمية مثل الوزارات و القنصليات ذلك لرفض المصادر الرسمية التعامل مع الصحفيات، بالإضافة إلى تعامل بعض المصادر معهن بشكل غير لائق وكما يفرض على الصحفيات القيام بأكثر من عمل في وقت واحد لذلك لا يكفي للصحفية الحصول على كل المعلومات المكلفة بها وذلك نسبة للضغط الذي تعاني منه مما ينتج عن ذلك الاختلال الوظيفي للمرأة الصحفية وذلك بخلق مشاكل مع المؤسسة، بحيث من المعروف أن المرأة لديها دور آخر في الأسرة "إذ تعاني من ضغط وذلك يؤدي إلى عدم قدرتها على تحقيق مسؤولياتها والإحساس بالذنب لعدم القدرة على الموازنة بين المسؤوليات المختلفة" وهذا ما أكدته الدراسة التي قامت بها عواطف عبد الرحمان على الصحفيات السعوديات[1]، كما احتل عدم الاعتراف بالمجهودات المقدمة من الصحفية الترتيب الثاني، وذلك بعدم تلقي تشجيع من طرف المسؤولين بالرغم من بذل مجهودات كبيرة للحصول على المعلومات إلا أنه لا يقدر جهدها وكفاحها وإنما يتناسى من طرف المسؤولين كل هذا يؤكد حقيقة وواقع لا تزال المرأة الجزائرية تعيشه كامرأة وكعاملة خارج البيت، هذا الواقع الذي يرتبط بالنظرة السلبية التي لا يزال يحكم من خلالها على المرأة بأنها غير قادرة وضعيفة رغم المستوى العلمي والثقافي الذي ينفرد به الصحافيين الرجال

[1] عواطف عبد الرحمان، الصحفيات و الاعلاميات العربيات، ط1، دار العربي، القاهرة، 2008، ص255

وهذا راجع إلى التقاليد والأعراف والعادات التي تربى عليها الرجل الجزائري لا تزال تتحكم في سلوكاته وكلامه وخاصة في معاملته للطرف الآخر (المرأة) وهذا ما صرحت به الصحفيات بأنهن يعانين من الإهانة والحقرةداخل المؤسسة الإعلامية، وكما احتلت في المرتبة الأخيرة حسب تصريحاتهن أنه لا وجود لوقت الراحة في العمل الصحفي مما ينتج عن ذلك تعب وضغط.

الجدول رقم (07): يوضح العلاقة بين رضا الصحفيات وتناسب الأجر.

تناسب الأجر / الرضا	يتناسب		لا يتناسب		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
راضية	8	%40	12	%60	20	%100
غير راضية	4	%14.8	23	%85.2	27	%100
المجموع	12	%25.5	35	%74.5	47	%100

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام إلى أن نسبة 74.8% من المبحوثات صرحن بأن راتبهن لا يتناسب مع احتياجاتهن الأسرية وتتأكد بنسبة 85.2% بعدم رضا المبحوثات عن الأجر الذي يتقاضينه ثم تليها بنسبة 60% من المبحوثات أكدن برضاهن عن الأجر الذي يتقاضينه بالمقابل نجد نسبة 25.5% من المبحوثات صرحن يتناسب الأجر مع احتياجاتهن اليومية والأسرية وتدعمها بـ 40% من المبحوثات الراضيات عن الأجر وتليها نسبة 24.8% من المبحوثات الغير راضيات عن الأجر الذي يتقاضينه.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن معظم المبحوثات اللاتي أجريت عليهن الدراسة يؤكدن أنه لا يتناسب أجرهن مع احتياجاتهن اليومية والأسرية وذلك لغلاء المعيشة، كما يعتبرن أن هذا الأجر الذي يتقاضينه لا يعادل ما يبذلونه من جهد ذلك بالنظر إلى صعوبة العمل الصحفي إذ يتطلب جهد فكري كبير زيادة إلى

التنقلات المستمرة بحثا عن المعلومات لذلك فمعظم المبحوثات الصحفيات غير راضيات عن أجرهن وتمثلت أسباب عدم رضا في محدودية المكافآت مع عدم وجود موضوعية و قواعد ثابتة في تحديد الأجور إضافة إلى منحة المخاطر التي لم تبرمج بعد، الأمر الذي ينعكس على عدم الشعور بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لغالبية المبحوثات واضطرارهن للاستمرار في هذا العمل لغياب بدائل أخرى تكفل الحصول على عوائد مادية مرتفعة وهو ما يبدو أكثر وضوحا من خلال تصريحات المبحوثات الصحفيات اللاتي أجريت عليهن الدراسة.

جدولرقم (08): يبين العلاقة بين الخبرة والحصول على الترقية.

الحصول على الترقية / الخبرة	الحصول على الترقية		عدم الحصول على الترقية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من 5 سنوات	-	%0	12	%100	12	%100
10-5	5	%33.3	10	%66.7	15	%100
16-11	1	%11.1	8	%88.9	9	%100
22-17	-	%0	5	%100	5	%100
23 فما فوق	4	%66.7	2	%33.3	6	%100
المجموع	10	%21.3	37	%78.7	47	%100

يتضح من خلال الجدول أن الاتجاه العام يشير إلى أن نسبة 78.7% من المبحوثات لم يستفدن من الترقية وهي مدعمة بـ 100% من الفئات اللواتي يملكن خبرة (أقل من 5 سنوات) وفئة [17-22[، ثم تليها نسبة 88.9% من فئة [11-16[، ثم تليها نسبة 66.7% من فئة المبحوثات اللواتي يملكن خبرة بين 5 سنوات إلى 10 سنوات، ثم تليها نسبة 33.3% من المبحوثات اللواتي يملكن خبرة 23 سنة فما فوق.

وبالمقابل نجد نسبة 21.3% من المبحوثات اللواتي صرحن باستفادتهم للترقية وتتأكد بنسبة 66.7% من المبحوثات اللواتي يملكن خبرة 23 فما فوق ثم تليها نسبة 33.3% من المبحوثات المالكات لخبرة 5 سنوات إلى 10 سنوات، ثم تليها نسبة 11.1% من فئة المبحوثات ذات الخبرة من 11 سنة إلى 16 سنة، ثم تليها نسبة معدومة لكلا الفئتين أقل من 5 سنوات، إضافة إلى فئة [17-22[.

من خلال نتائج الجدول تبين أن معظم الصحافيات لم يستفدن من الترقية بالرغم من الخبرة التي يملكنها، فالترقية تعتبر من الحوافز التي ترفع معنويات الصحفيات بالتالي رضاهن عن العمل وإحساسهن باعتراف المؤسسة بمجهوداتهن وهذا ما يؤثر على أدائهن الوظيفي، كما أنها وسيلة لتحقيق الامتيازات المعنوية والمادية، بحيث صرحت معظم الصحفيات بأن عدم ترقيتهن يعود إلى كونهن امرأة بحيث أن هناك بعض الصحفيين والمسؤولين الذين يشككون في إمكانيات المرأة الصحفية ولا يثقون بقدراتها على القيام بهذه المهنة، كما أن هناك من الصحفيات اللواتي صرحن أنهن لا يملكن الخبرة اللازمة للحصول على الترقية وعكس الصحفيات اللواتي صرحن باستفادتهن بالترقية وهذا ما يدل على تقدمهن المهني بالتالي زيادة أدائهن وزيادة المسؤوليات وبالتالي رضاهن عن عملهن.

جدولرقم (09): يوضح العلاقة بين كيفية حصول المرأة الصحفية على العمل وطبيعة الاتصال.

طبيعة الاتصال / كيفية الحصول على العمل	جيد		حسن		سيئ		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
إجراء مسابقة	-	%-	9	%39.1	14	%60.9	23	%100
تكوين مهني	3	%15.8	9	%47.4	7	%36.8	19	%100
طلب توظيف	3	%60	1	%20	1	%20	5	%100
المجموع	6	%12.8	19	%40.4	22	%46.8	47	%100

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام إلى أن نسبة 46.8% من المبحوثات اللواتي أكدن أن الاتصال الموجود بين الصحفيات والمسؤولين سيء وتتأكد بنسبة 60.9% من المبحوثات اللواتي أجرين مسابقة التوظيف للحصول على العمل، ثم تليها نسبة 36.8% من المبحوثات اللواتي حصلن على العمل عن طريق التكوين المهني ثم تليها نسبة 20% من المبحوثات اللواتي حصلن على العمل عن طريق طلب توظيف وبالمقابل نجد نسبة 40.4% من المبحوثات اللواتي صرحن أن الاتصال الموجود بين الصحفيات والمسؤولين حسن وتتأكد بنسبة 47.4% من المبحوثات اللواتي حصلن على العمل عن طريق التكوين المهني ثم تليها نسبة 39.1% من المبحوثات اللواتي حصلن على العمل عن طريق طلب توظيف، وبالمقابل نجد أيضا نسبة 12.8% من المبحوثات اللواتي صرحن أن الاتصال القائم بين الصحفيات والمسؤولين جيد وتتأكد بنسبة 60% من المبحوثات اللواتي حصلن على العمل عن طريق طلب توظيف ثم تليها نسبة 15.8% من المبحوثات اللواتي حصلن على العمل عن طريق التكوين المهني وتليها نسبة معدومة للمبحوثات اللواتي حصلن على العمل عن طريق إجراء مسابقة.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن العلاقات التي تسود في المؤسسات الإعلامية تمتاز بالسوء بين الصحفيات والرؤساء أي المسؤولين وهذا يعود إلى ممارسة أسلوب التسلط وسوء التسيير والذي يأتي من سوء الاختيار الجيد لهؤلاء الرؤساء فحسب تصريحات المبحوثات فإن معظم المسيرين والمسؤولين في المؤسسات الإعلامية غير مختصين في مجال الإعلام ونفهم من هذا أن العلاقات الموجودة في المؤسسة مبنية على العلاقات الشخصية في توظيفهم وترقيتهم وهذا ما وجدناه من خلال البيانات المتحصل عليها، في حين نجد بعض الفئات اللواتي صرحن أن العلاقات حسنة وجيدة بينهن وبين المسؤولين وهذا راجع إلى تحقيقهن لمصالحهن الشخصية من خلالها.

جدول رقم (10): يوضح العلاقة بين الاستمرارية في العمل وتعرض الصحفية للمضايقة.

التعرض للمضايقة / الاستمرار في العمل	التعرض		عدم التعرض		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الاستمرار	21	%75	7	%25	28	%100
عدم الاستمرار	12	%63.2	7	%36.8	19	%100
المجموع	33	%70.2	14	%29.8	47	%100

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام إلى أن نسبة 70.2% من المبحوثات اللواتي أكدن بتعرضهن للمضايقة في العمل وتتأكد نسبة 75% من المبحوثات اللواتي لا يرغبن الاستمرار في العمل الصحفي بالمقابل نجد نسبة 29.8% من المبحوثات اللواتي أكدن بعدم تعرضهن للمضايقة الجنسية في العمل وتتأكد نسبة 36.8% من المبحوثات اللواتي يفكرن بعدم الاستمرار وتليها نسبة 25% من المبحوثات اللواتي يودن الاستمرار.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن النسبة الكبيرة تعود لكثرة تعرض الصحافيات للتحرش والمضايقات وحسب تصريحاتهن تتمثل هذه المضايقات في النظرات المزعجة وكلمات وتلميحات مقلقة، إضافة إلى مكالمات ورسائل هاتفية ولمسات واحتكاكات مما يؤدي بالمرأة الصحفية عدم القدرة على التركيز في وظائفها ومهامها لكثرة المضايقات التي تتعرض إليها، وهذه الأخيرة تكون سواء داخل المكتب أو في تغطيات ميدانية مما يؤدي بهن بالتفكير بعدم الاستمرار في العمل.

عكس المبحوثات اللواتي صرحن أنه لا وجود لمضايقات يتعرضن إليها وحسب تصريحاتهن أنه لا مضايقات للمرأة التي تحترم نفسها وذلك بنوع اللباس الذي تلبسه وكيفية الكلام ومعاملة الجنس الآخر، إلا أن

النسبة الكبيرة لا يودن الاستمرار ليس نسبة للمضايقات وإنما يعود ذلك إلى الضغط الممارس من طرف المؤسسة أجبرها في التفكير في عدم الاستمرار في عملها.

جدولرقم (11): يوضح العلاقة بين الفئات المؤهلة للعمل الصحفي والمشاركة في اتخاذ القرار.

المشاركة في اتخاذ القرار / الفئات المؤهلة	المشاركة		عدم المشاركة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
ذوو الخبرة	3	%21.4	11	%78.6	14	%100
ذوو الكفاءة	4	%16.7	20	%83.3	24	%100
المحسوبية	3	%33.3	6	%66.7	9	%100
المجموع	10	%21.8	37	%78.2	47	%100

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام إلى أن نسبة 78.2% من المبحوثات اللواتي أكدن بعدم المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتتأكد بنسبة 83.3% من المبحوثات ذات الكفاءة ثم تليها نسبة 78.6% من المبحوثات ذات الخبرة ثم تليها نسبة 66.7% من المبحوثات المالكات لعلاقات مع المسؤولين أي (المحسوبية).

وبالمقابل نجد أن نسبة 21.8% من المبحوثات ذات العلاقات مع المسؤولين (المحسوبية) وذلك بنسبة 33.3% ثم تليها نسبة 21.4% من المبحوثات ذات الخبرة ثم تليها نسبة 16.7% من المبحوثات ذات الكفاءة.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن النسبة الكبيرة ترجع لعدم مشاركة المرأة الصحفية في عملية اتخاذ القرارات بالرغم من امتلاكها للخبرة والكفاءة بحيث أنها تقوم بعملية البحث عن المعلومات لا غير وحسب تصريحاتهن أن اتخاذ القرار يعود لمصلحة المسؤول أو المدير وهذا الأخير هو الوحيد المتخذ للقرار في

المؤسسة إذ أنها لا تخدم البناء ككل بل هي غامضة تخدم الادارة والمدير العام على الخصوص ،فهذا القرار الذي يعتبر تعسفي و يناقض واقع مهنة الصحافة لكون الصحفيات من اللواتي يحتكن بالواقع و هن أدرى بمتطلبات المهنة خاصة و المؤسسة عامة،بالإضافة إلى ما ذكرناه فقطاع الصحافة عرف خاصة في السنوات الأخيرة استقطاب لعدد معتبر من الصحفيات اللواتي يظلن غائبات عن المشاركة الفعلية في صنع القرار و هذا بالرغم من مستواهن التعليمي و الثقافي و دورهن الفعال في المؤسسة الإعلامية ،هذه الوضعية التي لاتخلو من التناقضات تؤدي حتما الى عدم تحقيق جو من التلاحم و الانسجام بين مكونات النسق، عكس المبحوثات اللواتي صرحن أنهن يشاركن في عملية اتخاذ القرارات والتي تمثل في فئة الصحافيات اللواتي يملكن العلاقات الشخصية مع المسؤولين وهذا راجع إلى أن العلاقات التي تسود المؤسسات الإعلامية في عملية اتخاذ القرارات هي علاقات شخصية وأن صاحبات الكفاءات والخبرة لا يمكنهن المشاركة في عملية اتخاذ القرار،لكن بالرغم من تفكير المسؤولين بدونية المرأة الصحفية الا أنها تعمل جاهدة لتصل الى ما تصبو اليه،و ذلك أن تصبح في المستقبل في المناصب القيادية ويصبح المسؤولون وكل من يملك تفكير دونية المرأة يؤمنون بقدراتها وإمكانياتها وهذا ما يؤدي إلى تقديم أفضل ما لديها في عملها.

جدول رقم(12):يوضح العلاقة بين أيام الدوام و التسهيلات المقدمة للمرأة الصحفية

التسهيلات المقدمة للمرأة الصحفية / أيام الدوام	وجود تسهيلات		عدم وجود تسهيلات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
4 أيام	2	%100	-	%-	2	%100
6 أيام	12	%46.2	14	%53.8	26	%100
7 أيام	8	%42.1	11	%57.9	19	%100
المجموع	22	%46.8	25	%53.2	47	%100

من خلال الجدول يشير الإتجاه العام إلى أنه لا توجد هناك تسهيلات مقدمة للمرأة الصحفية جراء الحالة الصحية لها.و ذلك بنسبة 53,2% وتدعمها فئة اللواتي يعملن لمدة سبعة أيام او بالأحرى كل ايام الأسبوع بنسبة 57.9% ،و تليها الصحافيات اللواتي يعملن ستة أيام في الأسبوع بنسبة 53.8% أما فيما يخص اللواتي أجبن بوجود تسهيلات في العمل فنسبتهن تقدر ب 46.8% و تدعمها فئة الصحفيات اللواتي يعملن أربعة أيام بنسبة 100% و تليها الفئة التي تعمل لمدة 6 أيام بنسبة 46.2% ثم الفئة التي تعمل لمدة 7 أيام بنسبة 42.1%.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن الفئة التي تعمل كل أيام الأسبوع هي التي تنفي وجود تسهيلات في العمل للمرأة الصحفية بالرغم من تكريس كل وقتها لتأدية دورها على أكمل وجه كما تكون متتبعة للأحداث إذ أن أنية الأخبار في ظل تطور وسائل التكنولوجيا و كثرة الفضائيات و بعبارة أخرى بلوغ المنافسة ذروتها،يلزمها على بذل قصارى جهدها للبقاء على إتصال دائم و دون إنقطاع على مايجري من أحداث حولها،إلا أن المؤسسة لاتوفر تسهيلات للمرأة الصحفية خاصة أثناء المرض،الحمل،أو عند العودة من سفر مرهق مما يؤدي إلى وجود خلل وظيفي على مستوى النسق الكلي و أن المؤسسة لا تؤدي دورها على أكمل وجه،عكس اللواتي صرحن بوجود تسهيلات مقدمة من طرف المؤسسة جراء حالتهن الصحية وهذا يقلل من تعبهن ويحثهن على تقديم أفضل ما لديهن مما يؤدي إلى تلاحم و تناسق البناء الكلي .

استنتاج:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من إجابات المبحوثات على أسئلة الاستبيان المتعلقة منها بالفرضية الأولى، والتي تم صياغتها على النحو التالي:

سبب عمل المرأة كصحفية مشاكل وظيفية أثرت على قرارها في مواصلة العمل وتبيت أنها:

اقتحمت الميدان الصحفي الذي يعتبر الميدان الحر والغير الممل والبعيد عن العمل الإداري وعن الروتين ويحكمها المهنة التي تعبر من خلالها عن أفكارها وتتعلم أفكار جديدة ولكن بالرغم من كل هذه المميزات التي يمتاز بها العمل الصحفي إلا أنه كباقي المهن لا يخلو من مشاكل بحيث أن المرأة تعاني من صعوبات وعراقيل تواجهها مما يؤدي إلى عدم مواصلة عملها ومن بين هذه المعوقات نجد المعوقات الوظيفية والتي تتمثل في:

- أن المرأة الصحفية تعاني وتواجه مشاكل في الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية خاصة المتعلقة بالتحقيقات الأمنية لقسم الذي تشتغل فيه وذلك بنسبة 34%، حيث صرحت المبحوثات إلى تعامل بعض المصادر معهن بشكل غير لائق كما أنه يعتبر من أبرز المشاكل التي تعاني منها المرأة الصحفية.كما نجد أن الصحفيات يعانين من مشاكل أخرى والتي تتمثل في عدم اعتراف المسؤولين بالمجهودات المقدمة وإهانتهن واحتقارهن، إضافة إلى عدم وجود وقت للراحة ولكن بنسب ضئيلة مقارنة بصعوبة الحصول على المعلومات .

- كما نجد أيضا المردود المادي الذي تتقاضاه المرأة الصحفية لا يتناسب مع احتياجاتها اليومية والأسرية وهذا ما يدل على عدم رضا المرأة الصحفية عن عملها، بحيث أن الأجر الذي تتقاضاه لا يتناسب مع الجهد الذي تبذله للحصول على المعلومات.

- عدم حصول المرأة الصحفية على ترقية بالرغم من امتلاكها الخبرة وذلك ما تؤكده بنسبة 78.7% من المبحوثات اللواتي صرحن أن عدم حصولهن على الترقية يعود إلى كونهن امرأة وذلك أن المسؤولين يشككون في إمكانيات المرأة ولا يثقون بقدراتها في القيام بهذه المهنة.
- كما أن علاقات المرأة الصحفية بالمسؤولين سيئة نسبة للصحفيات اللواتي حصلن على العمل سواء عن طريق إجراء مسابقة أو عن طريق التكوين المهني وذلك بنسبة 46.2% عكس اللواتي حصلن على العمل عن طريق طلب توظيف، فعلاقاتهن مع المسؤولين جيدة مقارنة بالمبحوثات اللواتي حصلن على العمل عن طريق مسابقة أو عن طريق التكوين المهني و هذا يدل على أن العلاقات التي تسود المؤسسات الإعلامية هي علاقات شخصية في التوظيف والترقية.
- المرأة الصحفية كثيرة التعرض للمضايقات الجنسية سواء داخل المكتب أو عند إجراءها لتغطيات ميدانية وذلك بنسبة 70.2% من المبحوثات اللواتي صرحن بالمضايقة بمختلف أشكالها مما يؤدي بها إلى التفكير في التخلي عن العمل،إلا أنها تود الاستمرار في العمل و ذلك راجع لظروف أجبرتها على ذلك.
- المرأة الصحفية لا تشارك في عملية اتخاذ القرار وذلك بنسبة 78.2% وأن اتخاذ القرار يرجع إلى المسؤول الأول أما الصحفيات اللواتي يشاركن في عملية اتخاذ القرار فهن اللواتي يملكن علاقات شخصية مع المسؤولين.
- أن المؤسسة لا توفر تسهيلات للمرأة الصحفية خاصة أثناء المرض،الحمل،أو عند العودة من سفر مرهق مما يؤدي إلى وجود خلل وظيفي على مستوى النسق الكلي و أن المؤسسة لا تؤدي دورها على أكمل وجه.

الفصل السابع

سبب عمل المرأة كصحفية مشاكل اجتماعية أثرت على حياتها الأسرية وعلاقاتها العائلية والاجتماعية

الفصل السابع

سبب عمل المرأة كصحفية مشاكل اجتماعية أثرت على حياتها الأسرية وعلاقاتها العائلية والاجتماعية

- تمهيد.
- بناء الجداول الإحصائية وتحليل البيانات.
- استنتاج الفرضية الثانية.
- الاستنتاج العام.

تمهيد:

في هذا الفصل نتطرق إلى عرض ومناقشة البيانات الميدانية الخاصة بالفرضية الثانية و نتوصل من خلالها إلى إستخلاص النتائج .

جدول رقم (12): يبين علاقة الحالة المدنية بمعارضة الأسرة.

معارضة الأسرة / الحالة المدنية	وجود معارضة		عدموجود معارضة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عزباء	20	%66.7	10	%33.3	30	%100
متزوجة	10	%58.8	7	%41.2	17	%100
المجموع	30	%63.8	17	%36.2	47	%100

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام إلى أن نسبة 63.8% من المبحوثات صرحن بوجود معارضة من طرف الأسرة وذلك بعدم السماح لهن بالخروج للقيام بتغطيات ميدانية وتتأكد بنسبة 66.7% من المبحوثات العازبات، ثم تليها نسبة 58.8% من المبحوثات المتزوجات، بالمقابل نجد أن نسبة 36.2% من المبحوثات أكدن بعدم وجود معارضة من طرف الأسرة وتتأكد نسبة 41.2% لدى المبحوثات المتزوجات، ثم تليها نسبة 33.3% لدى المبحوثات العازبات.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن معارضة الأسرة لعمل المرأة في الميدان الصحفي حسب ما صرحت به المبحوثات وخاصة فئة العازبات أن الميدان الصحفي ميدانا حرا وغير مملا وبعيدا عن العمل الإداري، لذلك يقتضي على المرأة الصحفية الخروج للقيام بتغطيات ميدانية للحصول على المعلومات المكلفة بها، لذلك يرتبط رفض الأسرة ومعارضتها للمرأة للقيام بالعمل الصحفي يعود إلى ثقافة المجتمع والنظرة السلبية لعمل المرأة خاصة في هذا المجال باعتبارها كثيرة النقل والسهر والخروج من المنزل في ساعات مبكرة والدخول لساعات متأخرة وأحيانا يتحكم عليها المبيت خارج البيت إذا كلفت بحدث مبرمج ليلا.

والأطراف الأكثر رفضا في الأسرة لعمل المرأة في المجال الصحفي حسب تصريحاتهن يعود إلى الإخوة بكثرة وذلك للسمعة السيئة التي يحتلها مكان العمل كونه يجعل الصحافية عرضة لأقاويل الناس وهي تبحث عن مصادر الحدث، مما يؤدي بالإخوة بتهديد الأخت العاملة في هذا المجال بالفصل من العمل، مما ينتج تدهور العلاقات الأسرية عكس فئة المتزوجات اللاتي صرحن بعدم وجود معارضة من طرف أزواجهن وإنما الحث على ممارسة هذه المهنة احتراما لرأيها ولكونها كذلك شجعت تكوينها في هذا المجال الي يجعلها تتعامل مع محيط تتعلم فيه أفكارا جديدة ومهنة تساعدها على الدفاع عن أفكارها كما تقضي على الروتين باعتبار أن المهنة تأتي بالجديد مما يؤدي بالمرأة الصحفية للابتعاد عن الروتين، ومع الإحاطة بالعلم أن معظم المتزوجات يشتغلن داخل المكتب ولا يقمن بتغطيات ميدانية.

جدولرقم (13): يبين أسباب اختيار مهنة الصحافة ومنع الأسرة لتغطية عمل صحفي.

منع الأسرة / أسباب الصحافة اختيار مهنة	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
حب المهنة	17	%60.7	11	%39.3	28	%100
صدفة	4	%66.7	2	%33.3	6	%100
بعيدة عن الروتين	8	%61.5	5	%38.5	13	%100
المجموع	29	%61.7	18	%38.3	47	%100

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى أن نسبة 61.7% من المبحوثات اللواتي ألقين منع من طرف الأسرة لاختيار مهنة الصحافة وتتأكد بنسبة 66.7% من المبحوثات اللواتي يرجعن سبب الاختيار إلى الصدفة ثم تليها نسبة 61.5% من المبحوثات اللواتي يرجعن إلى كون المهنة بعيدة عن الروتين، ثم تليها نسبة 60.7% من

المبحوثات اللواتي يرجعن سبب الاختيار حبا في المهنة، بالمقابل نجد نسبة 83.3% من المبحوثات اللواتي لم يتلقين منح من طرف أسرهن لاختيار مهنة الصحافة، وتتأكد بنسبة 39.3% من المبحوثات اللواتي ترجعن سبب اختيارهن لمهنة الصحافة إلى حب المهنة ثم تليها نسبة 38.5% من اللواتي يرجعن إلى كون المهنة بعيدة عن الروتين، ثم تليها نسبة 33.3% من المبحوثات اللواتي يرجعن سبب الاختيار إلى الصدفة.

ومن خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن النسبة الكبيرة تعود لمنع الأسرة لاختيار المرأة الصحفية العمل في الميدان الصحفي والذي كان في البداية تتأرجح بين التردد ثم ينتهي بالقبول في الأخير نظرا لظروف المعيشة التي يعيشنها بحكم المهنة غير لائقة وغير مناسبة من حيث ظروف العمل، عكس المبحوثات اللواتي صرحن بعدم منح الأسرة لعملهن في الصحافة وذلك يعود إلى احترام رأيهن خاصة وأنها اختارت مهنة الصحافة حبا ورغبة وميل للمهنة، لكون حلم روادها منذ الصغر لذلك اتجهن للميدان الصحفي إيمانا بقدراتها ويمكن قياس القبول الأسر لعمل المرأة في المجال الصحفي إلى مستوى المعاملة الحسنة للصحافية من طرف الأسرة، بالتالي ترى في اختيارها شيء طبيعي يتوافق وبقية الاختيارات الأخرى.

جدول رقم (14): يوضع العلاقة بين التكليف بالسفر ورد فعل الأسرة.

رد فعل الأسرة / التكليف بالسفر	القبول		الرفض		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
مكلفة	12	%38.7	19	%61.3	31	%100
غير مكلفة	-	%-	16	%100	16	%100
المجموع	12	%25.5	35	%74.5	47	%100

إن الاتجاه العام لهذا الجدول هو الرفض بنسبة 74.5% من الأسر اللواتي لا يقبلن لبناتهن السفر، فأكدت نسبة 100% من المبحوثات غير مكلفات بالسفر وتليها نسبة 61.3% مكلفات بالسفر بالمقابل نجد 25.5% من المبحوثات اللواتي أكدن بقبول الأسرة بالسفر وتتأكد بنسبة 38.7% من المبحوثات المكلفات بالسفر تليها نسبة 0% من المبحوثات الغير مكلفات بالسفر.

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح لنا أن النسبة الكبرى تعود لرفض الأسر لسفر المرأة وحسب تصريحات المبحوثات يؤكدن بأن هناك من تعمل شريطة خضوعها لبعض الشروط التي فرضتها عليها أسرتها كأن لا تعمل ليلا وأن لا تتقبل مهمة خارج المؤسسة التي تعمل بها، مما يؤدي إلى تضاؤل العلاقات الأسرية باعتبار أنها مقيدة بعدم القيام بوظائفها بحرية، وذلك يحد من قدرات الصحفية وعدم قدرتها على تحقيق ذاتها، أما الأسر القابلة لسفر المرأة في المجال الإعلامي بغية القيام بتغطيات ميدانية سعيا وراء الحصول على المعلومات المكلفة بها من الإدارة حسب تصريحاتهن يعود إلى أنه عمل شريف وأن الأسرة تحترم رأيها واختيارها.

جدول رقم (15): يبين العلاقة بين طبيعة العمل والتوفيق بين العمل في البيت والعمل الصحفي.

التوفيق بين العمل في البيت والعمل الصحفي. / طبيعة العمل	التوفيق		عدم التوفيق		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
دائم	11	%30.6	25	%36.4	36	%100
مؤقت	4	%36.4	7	%63.6	11	%100
المجموع	15	%31.9	32	%68.1	47	%100

من خلال الجدول يشير الاتجاه العام إلى أن نسبة 86.1% من المبحوثات اللواتي أكدن عدم التوفيق بين العمل في البيت والعمل الصحفي وتتأكد بنسبة 63.6% من المبحوثات اللواتي يملكن مناصب مؤقتة ثم تليها نسبة 36.4% من المبحوثات اللواتي يملكن مناصب دائمة وبالمقابل نجد نسبة 31.9% من المبحوثات اللواتي أكدن بالتوفيق بين العمل في البيت والعمل الصحفي وتتأكد بنسبة 36.4% من المبحوثات اللواتي يملكن مناصب مؤقتة وتليها نسبة 30.6% من المبحوثات اللواتي يملكن مناصب دائمة.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن المرأة الصحفية لا تستطيع التوفيق بين العمل الصحفي والعمل في البيت وتعود الرتبة الأولى للمبحوثات اللواتي يملكن المناصب المؤقتة وهذا ما يؤدي إلى تشتت العلاقات الأسرية، وذلك بإهمال الأولاد والأزواج عكس المبحوثات اللواتي صرحن بتوفيقهن بين العمل الصحفي والعمل في البيت وذلك بتنظيم وقتهن بين العمل في الصحافة والعمل في البيت وذلك في رعاية أبناءها وزوجها وعدم إهمالهم.

جدولرقم (16): يوضع العلاقة بين تفضيل العمل ونظرة المجتمع في عمل المرأة في المجال الصحفي.

نظرة المجتمع / تفضيل العمل	التأييد		عدم التأييد		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
داخل المكتب	14	%58.5	10	%41.7	24	%100
تغطيات ميدانية	07	%35	13	%65	20	%100
كلاهما	-	%0	3	%100	3	%100
المجموع	21	%44.7	26	%55.3	47	%100

يشير الاتجاه العام من خلال الجدول إلى أن نسبة 55.4% من المبحوثات اللواتي أكدن بعدم تأييدهن لنظرة المجتمع للمرأة الصحفية وتتأكد بنسبة 100% من المبحوثات اللواتي يشتغلن في كلا المجالين المجال الداخلي (داخل المكتب)، إضافة إلى المجال الخارجي (تغطيات ميدانية)، ثم تليها نسبة 65% من المبحوثات المشتغلات في تغطيات ميدانية كما تليها نسبة 41.7% من المبحوثات المشتغلات داخل المكتب، بالمقابل نجد نسبة 44.7% من المبحوثات اللواتي صرحن أنهن يؤيدن نظرة المجتمع للمرأة الصحفية وتتأكد بنسبة 58.5% من المبحوثات المشتغلات داخل المكتب ثم تليها نسبة 35% من المبحوثات اللواتي يقمن بتغطيات ميدانية.

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن النسبة الكبيرة تعود لعدم تأييد المبحوثات لنظرة المجتمع حول المرأة الصحفية وعملها في المجال الصحفي باعتبار أن في المجتمع هناك من يرى أن عمل المرأة في المجال الصحفي يسيء بسمعتها كونها تسهر وتسافر وتختلط مع الجنس الذكري وأن المرأة تعمل في مهنة غير مناسبة لها، وخاصة عندما تكون بارزة في عمل تحقيقات مع مسؤولين وحسب تصريحات الصحفيات أن المجال الإعلامي عامة شريف وأنه كباقي المهن الأخرى وأن المرأة تختلط مع الجنس الذكري وتصدر علاقات زمالة أو عمل في أي مهنة كانت وأن كل حسب أخلاقه وتربيته عكس المبحوثات اللواتي أيدن نظرة المجتمع لعمل المرأة الصحفي وحسب تصريحاتهن أن الصحافة أصبحت ميدانا للانحراف الذي يعتبر القضاء على القيم والمعايير وأنه كل سلوك أو تصرف لا يقوم على المعايير والقواعد التي تتوافق وأهداف المجتمع الثقافية والحضارية حسب ميرتون، كما صرحن أيضا على أن المرأة الصحفية تواجه صعوبة في الحفاظ على أنوثتها وكرامتها وهذا ما يخل بالنسق الاجتماعي.

استنتاج:

من خلال تحليلنا للنتائج الخاصة بالفرضية الثانية التي تضمنت سبب عمل المرأة كصحفية مشاكل اجتماعية أثرت على حياتها الأسرية وعلاقاتها الأسرية والاجتماعية.

- تبين أن أغلبية المبحوثات أكدن على وجود معارضة أسرهم للعمل في المجال الصحفي وذلك بنسبة 63.8% من المبحوثات ويرجع حسبهن المعارضة إلى أن المجال الصحفي له سمعة سيئة مما يجعل المرأة الصحفية عرضة لأقاويل الناس وهي تبحث عن مصادر الحدث وتتأكد بنسبة 66.7% من الصحفيات العازبات.
- كما لقت معظم الصحافيات منع الأسر بالقيام بتغطيات ميدانية وذلك بنسبة 61.7% من المبحوثات وترجعن سبب منع أسرهن للقيام بالتغطيات الميدانية بحيث أنها غير لائقة بالمرأة وغير مناسبة.
- كما أن المرأة الصحفية تتلقى رفضا من طرف الأسرة في حال تكليفها بالسفر والابتعاد عن المنزل لفترة خاصة، مما يؤدي بأفراد الأسرة بالملل من الوضع خاصة الأزواج بحيث أن المرأة تهدد بالفصل عن العمل من طرف أسرتها وذلك لرعاية بيتها وأبنائها هذا بالنسبة للمتزوجة أما للعازبة قد يعود إلى غيرة الإخوة عليها من الرجال.
- كما تبين أن المرأة الصحفية لا تستطيع التوفيق بين العمل الصحفي الذي يطلق عليه العمل المتعب والعمل في البيت مما يؤدي من خلاله إلى تدهور العلاقات الأسرية
- كما تبين أيضا أن المرأة الصحفية لا تؤيد نظرة المجتمع حول عمل المرأة الصحفي، بحيث هناك من يرى أن عمل المرأة في المجال الصحفي يسيء بسمعتها كونها تسهر وتسافر وتختلط مع الجنس الذكري وأن المرأة تعمل في مهنة غير مناسبة لها ونسبة عدم التأييد تتمثل في 55.4%وذلك أن الصحافيات صرحن أن العمل الصحفي مثله مثل المهن الأخرى وهو ميدان شريف وأن كل حسب أخلاقه وتربيته،

أما الصحفيات اللواتي أيدن نظرة المجتمع والتي تبلغ 44.7% من المبحوثات بحيث أكدن أن العمل الصحفي أصبح ميدانا للانحراف وأنه من الصعب حفاظ المرأة الصحفية على أنوثتها وكرامتها مما يخل بالنسق الاجتماعي.

الاستنتاج العام:

بعد عرض البيانات الميدانية وبعد تحليل معطياتها وتفسيرها وتحديد نتائج الدراسة على ضوء فضياتها الفرعية التي توصلنا إليها تبين أن المرأة الصحفية تواجه مشاكل ومعوقات وظيفية واجتماعي، حيث استطعنا التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تؤدي بالمرأة الصحفية في التفكير في عدم الاستمرار في العمل وعدم رغبتها والتي توضح ما يلي:

- أن المرأة الصحفية تواجه مشاكل كثيرة في عملها والتي تعود إلى صعوبة المصادر تتعامل معها بشكل غير لائق مما يصعب عليها الحصول على المعلومات المكلفة بها.كما نجد أن الصحفيات يعانين من مشاكل أخرى والتي تتمثل في عدم الاعتراف المسؤولين بالمجهودات المقدمة وإهانة واحتقارهن، إضافة إلى عدم وجود وقت للراحة ولكن بنسب ضئيلة مقارنة بصعوبة الحصول على المعلومات لذا فعلى المؤسسات الإعلامية أن يشجعن المرأة الصحفية والاعتراف بمجهوداتها وعدم احتقارها، بحيث أنها عنصر أساسي في تحقيق تنمية المجتمع
- كما أن المرأة الصحفية تواجه مشكل عدم تناسب الأجر مع احتياجاتها الضرورية الأسرية واليومية نتيجة تعقد الحياة وزيادة متطلباتها اليومية، كما أنه لا يعادل الجهد الذي تبذله خلال عملها وخاصة أن العمل الصحفي هو العمل الميداني أي أن التغطيات الميدانية هي الأساس في الحصول على المعلومات لذا فهن يستحقن أجر أفضل لتحفيزها أكثر ومن أجل القيام بعملها بإتقان.
- عدم حصول الصحفيات على الترقية بالرغم من امتلاكهن لخبرة تفوق الـ10 سنوات وذلك يعود إلى عدم اعتراف المؤسسة بمجهوداتهن، وأن معظم المسؤولين يشككون في إمكانياتهن وعدم ثقتهم بقدراتهن على القيام بهذه المهنة.

- كما وجدنا أيضا أن الاتصال القائم بين المسؤولين والصحافيات سيئ وذلك يعود إلى ممارسة أسلوب التسلط وسوء التسيير والذي يأتي من سوء الاختيار الجيد لهؤلاء الرؤساء، بحيث أن العلاقات الموجودة في المؤسسة مبنية على العلاقات الشخصية مما يؤدي بالمرأة الصحفية بعدم الإبداع في عملها وعدم تقديمها الأفضل وهذا دال على عدم رضاها في عملها.
- كما أن معظم الصحافيات يتعرضن لمضايقات جنسية سواء داخل العمل أو خارجه بمختلف أشكاله مما يؤدي بهن التفكير بعدم الاستمرار في العمل.
- وأن معظم الصحافيات لا يشاركن في عملية اتخاذ القرار بالرغم من مؤهلهن العلمي زيادة إلى الخبرة والكفاءة وأن متخذ القرار حسب تصريحاتهن يعود إلى أعلى الهرم أي المسؤول أو المدير.
- إضافة إلى أن المرأة الصحفية تلقت منع من طرف الأسرة لاختيارها الميدان الصحفي في البداية ولكن بعد ذلك تم القبول وذلك بصعوبة كبيرة نظرا لغلاء المعيشة ولعقد الحياة وزيادة متطلباتها.
- وبعد ذلك عند دخول المرأة للعمل الصحفي واجهت معارضة لعملها من طرف الأسرة بحكم أن العمل الصحفي ليس بالمناسب للمرأة باعتبار أنها تسهر وتسافر وتختلط مع الجنس الذكوري وأن المرأة الصحفية عرضة لأقاويل الناس وهي تبحث عن مصادر الخبر.
- كما أن المرأة الصحفية كثيرة السفر للبحث عن المعلومات المكلفة لها فهي تواجه مشاكل مع الأسرة وذلك بإهمالها لأسرتها وخاصة المتزوجة التي يجب عليها رعاية زوجها وبيتها وأبنائها.
- أن المؤسسة لا توفر تسهيلات للمرأة الصحفية خاصة أثناء المرض،الحمل،أو عند العودة من سفر مرهق مما يؤدي إلى وجود خلل وظيفي على مستوى النسق الكلي و أن المؤسسة لا تؤدي دورها على أكمل وجه.

- بالتالي نجد المرأة الصحفية لا تستطيع التوفيق بين العمل الصحفي والعمل في البيت باعتبار أن العمل الصحفي ليس له ساعات عمل ثابتة لذا يمكن أن تشتغل في أي وقت كان وفي أي مكان كان حسب الموضوع الذي كلفت به مما يؤدي بها إلى تدهور علاقاتها مع أسرتها.
- كما نجد أيضا بالرغم من الأقاويل التي تخرج من المجتمع بأن هناك من يرى عمل المرأة الصحفي يسيئ بسمعتها كونها تسهر وتسافر وتختلط مع الجنس الذكري وأنها تعمل في مهنة غير مناسبة لها فالمرأة الصحفية لم تؤيد هذا الرأي وإنما صرحت أن العمل الصحفي ميدانا شريفا وأنه عمل ومهنة مثل المهن الأخرى.
- غير أنه من جهة أخرى نجد أن الصحفيات اللواتي حصلن على الترقية هن اللواتي يملكن خبرة 23 سنة فما فوق وهذا ما يساعدهن على تقديم أفضل ما لديهن ويبدعن في عملهن مما يؤدي برضاهن عن عملهن والتكيف معه.
- كما نجد هناك من الصحفيات اللواتي صرحن أن العلاقات بينهن وبين المسؤولين جيد وهي فئة اللواتي حصلن على العمل عن طريق طلب توظيف وهن اللواتي يملكن علاقات شخصية مع المسؤولين.
- إضافة إلى أن الصحافيات اللواتي صرحن أنه لا وجود لمضايقات سواء داخل المكتب أو عند إجراء التغطيات الميدانية وأنه كل حسب أخلاقه وتربيته، إلا أنه بالرغم من عدم وجود مضايقات من طرف الزملاء إلا أنهن يودن الانسحاب من العمل الصحفي وعدم الاستمراري فيه، وذلك لظروف أخرى أجبرتها من التخلي عن العمل في المجال الصحفي، كما أن الصحافيات المشاركة في عملية اتخاذ القرار هن الصحافيات اللواتي لديهن علاقات مع مسؤولين وأن هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المرأة الصحفية يمكن أن تتلوى مناصب قيادية في المستقبل ويصبح المسؤولين يؤمنون بقدراتها وإمكانيات في تقديم أفضل ما لديها.

- وكما نجد أن هناك من الصحفيات اللواتي صرحن بتناسب الأجر مع احتياجاتهن الأسرية واليومية وأنهن متأقلمات مع العمل وراضيات وهذا ما يساعدهن على إتقان عملهن وبذل جهد أكبر الذي يعود بالفائدة للمؤسسة الإعلامية، وأن هناك من الصحافيات اللواتي لم يتلقين أو يراجعن لمنع اختيارهن للصحافة ولا معارضة لإجراء تغطيات ميدانية من طرف الأسرة وإنما حظين بالقبول وذلك احتراما لرأيها بحكم أنه حلم روادها منذ الصغر لذا فأسرهن يحثهن لهذا العمل وأن العمل الصحفي شريف من خلاله تكتب المرأة الصحفية أفكارا جديدة وأنه الميدان الحر وبعيدا عن الروتين كما هو بعيد عن العمل الإداري.
- كما نجد أن هناك من الصحفيات اللواتي يوفقن بين العمل في البيت والعمل الصحفي وذلك بتنظيم وقتها وكل أعطت له حقه وبهذا نجد أن المرأة كسبت العمل الصحفي كما كسبت أيضا العلاقات الجيدة مع أسرتها.
- أما بالنسبة للصحافيات اللواتي صرحن بتأييدهن لنظرة المجتمع حول عمل المرأة الصحفي أنها تسهر وتسافر وتختلط باعتبار أن الميدان الصحفي أصبح ميدانا للانحراف من الصعب للمرأة الحفاظ على كرامتها وأنوثتها.
- وفي الأخير نستنتج بالرغم من مواجهة المرأة الصحفية لمعوقات وظيفية واجتماعية إلا أنهن يودن الاستمرار في العمل وذلك نسبة للظروف المادية وغلاء المعيشة.

خاتمة

خاتمة:

لقد انطلقت دراستنا من هدف يتمحور حول معرفة المعوقات الوظيفية للمرأة الصحفية لذا قمنا بهذه الدراسة باعتبار المرأة المساهمة في الانتعاش الاقتصادي، مع الاختلاف الواضح في الأسلوب وعمل المرأة يختلف باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها.

وهذا من خلال تناول هذا الموضوع من جانبين جانب نظري، وجانب ميداني الذي شمل على أهم النقاط وهي الفرضية العامة والفرضيات الجزئية، فمن خلال الدراسة وجدنا أن المرأة الصحفية تواجه معوقات ومشاكل وظيفية واجتماعية إلا أنها تود الاستمرار وتناضل من أجل تحقيق ما تصبوا إليه من خلال تواجدها في مواقع العمل الصحفي، وباعتبار أن الصحافة مهنة تتطلب المقدرة على الكتابة السليمة والجرأة في الإنجاز وهي رسالة تعمل على توظيف المعرفة وبالتالي قد تنجح المرأة في هذا على الرجل، لذلك فإننا نتطلع إلى مساهمات المرأة الجزائرية في المجال الإعلامي مستقبلا بمزيد من الاقتحام وبأكثر فاعلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- ابراهيم عبد الله المسلمي، نشأة وسائل الإعلام و تطورها،ط2،دار الفكر العربي،القاهرة،2005

2- احسان محمد الحسن ،موسوعة علم الإجتماع،ط1،الدار العربية للموسوعات،بيروت،1999

3- اسماعيل ابراهيم، الصحافة النسائية في الوطن العربي،ط1،الدارالدولية للنشر و التوزيع،1996

4- اسماعيل ابراهيم، صحفيات ثائرات،ط1،دون طبعة، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1997

5- اسماعيل على سعد، الاتصال الانساني في الفكر الاجتماعي،ط1،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،2002.

6- اسماعيل قيرة وأخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2002

7- الحافظ محمد سلامة، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم،ط1،دار الفكر،الاردن،1996

8- أحمد حمدي، دراسات في الصحافة الجزائرية، دون طبعة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2000

9- أحمد حمدي، الخطاب الإعلامي العربي، أفاق و تحديات، دون طبعة ،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2002

10-أمال سعد متولى، مدخل في الصحافة،ط1،دار و مكتبة الإسراء،مصر،2003

11-أمجاد محمود رضا، عمل المرأة السعودية في وسائل الإعلام واقعه و أفاقه،ط1،مركز التراث الصحفي،القاهرة،2004

12-أميمة أبو بكر، شيرين شكري، المرأة و الجندر: إلغاء التمييز الثقافي و الإجتماعي بين الجنسين،ط1، دار الفكر،دمشق،2002

13-أنيسة بركان درار، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1985

14-بيار ألبيك، الصحافة، ترجمة محمد بجاوي،ط1،دار المنشورات،بيروت،1970

15-جميلة كديور، المرأة رؤية من وراء جدر، ترجمة: سرمد الطائى،ط1،دار الفكر،دمشق،2001

16-جورج كلاس، تاريخ الصحافة النسوية: نشأتها و تطورها،ط1،دار الجيل،بيروت،1996

17-جورمين بورسيل، المرأة في الحياة المهنية من أجل تكافؤ الفرص بين الجنسين، مؤسسة الخدمات الطباعية (درغام)،لبنان،1984

18-حسان هشام، منهجية البحث العلمي، بدون طبعة، بدون دار النشر و بلد النشر،2007

19-حسن الساعاتي، علم الإجتماع الصناعي،ط1،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،1980

20-حسن المنسي، منهج البحث التربوي،ط1،دار الكندي،الأردن،1999

21-خليل صابات، وسائل الأتصال :نشأتها و تطورها،ط1،مكتب الانجلو مصرية،القاهرة،1999

22-خيري خليل الجميلي، الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث،اسكندرية،1997

23-رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الاسلامية العربية في الجزائر المعاصرة،ط2،المؤسسةالوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،2003

24-ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الدبس، وسائل الاتصال و تكنولوجيا التعليم،ط1،دار الصفاء،عمان،1999

25-رفينة سليم حمود، المرأة مشكلات الحاضر و تحديات المستقبل،ط1،دار الامين،الزقازيق،1997

26-رولان كايلور، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية، ترجمة: مرشلي محمد، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)،1984

27-زهور ونيسي، نقاط مضيئة، مقالات في الثقافة و السياسة و المجتمع، دار الأمة،الجزائر،1999

28-زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1991

29-سامي ذبيان، الصحافة اليومية و الاعلام، بدون طبعة، دار المسيرة و الطباعة و النشر،بيروت،1987

30-سامية محمد فهمي، مشاركة المرأة في تنمية المجتمع،بدون طبعة،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،2001

31-سعيد جاسم الاسدي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، بدون طبعة، مؤسسة وارث الثقافية، البصرة،2008

32-سلاطنية بلقاسم و اخرون، أسس البحث العلمي،ط1،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007

33-صالح أماني و أخرون، المرأة العربية و المجتمع في قرن، تحليل و بيبيوغرافيا للخطاب العربي حول المرأة في القرن العشرين،ط1،دار الفكر،2002

34-صلاح عبد اللطيف، غازي زين عوض الله، دراسات في الصحافة المتخصصة،ط1،الاعلامية للطباعة و النشر و التوزيع، جدة ،1990

35-الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،1994

36-عبد الرزاق محمد الدليمي، اشكالية الإعلام و الإتصال في العالم الثالث،ط1،دار مكتبة الرائد العلمية،عمان،2004

37-عبد المجيد شكري، الاتصال الجماهيري –الواقع.....المستقبل، العربي للنشر و التوزيع،القاهرة،1996

38-عبلة محمود أبو عبلة، المرأة العربية العاملة: المعوقات و متطلبات النجاح في العمل القيادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة،2004

39-عدلي علي أبو طاحون، حقوق المرأة :دراسات دينية و سوسيولوجية، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2000

40-علي شلق و أخرون ،المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1982

41-عمار بوحوش و أخرون، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث،ط4،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2007

42-عواطف عبد الرحمان، دراسات في الصحافة العربية،ط1،دار الفارابي،بيروت،1989

43- عواطف عبد الرحمان، الصحفيات و الاعلاميات العربيات،ط1،العربي للنشر و التوزيع،القاهرة،2008

44-فؤاد بن عبد الكريم، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية،ط1،البيان،الرياض،2005

45-فاطمة محمد عثمان، القيادة النسائية في عالم متغير، الملتقى المصري للابداع و التنمية،الاسكندرية،1998

46-فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، بدون طبعة، عالم الكتب،القاهرة،2007

47-فضيل دليو، مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1998

48-كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة،بدون طبعة، نهضة مصر للطباعة و النشر ،القاهرة،19990

49-ليلى صباغ، المرأة في التاريخ العربي،بدون طبعة، منشورات وزارة الثقافة و الارشاد القومي،دمشق،1970

50-محمد الجمال راسم، الاتصال و الاعلام في الوطن العربي،ط2، دون ذكر دار النشر ،بيروت،2002

51- محمد السويدي، محاضرات في الثقافة و المجتمع، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية،1985

52-محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية و السياسية للمراة في العالم الثالث، بدون طبعة ،المكتب الجامعي الحديث،القاهرة،2004

53-محمد سلامة، السيد عبد الحميد عطية، الاتصال ووسائله بين النظرية و التطبيق، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،1991

54-محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع،ط1،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1998

56-محمد معوض، بركات عبد العزيز، الخبر الاذاعي و التلفزيوني، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث،القاهرة،1996

57-محمد منير حجاب،الاعلام و التنمية الشاملة،ط3،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،1998

58-محمد ناصر،الصحف العربية الجزائرية من 1939الى1947،الشركة الوطنية للنشر و الاشهار،الجزائر،1980

59-مصطفى نمر دعمس،منهجية البحث في التربية و العلوم الاجتماعية، بدون طبعة، دار غيداء للنشر و التوزيع،الاردن،2008

60-مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بدون طبعة، منشورات جامعة باجي مختار ،عنابة(الجزائر)،2006

61-مريم سليم و أخرون، المرأة العربية بين ثقل الواقع و تطلعات التحرر،ط1،نركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999

62-مريانا الخياط الصبوري، معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين، حالة لبنان، المستقبل العربي،2005

63-مونيك بيتر، المرأة عبر التاريخ: تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة الى يومنا هذا، ترجمة: هنري عبودي،ط1،دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت،1979

64-ناصر جابي، مواطنة من دون استئذان، دار الشهاب،الجزائر،2006

65- هناء حافظ بدوي ،سلوى عثمان الصديقي، أبعاد العملية الاتصالية، رؤية نظرية علمية واقعية، المكتب الجامعي الحديث،اسكندرية،1999

القواميس و المعاجم:

66-أحمد زكي بدوي،معجم مصطلحات الاعلام،ط2،دار الكتاب اللبناني للطباعة و النشر و التوزيع،1994

67- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي،فرنسي ،عربي، مكتبة لبنان،لبنان،1993

68-خضير شعبان، مصطلحات في الاعلام و الاتصال،ط1،دار اللسان العربي للترجمة و التأليف و النشر،الجزائر،2002

69-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة،مصر،1999

70-محمد منير حجاب، المعجم الاعلامي، دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،2004

71-معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر،ط1،دار الشروق للنشر و التوزيع،الاردن،2006

المذكرات و الرسائل:

72-أمال نواري، واقع التربية في الصحافة اليومية المكتوبة، شهادة الليسانس أكاديمي، قسم الاعلام و الاتصال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار،عنابة،2001

73-برادعية خيرة، العمل المهني النسوي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2002

74-جميلة حميداش، خصوصيات العمل الصحفي: دراسة سوسيولوجية لعينة من صحافيات وسائل الاعلام، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر،1996

75-حفصة طيباوي، دلال غيابة، دور المرأة في تفعيل العمل الاذاعي المحلي،شهادة ليسانس أكاديمي، قسم الاعلام و الاتصال، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2014

76-حمزة قدة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة الغير شرعية في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم الاعلام و الاتصال،الجزائر،2011

77-عبد العزيز بوصفط، المرأة الصحفية في الجزائر:الآداء، الحضور، رسالة ماجستير، قسم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر،2005

78-فيروز لزغد، التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة،رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع تنظيم و عمل، جامعة الجزائر،2012

79-ليندا لبيض، إسهام الصحافة المكتوبة في مقاومة ظاهرة المخدرات، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة،2001

80-محمد شطاح، دور وسائل الاعلام في التنمية في العالم الثالث، رسالة ماجستير، قسم الاعلام و الاتصال، جامعة الاسكندرية،مصر،1989

81-نور الدين تابليت، المرأة بين العمل و التنشئة الاجتماعية،حالة المرأة الجزائرية، رسالة دكتوراة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2004

المجلات و الدوريات:

82-فتيحة أوهايبية، "الصحافة المكتوبة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية"، جامعة باجي مختار، العدد 13،عنابة(الجزائر)،2014

83-فضة عباسي بصلي، "تأثير وسائل الاعلام في توجيه الاختيار المهني لطالبات الجامعة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26،العدد3+2010،4

84-نهوند القادري عيسى ، "المرأة بين الاعلام المكتوب و الاعلام المرئي الحالة اللبنانية"، المستقبل العربي،1995

الكتب باللغة الاجنبية:

85-abdelkrim hizaoui ,l'image de la femme dans la presse ecrite tunisienne ,tunisie,1999

86-lazhari labter,journalists algérien :1988-1998 ,chronique des annés d'espoires et de terreur,chihab,alger,2005

مواقع الانترنت:

87-مريم سليم، تهميش دور المرأة في وسائل الاعلام

www.aldhiaa.com/arabic/shaksi/Z004e8*4,htm

88-نفيسة لحرش، تطور امتهان المرأة الجزائرية للصحافة

www.startimes.com/F,aspxt-20612726

الملاحق

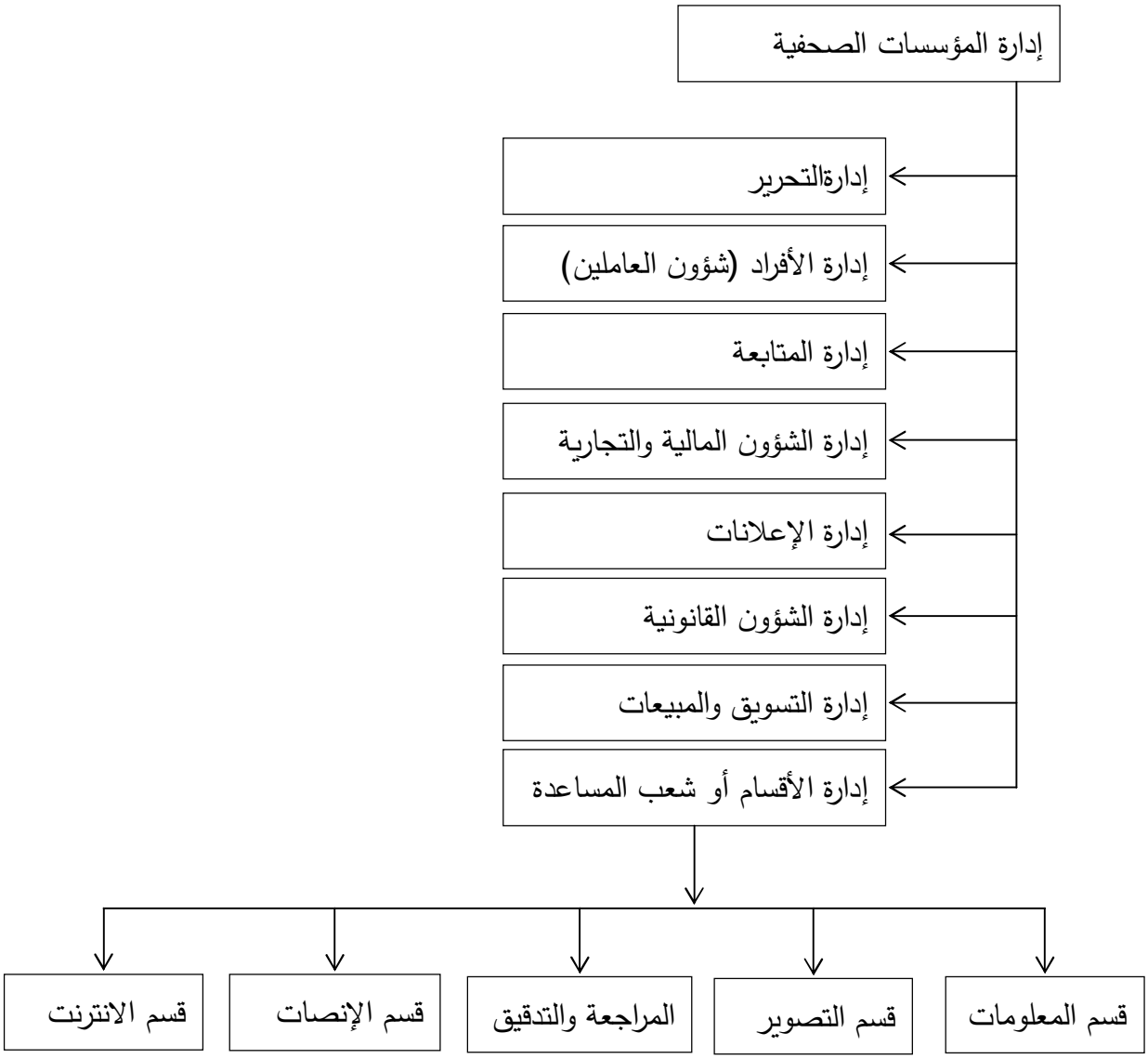

الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصحفية

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- السن: ☐

2- المؤهل العلمي: متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

أخرى.....

3- طبيعة العمل: مؤقت ☐ دائم ☐

أخرى.....

4- الحالة المدنية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

5- المستوى المعيشي :ضعيف ☐ متوسط ☐ ☐

أخرى.....

6- مكان السكن: ريف ☐ مدينة ☐

7- الخبرة: 5-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ 15-20 سنة ☐

أقل من 5 سنوات ☐ 20 فما فوق ☐

8- أي قسم تشغلين فيه:

الأخبار ☐ الرياضة ☐ السياسة ☐ الفني والثقافي ☐

المجتمع ☐

المحول الثاني: البيانات المتعلقة بالمرأة الصحفية

9- ما هي أسباب اختيارك لمهنة الصحافة؟

.....

10- ما الذي يدفعك للخروج للعمل في المجال الصحفي؟

الحاجة المادية ☐ لتحقيق الذات ☐

تكوين علاقات اجتماعية ☐ سد أوقات الفراغ ☐

11- كيف حصلت على هذا العمل؟

إجراء مسابقة ☐ تكوين مهني ☐ اعتبارات اجتماعية ☐

أخرى أذكريها.....

12- ما هي الصفة التي تحتلينها في هذه المؤسسة؟

مرسمة ☐ مؤقتة ☐ متعاقدة ☐

أخرى أذكريها.....

13- ما هي الشهادة التي تعملين بها؟

.....

14- هل يتوافق عملك مع مؤهلاتك العلمية؟

نعم ☐ لا ☐

وضح ذلك في كلتا الحالتين؟.....

15- من هي الفئات المؤهلة للالتحاق بالعمل في المجال الصحفي؟

ذوي الخبرة ☐ ذوي الكفاءة ☐

أخرى أذكرها.....

16- كم تحضرين من يوم في الأسبوع؟

.....

17- كم تبقين من ساعة عمل في المؤسسة؟

.....

18- هل تتلقين تشجيع من طرف المؤسسة عند قيامك بعمل مميز؟

نعم ☐ ☐

في حالة لا لماذا؟.....

19- أين تحضرين العمل الصحفي؟

في المكتب ☐ في البيت ☐

آخر ما هو؟.....

20- أين تفضلين العمل؟

داخل المكتب ☐ تغطيات ميدانية ☐

لماذا في كلتا الحالتين؟.....

21- هل تكفلك الإدارة بالسفر لتغطية حدث ما؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم

ما هي أقصى مدة تستطيعين الابتعاد عن المنزل؟.....

22- هل تتدخلين لتغيير أوقات عملك الرسمية؟

نعم ☐ لا ☐

الشرح في كلتا الحالتين.....

23- حددي كيف يتم الاتصال بين المسؤولين والصحفيين والمسيرين داخل وخارج محيط العمل؟

.....

24- هل أنت راضية عنعملك؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا في كلتا الحالتين؟.....

25-هل تودين الاستمرار فيه؟

نعم ☐ لا ☐

المحول الثالث: البيانات المتعلقة بالمشاكل المهنية للمرأة الصحفية

25- ما هي المشاكل التي تتعرضين إليها في مهنتك؟

.....

26- هل حصلت على ترقية وظيفية من قبل؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ لا هل يعود ذلك إلى:

أنك غير مؤهلة ☐ لكونك امرأة ☐

أخرى أذكريها؟.....

27- هل يتوافق الدخل المادي الذي تتقاضينه مع جهدك المبذول لكون عملك فيه مخاطرة ومغامرة؟

نعم ☐ ☐

لماذافيحالة الإجابة بـ لا.....

28- كيف تتعامل المؤسسة مع آرائك في التخطيط والتطوير في مجال عملك؟

القبول الـ☐ الإهمال ☐ها إلى الغير ☐ ☐

29- هل تشاركين في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة التي تعملين فيها؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ لا لماذا؟.....

30- هل تمنح المؤسسة فرص متساوية بين الجنسين للاستفادة من التربصات وبرامج التدريب في مجال عملك؟

نعم ☐ ☐

في حالة لا لماذا؟.....

31- باعتبار أن مهنتك تلقب بمهنة المتاعب هل يصعب عليك الحصول على المعلومات؟

نعم ☐ لا ☐

مع الشرح في كلتا الحالتين.....

32- هل تعملين لساعات إضافية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم هل تتقاضين أجر مقابل ذلك؟.....

33- هل لك حرية اختيار المواضيع التي تتناسب مع مؤهلاتك وتكونين أكثر ميولا إليها؟

نعم ☐ لا ☐

34- ما هي طبيعة علاقتك بالمسؤولين المباشرين؟

.....

35- هل سبق وأن ارتكبت خطأ بخصوص مهنتك ووصلت متأخرة لتغطية حدث ولم تتمكني من الحصول على المعلومات الهامة؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم كيف تعامل مرؤوسك مع الوضع؟

ضخم الأمر واتهمك بالتقصيرقلل ☐ قدرتك المهنية ☐

وجه لك ألفاظ قاسية ☐ اتخذ إزاء ذلك إجراءات عقابية ☐

36- ما هي المضايقة الجنسية الأكثر انتشار في الوسط المهني؟

نظرات مزعجة ☐ كلمات وتلميحات مقلقة ☐

مكالمات ورسائل هاتفية ☐ لمسات واحتكاكات ☐

أخرى أذكريها.....

37- هل سبق وأن تعرضت لمثل هذه المضايقات؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم أين تعرضت لها؟

في المكتب عل☐ك بتغطيات ميدانية ☐

38- هل هناك تسهيلات (تخفيف الأعباء، الميدان، السفر) في العمل للمرأة الصحفية جراء الحالة الصحية لها (الحمل، المرض)؟

نعم ☐ ☐

مع التوضيح في كلتا الحالتين؟.....

المحور الرابع: البيانات المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية للمرأة الصحفية

39- هل واجهت مقاومة من طرف أسرتك في العمل في المجال الصحفي؟

نعم ☐ ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فمن طرف من:

الأب ☐ الأخ ☐ الزوج ☐

آخرون.....

40- هل سبق وأن منعتك أسرتك من تغطية حدث صحفي في الميدان؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا في حالة الإجابة بنعم؟.....

41- اعتبار أن مهنتك تتطلب الكثير من الوقت والتضحية هل توّفقين بين العمل في البيت والعمل الصحفي؟

نعم ☐ ☐

كيف ذلك في كلتا الحالتين؟.....

42- لكون عملك غير مقيد بساعات عمل ثابتة هل يسبب لك مشاكل مع محيطك الأسري؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم فيما تتمثل هذه المشاكل؟.....

43- كيف يكون رد فعل أسرتك في حال تكليفك ببعثة خارج الوطن تتطلب مدة طويلة؟

القبول ☐ الرفض ☐

44- هل تجدين صعوبة في الانضباط والمداومة المستمرة على عملك؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل يعود ذلك إلى:

كثرة الأعباء المنزلية ☐ عدم تفهم عائلتك لطبيعة عملك ☐

بعد المسافة ☐ رعاية الأبناء ☐

45- هناك من يرى أن عمل المرأة في القطاع الصحفي يسيئ بسمعتها كونها تسهر وتسافر وتختلط مع الجنس الذكوري فما هو موقفك من هذا الرأي؟

.....

46- هل سبق وأن تقدم أحد للزواج منك وطلب منك التخلي عن مهنة الصحافة؟

نعم ☐ ☐

في حالة الإجابة بنعم لماذا في رأيك؟.....